

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences
Financière et comptabilité



جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع

إستخدام أدوات التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر
المالي للمؤسسات الإقتصادية
دراسة حالة: مؤسسة الزيبان للأشغال

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

الأستاذ المشرف:

د. تومي إبراهيم

إعداد الطالبان:

بن عبد القادر عبد الحق

جباري سفيان

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الصفة	الرتبة	مؤسسة الانتماء
1	د. عزوز ميلود	رئيسا	أستاذ محاضر - أ	جامعة بسكرة
2	د. تومي إبراهيم	مشرفا	أستاذ محاضر - أ	جامعة بسكرة
3	د. سعيدي عبد الحليم	مناقشا	أستاذ محاضر - ب	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2021/2020

شَكَرٌ

و

تَعْدِيرٌ

الشكر و التقدير

الحمد لله السميع العليم ذي العزة والفضل العظيم والصلاة و السلام على المصطفى الهادي الكريم وعلى اله و صحبه أجمعين ،وبعد مصدقا لقوله تعالى " ولإن شكرتم لأزيدنكم " نشكر الله العلي القدير الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة و أعاننا على إتمام هذا العمل .

كما نتقدم بالشكر الجزيل للأبوين و الإخوة و كل العائلة الكريمة و كل من مدنا بيد العون من قريب أو من بعيد وساعدنا على إنجاز هذا العمل بتعاونهم و تشجيعهم، كما نشكر أصدقاء دربنا الدين شاركونا الحياة الجامعية بحلوها و مرها ونخص بالذكر ربيع أوييري و زين الدين عمارة وصلاح الدين مصباحي .

كما نتقدم بالشكر و الإمتنان للدكتور تومي إبراهيم لقبوله الإشراف على هذه الدراسة والذي لم يتوالى في تقديم النصيحة والتوجيه لنا طيلة إجراء هذه الدراسة من خلال إرشاداته القيمة وتوجيهاته في كل خطوات البحث .

كما لا ننسى جميع عمال مؤسسة الزيبان على مساعدتنا و تقديم التسهيلات في إطار دراستنا لحالة المؤسسة .

ملخص الدراسة :

الهدف من البحث هو التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات الاقتصادية بواسطة استخدام أدوات التحليل المالي ، و ذلك من خلال توقع حالات التعثر المالي أو الإستمرار في النشاط لفترة مالية معينة ، فالتعثر المالي هو تلك المرحلة التي وصلت فيها المؤسسة إلى حالة من الاضطرابات المالية الخطيرة والتي تجعلها قريبة جدا من مراحل أو مستويات التعثر المالي التي يمكن التدرج بها إلى مستوى إشهار إفلاسها ، إضافة الى أن التحليل المالي هو دراسة تحليلية للقوائم المالية عن طريق مجموعة من الأدوات والأساليب التقليدية و الحديثة ، وهو بمثابة الأداة التشخيصية للمؤسسة كما يعمل على كشف نقاط القوة والضعف، مما يساعد في التنبؤ بالتعثر المالي.

وخلصة الدراسة تبين أن للتحليل المالي مجموعة من المؤشرات المالية التي لها دور فعال في التنبؤ بالحالة المالية للمؤسسة ، إذ تبين أنه للتنبؤ بوضع مالي جيد أو غير جيد لأي مؤسسة يجب الإعتماد على مجموعة من الأساليب التقليدية و الحديثة فهذه الأخيرة تتلخص نتائجها النهائية إنطلاقا من الكشوفات المالية .

Study summary :

The aim of the research is to predict the financial failure of economic institutions by using financial analysis tools , And that is by anticipating cases of financial failure or continuation of the activity for a certain financial period , Financial stumbling is the stage in which the institution has reached a state of serious financial turmoil , Which makes it very close to the stages or levels of financial failure that can be graded to the level of declaring bankruptcy , In addition to financial analysis, an analytical study of the financial statements, through a group of traditional and modern methods , It serves as a diagnostic tool for the organization and works to reveal strengths and weaknesses, which helps in predicting financial failure.

The conclusion of the study shows that the financial analysis has a set of financial indicators that have an effective role in predicting the financial condition of the institution As it turns out that to predict a good or not good financial position for any institution, it is necessary to rely on a set of traditional and modern methods, the latter of which can be summarized in its final results from the financial statements .

فَائِمَةٌ

الْبَجْدَاوَلِ

و

الْأُسْكَالِ

الصفحة	العنوان	الرقم
48	النسب المالية والوزن النسبي لنموذج كيد (kida)	جدول رقم (1)
49	النسب المالية المكونة لنموذج Altman	الجدول رقم (2)
55	الوحدات المكونة لمجمع الإخوة عموري للأجر الأحمر	جدول رقم (3)
56	الشركاء، الحصص، والمناصب الوظيفية بمؤسسة الزيبان للأشغال:	جدول رقم (4)
57	الشركاء، الحصص، والمناصب الوظيفية في آخر تعديل بمؤسسة الزيبان للأشغال	جدول رقم (5-6)
58	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الزيبان للأشغال	شكل رقم 01
64-63	ميزانية الأصول لمؤسسة الزيبان للأشغال لسنة (2018-2019)	جدول رقم (7)
65-64	ميزانية الخصوم لمؤسسة الزيبان للأشغال (2018-2019)	جدول رقم (8)
65	الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول (2018-2019)	جدول رقم (9)
66	الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم (2018-2019)	جدول رقم (10)
67	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة (2018-2019)	جدول رقم (11)
69	رأس المال العامل لسنتي 2018 و 2019	جدول رقم (12)
70	حساب احتياجات رأس المال العامل BFR (2018-2019)	جدول رقم (13)
71	الحزينة الصافية للمؤسسة (2018-2019)	جدول رقم (14)
72	نسب السيولة المالية للمؤسسة (2018-2019)	جدول رقم (15)
73	نسب المديونية للمؤسسة (2018-2019)	جدول رقم (16)
74	نسب المديونية للمؤسسة (2018-2019)	جدول رقم (17)
75	تطبيق نموذج ALTMAN للسنوات 2016-2017-2018-2019	جدول رقم (18)
76	تطبيق نموذج KIDA للسنوات 2016-2017-2018-2019	جدول رقم (19)

المقدمة

العامه

يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، والذي ازدادت أهميته في ظل تعقد و توسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، حيث أصبح لزاما على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية. ونتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة من النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي ، كما أن الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة عن الوضعية المالية للمؤسسات الأعمال، لذلك لا بد من خضوع تلك البيانات للفحص و التدقيق و التحليل بهدف دراسة أسباب نجاحها أو فشلها وبيان جوانب القوة و الضعف فيها.

من جهة أخرى يعتبر التنبؤ المالي من أهم أدوات الإدارة الجيدة داخل المؤسسات ، والتي تخدم تحقيق أهدافها التي نشأت من أجلها، فهو يتوقع الاحتياجات المالية للمؤسسة في المستقبل وما ستحقق من أرباح . إن أبرز فوائد أدوات التحليل المالي هو استخدامها للتنبؤ بالتعثر المالي من خلال تشكيل أو بناء نماذج من شأنها إعطاء تنبيه مبكر بدلائل الفشل لحماية المتعاملين حيث أن المؤشرات المالية تعبر على مدى قوة أو ضعف المركز المالي.

1- طرح الإشكالية : إن موضوع التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات من المواضيع المهمة التي شغلت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية، لما له من آثار سلبية على المؤسسة والمستثمرين، وعلى مستوى الاقتصاد ككل، وبالتالي ظهرت العديد من الدراسات التي قامت بتطوير نماذج لها قدرة عالية على التنبؤ باستخدام أساليب حديثة في التحليل المالي.

ومن خلال ما ذكر سابقا نطرح التساؤل الرئيسي الآتي:

✓ كيف يمكن استخدام أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات الاقتصادية؟.

ولالإحاطة أكثر وإبراز معالم إشكالية هذا البحث، يمكن الاستناد على هذه التساؤلات الفرعية التي نراها تصنع إطار بحثنا:

2- الأسئلة الفرعية :

- ❖ ماهو التحليل المالي و ، ماهي أهم أدواته؟
- ❖ ماهو مفهوم التعثر المالي وطرق علاجه ؟
- ❖ هل يمكن للتحليل المالي بأدواته الحديثة أن يساهم في التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسة محل الدراسة ؟

المقدمة العامة

3- فرضيات الدراسة : للإجابة على الأسئلة السابقة يمكننا وضع الفرضيات التالية التي سنحاول اختبارها من خلال البحث:

❖ الفرضية الرئيسية: يعتبر استخدام أدوات التحليل المالي مهمة في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة.

❖ الفرضيات الفرعية :

❖ إن التحليل المالي وسيلة تقدم لنا المعلومات الضرورية لتعديل السياسة المالية .

❖ إن التحليل المالي يؤدي إلى الفهم الصحيح للوضع المالية في المؤسسة محل الدراسة وبالتالي تحديد نقاط القوة والضعف فيها.

4- أسباب اختيار الموضوع:

❖ الأسباب الذاتية:

- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع والتعلق بعمليات التحديد وفقا للقواعد ومختلف النظريات الجديدة .

- مذكرة التخرج لنيل شهادة الليسانس التي قمنا بها مكننا من أخذ بعض الأفكار المسبقة عن الموضوع بشكل عام.

❖ الأسباب الموضوعية :

- أهمية الموضوع البالغة لدى مسيري المؤسسات.

- باعتبار أن التحليل المالي يسمح بمعرفة التعثر المالي للمؤسسة وإبراز أهم المشاكل التي تتعرض لها.

5-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول أحد أهم المواضيع الاقتصادية ، التي ما يزال التركيز على تطويرها وإثراء محتواها، ومن ثم فإن دراستنا هذه سوف تكون بمثابة محاولة لمواكبة ما يجري من التطورات على الصعيدين النظري والتطبيقي في هذا المجال.

6-أهداف الموضوع :

- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة.

- تطبيق أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية.

- التأكد من إمكانية استخدام نماذج التنبؤ المالي في المؤسسة الاقتصادية.

7-منهج الدراسة : إن الهدف الرئيسي للمنهج الوصفي هو فهم الحاضر لتوجيه المستقبل ، فإنه يشمل في كثير من الأحيان عمليات التنبؤ لمستقبل الظواهر والأحداث التي يدرسها ، من خلال تقديم صورة من معدل التغير السابق في ظاهرة ما ، يسمح للإنسان بالتخطيط العام لبعض جوانب المستقبل لذلك قمنا باختيار منهج التحليل الوصفي للإجابة على الإشكالات المطروح واثبات الفرضيات.

8-الحدود المكانية والزمانية:

تناولنا في دراستنا إحدى المؤسسات الاقتصادية في الجزائر وهي :

-مؤسسة الزيبان للأشغال - سيدي غزال بسكرة - خلال الفترة 2019-2020.

9-الدراسات السابقة: من بين البحوث والدراسات السابقة التي عاجلت هذا الموضوع نجد:

-هدى زمام: "دور أدوات التحليل المالي في تحسين حوكمت المؤسسات"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي ، 2014 ، حيث تهدف من خلال دراستها إلى إبراز أهمية التحليل كأداة فعالة في تعزيز الحوكمة وتحسينها، وتوصلت إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات لا تتم من خلال الدعوة إلى ذلك، وإنما باستخدام أساليب في تفعيل هذا النظام، والتحليل المالي من أهم هذه الأساليب.

-زينب قرام: "استخدام التحليل المالي لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية وترشيد قراراتها"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي ، 2014 ، حيث تهدف من خلال دراستها إلى التعرف على طبيعة عملية اتخاذ القرار، وأهمية التحليل المالي بالمؤسسة الاقتصادية، وتوصلت في الأخير إلى أن التحليل المالي يعتبر أداة للكشف عن مواطن القوة والضعف في المركز المالي مما يؤدي إلى اتخاذ القرارات السليمة.

بن مالك عمار: "المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011 ، بحيث يهدف من خلال دراسته إلى إبراز حدود المنهج التقليدي للتحليل المالي الأساسي بطابعه الكمي وإهماله لجوانب أخرى، مع توضيح الغاية من تطبيق هذا المنهج الحديث للتحليل المالي، وكانت من النتائج التي توصل إليها أن أساليب التحليل الأساسي لا تتسم بالسهولة بل تتطلب مجهودا وتكوينا خاصا من أجل تعلمها، وحتى تطبق لابد أن يكون المحلل المالي على دراية تامة بهذا المنهج من التحليل والتقييم.

10-خطة و هيكل الدراسة: من أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية وإثبات صحة الفرضيات سنقوم بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول وهي كالتالي: الفصل الأول: تحت عنوان " التحليل المالي لغرض التنبؤ بالتعثر المالي " ، وجاءت ضمنه أربعة مباحث حيث سيتم في هذا الفصل التطرق إلى نشأة التحليل المالي ، مفهومه ، أهدافه و الأطراف المهمة به وهذا من خلال المبحث الأول.

أما المبحث الثاني فسيتم التطرق إلى خطوات التحليل المالي ، مجالاته ، مقوماته وأنواعه ، وفي المبحث الثالث سيتم التطرق الى مصادر وخصائص المعلومات المحاسبية الملائمة للتحليل المالي . وأخيرا المبحث الرابع الذي يتضمن طرق وأساليب التحليل المالي .

أما الفصل الثاني و عنوانه: "مفاهيم حول التعثر المالي للمؤسسات الإقتصادية " سوف يتم التطرق في المبحث الأول إلى مفاهيم التعثر المالي ومظاهره و أسبابه و مراحل حدوثه ، أما المبحث الثاني فسيتم التطرق إلى أنواع التعثر المالي و الآثار المترتبة عنه .

وفي المبحث الثالث تم التطرق إلى طرق علاج التعثر المالي، أما عن المبحث الرابع فتضمن نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

وأخيرا في الفصل الثالث الذي يعتبر محاولة لتحسيد وتطبيق أهم النقاط التي سيتم التطرق لها في الجانب النظري من خلال دراسة حالة تطبيقية لمؤسسة الزيان للأشغال .

الفصل

الأول

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي وليد للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي و هي فترة الكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية و الذي أدى الى ظهور عمليات الغش و الخداع على أثر إختيار بعض المؤسسات الأمر الذي أوجد الحاجة الى ضرورة نشر المعلومات المالية عن الشركات .

إن للتحليل المالي أهمية بالغة سواء بالنسبة للمؤسسة أو للأطراف المتعاملين معها، وذلك لما يوفره من تقنيات وآليات تساعد المؤسسة على التعرف على وضعها المالي لاتخاذ قراراتها وفقا لأسس سليمة ومدروسة بالشكل الذي يساهم في سرعة تحقيق أهدافها عامة و خاصة. لذلك لا بد من الإستعانة بأدوات التحليل المالي بشقيها التقليدية و الحديثة لم لها من دور فعال في التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الإقتصادية قبل الإختيار و إشهار إفلاسها.

المبحث الأول: نشأة التحليل المالي، مفهومه، أهدافه والأطراف المهمة به

يعتبر التحليل المالي أداة لتشخيص الوضعية المالية الماضية والحاضرة للمؤسسة و إتخاذ القرارات المستقبلية من خلال القوائم المالية التي تتضمن كما كبيرا من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة الحالية ، لذلك لا يكفي إعداد القوائم المالية و الكشوف المحاسبية و إنما يجب تحليلها بإستخدام الأساليب و الأدوات المناسبة لتحويل تلك البيانات الى معلومات مفيدة عن أداء المؤسسة في الماضي إضافة إلى التنبؤ بمستقبلها ، ثم تفسير نتائج التحليل لخدمة كافة الأطراف المستخدمة للبيانات المحاسبية و يعتبر التحليل بإستخدام المؤشرات المالية من أقدم أدوات التحليل المالي و أهمها .

المطلب الأول: نشأة التحليل المالي

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين أساسا مدى قدرة المؤسسات على الوفاء بديونها، وذلك استنادا إلى كشوفاتها المحاسبية. ولكن مع تطور الصناعة والتجارة اتضح ضعف هذا التحليل وظهر في بداية عشرينات هذا القرن بعض الدراسات المبينة على العديد من المؤسسات ومن النسب المختلفة، ثم تطور هذا النوع من الدراسات بتصنيف المؤسسات وفق القطاعات الاقتصادية، أو النواحي الجغرافية، مما يساعد على المقارنة بين المؤسسات بسهولة.

لقد كان للأزمة الاقتصادية التاريخية (1929-1933) أثر معتبر في تطور تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف، وبدأت هذه الأخيرة تساهم في نشر التقديرات الزمنية للآلات بالمؤسسات، وكذلك الإحصائيات المتعلقة بالنسب النمطية (المثالية) لكل قطاع (إقتصادي).

كما كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لإعادة البناء دور هام في تطور تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون الهامون إهتمامهم بتحديد خطر إستعمال أموالهم وبصفة أكثر دقة وحزم. وتتطور المؤسسات وبالتالي وسائل التمويل في الستينات من هذا القرن، نصب الإهتمام على نوعية المؤسسات ووسائل التمويل اللازمة، وقد تكونت في فرنسا (مثلا) سنة 1967 لجنة عمليات البورصات، والتي حدد هدفها بتأمين الإختيار الجيد، وتأمين المعلومات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الإدخار العمومي. وقد تزايد حجم المعلومات وتحسنت نوعيتها بشكل ساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من التحليل الساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى التحليل الديناميكي (دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 والمقارنة بين نتائجها لاستنتاج تطور سير المؤسسة ماليا)، وأصبح أحدهما يكمل الآخر. أدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطها وتحقيقها لقفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية. (عدون، 1999، الصفحات 13-14)

ويمكن إيجاز بعض الأسباب التي أدت إلى زيادة أهمية التحليل المالي في المنظمات المعاصرة كالتالي: (تايه النعيمي و التميمي، 2008، الصفحات 18-19)

أ- تطور تكنولوجيا الإنتاج والتصنيع:

إذ مثل هذا التطور جعل الشركات إلى توظيف موارد مالية كبيرة، ولا بد من تحقيق الأمثلية في استثمارها، ويتطلب قبل ذلك عمليات التحليل والتقييم لحدوى التوظيف بتكنولوجيا الإنتاج والتصنيع.

ب- ضغوط الائتمان:

أن وجود العديد من الشركات في ظل الندرة في الموارد المالية جعل من المؤسسات المالية والمصرفية أن تركز في منح الائتمان على تقييم الجدارة الائتمانية (Credit Worthness) لغرض التحقق من قدرة هذه الشركات على خدمة أصل الدين وفوائده، وخلال الدورة التشغيلية والمالية للشركة.

ج- تطور ونضوج الأسواق المالية:

إن الحاجة إلى أنظمة كفوءة للإصلاح المالي والمعلوماتي، والتي توفر المعلومة الدقيقة لعموم المستثمرين لغرض تقييم الأدوات المالية التي تصدرها الشركات المدرجة في السوق. ويجعل التحليل المالي أداة فاعلة وكفوءة لتوسيع الخيارات الإستثمارية أمام المدخزين من جانب، وقدرة الشركات على ترصين قاعدة رأس المال من جانب آخر. علما أن هيئات الأسواق المالية تؤكد وبشكل مستمر على مبدأ الشفافية والإفصاح الكامل للمعلومات لضمان كفاءة هذه الأسواق. وتمكين المستثمرين من عكس هذه المعلومات في أسعار الأوراق المالية، ويبرز هنا دور المحلل المالي في قراءة البيانات المحاسبية وتحليلها لتقييم أداء أسهم الشركات.

د- التحكم المؤسسي:

أن ظهور هذا المفهوم في العقد الأخير من القرن المنصرم جاء للحاجة إلى تفعيل الرقابة الداخلية والخارجية على الشركات، ومبررات هذا التحكم جاء نتيجة التلاعب الذي حصل في الإجراءات المحاسبية والإستثمارية للعديد من الشركات، وحالة شركة أنرون وفشلها عام 2001 ما هو إلا دليل على ظهور وتقصير التحكم المؤسسي لدى الشركات. وقد حددت منظمة التعاون والتطور الإقتصادي (OECD) مفهوما واسعا للتحكم المؤسسي وعلى وفق الآتي:

1- إطار التحكم المؤسسي يجب أن يحمي حقوق حملة الأسهم (Stockholder) وتحقيق المساواة بين عموم المساهمين (المحلي والدولي).

2- إطار التحكم المؤسسي يجب أن يضمن حقوق ذوي المصالح المشتركة (Stackholders) من خلال قوانين وأنشطة تعاون فعالة تضمن السمعة الجيدة للشركة.

3- يجب أن يغطي التحكم المؤسسي موضوع الشفافية والإفصاح المناسب الكامل للمعلومات ذات العلاقة بالفعاليات والأنشطة المهمة للشركة، مع مراعاة مسألة التوقيت الملائم.

4- إطار التحكم المؤسسي دليل استراتيجي للشركة وأداة رقابة فعالة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة.

المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي

هناك عدة تعريفات للتحليل المالي المتقاربة مضمونا وإن اختلفت شكلا نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: التحليل المالي Financial Analysis عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية و خواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم إستخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات. (مطر، 2006، صفحة 3)

التعريف الثاني: يعتبر التحليل المالي خطوة ضرورية للتخطيط المالي المستقبلي، إذ أنه من الضروري التعرف على المركز المالي الحالي للمنشأة قبل الشروع في وضع الخطط المستقبلية لها، ويعتمد التحليل المالي على البيانات والأرقام التي تظهر في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، ويعتبر التحليل المالي أداة للكشف عن مواطن الضعف والقوة في المركز المالي للمشروع كما يستخدم التحليل المالي كمقياس لأثر السياسات الإدارية والطرق على أرباح المشروع ومركزها المالي. (عبد الرحمن الكنزي، 2015، صفحة 39)

التعريف الثالث: التحليل المالي بصورة مبسطة هو مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل. (عبد الله و الحياي، 2015، صفحة 49)

التعريف الرابع: عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل. (كراجة، رابعة، السكران، مطر، و يوسف، 2000، صفحة 151)

من خلال ما سبق يمكن تعريف التحليل المالي على أنه دراسة تحليلية للقوائم المالية عن طريق مجموعة من الأدوات والأساليب، ويعتبر بمثابة الأداة التشخيصية للمؤسسة كما يعمل على كشف نقاط القوة والضعف، مما يساعد في التنبؤ بالتعثر المالي.

المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي

لا يقف اهتمام التحليل المالي على مجرد اكتشاف وتحديد العلاقات بين الأرقام موضع الدراسة، بل يستمر بالعمل لمعرفة أسباب هذه العلاقات مما يساعد في النهاية على إيجاد أفضل الطرق لعلاج المشكلات والانحرافات المختلفة القائمة في المؤسسات (السباني، 2011، صفحة 11)، و عليه فإن التحليل المالي يهدف إلى تحقيق الآتي:

- تهدف البيانات المالية إلى تقديم معلومات عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتغير في الوضع المالي للمؤسسة تفيد العديد من الفئات التي تستخدمها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- تظهر البيانات المالية أيضا نتائج تقييم كفاءة الإدارة في القيام بواجباتها وتحاسب في مساعدتها عن الموارد المؤتمنة عليها، ويهدف المستخدمون الذين يرغبون في تقييم كفاءة الإدارة ومحاسبتها إلى اتخاذ قرارات اقتصادية قد تشمل على سبيل المثال قرارات للاحتفاظ باستثماراتهم في المؤسسة أو بيعها أو ما إذا من الضروري تغيير الإدارة إذا كان هناك التنبؤ بخطر الإفلاس في المستقبل.
- يهدف التحليل المالي إلى تفسير القوائم المالية المنشورة وتحليلها بغرض اتخاذ القرارات المستقبلية، بحيث يتم تحليل كل من قائمة الميزانية، قائمة حسابات النتائج وقائمة تدفقات النقدية، مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية بالمؤسسة
- بالإضافة إلى متابعة العملاء تحليل مخاطر تعثر العملاء، سياسات تحصيل الديون، نماذج التحليل المالي لمتابعة تعثر الديون.
- تحليل الجدارة الائتمانية وقرارات الائتمان، استخدام تحليل معدل العائد ونموذج الائتمان في التنبؤ.
- التنبؤ بالنجاح أو الفشل المالي، وتحليل السيولة والعسر المالي، تحليل تقلص الربحية وتدهور مستوى النشاط، وتحليل هيكل التمويل، والتنبؤ بالأرباح والمبيعات المستقبلية، وتقييم البدائل الإستثمارية.
- يهدف التحليل المالي إلى دراسة وتقييم الجدوى الاقتصادية والتخطيط المستقبلي لإقامة المشاريع، وتقييم الأداء بعد قيام المشاريع. (شنوف، 2014، الصفحات 37-38)

المطلب الرابع: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

المجالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه محل اهتمام الكثيرين رغم اختلاف أهدافهم من التحليل المالي. ويمكن تقسيم الجهات المستخدمة للتحليل المالي إلى أطراف من داخل المؤسسة أو خارجها كالتالي:

أ- المستفيدون داخل المؤسسة:

1- المساهمون أو الملاك: يهتم المساهم بصفة أساسية، بالعائد على المال المستثمر و القيمة المضافة La valeur ajoutée والمخاطر التي تنطوي عليها الإستثمارات بالمشروع، لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الإحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها، لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في تقييم هذه الجوانب، وقد يختلف هذا قليلا عن المستثمر المرتقب، والذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المشروع أم لا، فكل منهما يهتم (المساهم الحالي والمرتقب) بماضي الشركة، والمواقف المخرجة التي واجهتها، والأسلوب الذي اتبع في معالجتها، ثم البحث بعد ذلك في النمو المتوقع في الأجل القصير والطويل نقترح أن يتم التحليل وفقا للخطوات التالية:

- دراسة مركز المشروع داخل الصناعة أو النشاط الذي ينتمي إليه.
- تحليل النتائج المالية للمشروع خلال السنوات الخمس الأخيرة.
- التعرف على الإتجاهات المستقبلية للمشروع، والنمو المتوقع. (حنفي، 2004، صفحة 53)

2- إدارة الشركة: يستعمل المدراء المختصون في المنشأة ومجلس الإدارة التحليل المالي للأغراض الآتية:

- التخطيط المالي لفترات مالية مقبلة.
- تقييم كفاءة عمليات المنشأة ونشاطاتها والتعرف على اتجاهات المنشأة وسلامة أدائها المالي.
- اكتشاف الإنحرافات في مخطط المنشأة.
- تحليل نسب ربحية المنشأة.
- تحديد معدل العائد على استثمار الأموال في المنشأة.
- مقارنة نتائج التحليل المالي للمنشأة بنتائج منشآت أخرى.
- الرقابة المالية للتأكد من تطبيق الخطط الموضوعية، وطرق إنفاق إدارات المنشأة لمخصصاتها المالية.
- تقييم كفاءة إدارة الموجودات، وتوزيع الموارد على الإستخدامات المختلفة.
- تقييم كفاءة إدارة الديون، والتعامل مع العملاء. (الزعي، 2000، صفحة 162)

3- العاملون في الشركة: يمكن القول بصفة عامة أن أهم الأطراف ذات المصلحة في المشروع هما: المساهمون و العاملون، فزيادة الأجر مع ثبات الإنتاجية يعني انخفاض العائد المخصص للملاك بطريقة مباشرة (خفض التوزيعات أو اختفائها)، وبطريقة غير مباشرة (عدم كفاية التمويل الداخلي)، أو إضعاف المركز المالي، إذا ما تم دفع التوزيعات من الإحتياطيات. ولهذا السبب

لا يجوز للعاملين المشاركة في الأرباح في فرنسا إلا إذا تجاوز صافي الربح 5% بالمقارنة بحق الملكية، بحيث يكون دافعا لهم على زيادة الإنتاجية، وضمان حد أدنى من العائد للملاك.

يدل هذا، إلى أنه من المفيد للعاملين معرفة المركز المالي للمشروع الذي ينتمون إليه، والتأكد من سلامة إدارة الأموال، وبصفة عامة، فإن الأسلوب الذي يتبع في التحليل المالي (باغفال التوزيعات)، لا يختلف عن ذلك الذي سبق الإشارة إليه فيما يتعلق بالتحليل المالي الموجه للمساهمين، لذلك ينبغي دراسة الإنتاجية والربحية ثم إعداد دراسات عن الوضع المستقبلي للمشروع. (حنفي، 2004، صفحة 72)

ب- المستفيدون خارج المؤسسة:

1- المستثمرون المحتملون: ينصب اهتمام المستثمرين المحتملين بالحصول على المعلومات التالية قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، (على سبيل المثال لا الحصر):

- أداء الشركة على المدى القصير والطويل وقدرتها على تحقيق الأرباح على الإستثمارات.
- الاتجاه الذي اتخذته ربحية الشركة على مدى فترة معقولة من الزمن.
- سياسة توزيع الأرباح.
- الوضع المالي للشركة حاليا والعوامل الممكن أن تؤثر فيه مستقبلا.
- الهيكل المالي للمؤسسة مع بيان الأثر السلبي والإيجابي المتوقع نتيجة التركيبة التي اتخذها هذا الهيكل.
- نتيجة مقارنة أداء الشركة بأداء الشركات المشابهة وأداء الصناعة التي تنتمي إليها.
- إمكانيات تطور الشركة ونموها وبيان أثر ذلك كله على الأرباح وبيان قيمة الأسهم. (راهي الحسناوي، 2016، صفحة 253)

2- الدائنون: يهتم الدائنون بالحصول على المعلومات التالية من أجل تقييم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها:

- سيولة الشركة لأنها المؤشر المثل على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير.
- ربحية الشركة وهيكلها التمويلي والمصادر الرئيسية للأموال واستخداماتها والتوقعات الطويلة الأجل.
- قدرة الشركة على تحقيق الأرباح والتي تعتبر أحد الموارد الرئيسية للوفاء بالديون القصيرة والطويلة الأجل معا.
- السياسات التي اتبعتها الشركة في الماضي لمواجهة احتياجاتها المالية
- مدى سلامة المركز المالي للشركة. (راهي الحسناوي، 2016، صفحة 255)

3- المقرضون: فهؤلاء عندما يقدمون قروضهم فإن ما يهمهم هو قدرة المؤسسة على الوفاء بسداد تلك القروض في مواعيد استحقاقها، وكذلك كيفية استخدام المؤسسة لتلك الأموال. (نعيم نمر، 2012، صفحة 15)

4- المدينون (العملاء): باستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه، يمكن للعميل (المشروع) معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها، خاصة فترة الإئتمان، مماثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الإئتمان التي يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الإئتمان. فقد يتضح للعميل أن متوسط فترة الدفع التي يمنحها المورد لأحد عملائه، أقل من تلك التي تمنح من نفس المورد لعملاء آخرين، لذلك من الأفضل معرفة السبب، فقد يكون سبب تعجيل الدفع، للاستفادة من الخصم النقدي الذي يخفض من تكلفة المواد المشتراة، وتحليل العميل للمركز المالي للمورد، يمكنه من الحصول على شروط أفضل. ومن مصلحة المشروع (كعميل) متابعة مراكز مورديه، خاصة المورد الرئيسي، للتأكد من ضمان استمرار وانتظام التوريد للمواد الأولية، ومدى إمكانية تخفيض تكلفتها. (حنفي، 2004، الصفحات 71-72)

5- الجهات الحكومية: تهتم الجهات الحكومية بتوزيع الموارد، وبالتالي بأنشطة المؤسسات المختلفة، وتحتاج تلك الجهات إلى معلومات لاستخدامها في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة ووضع السياسات الضريبية وكذلك كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي وما يماثلها. (شنوف، 2014، صفحة 37)

6- الأفراد والجهات المتعاملة بالأوراق المالية: يستفيد سمسرة الأوراق المالية من التحليل المالي للأغراض الآتية:

- تحليل التغيرات السريعة على أسعار الأسهم للمنشأة في السوق المالي.
- مراقبة ومتابعة الأموال المالية السائدة وتأثيرها على السوق المالي.
- تحليل السوق المالي وتحديد المنشآت التي يمثل شراء أسهمها أفضل استثمار. (الزعي، 2000، صفحة 164)

7- المنشآت التي تعمل في مجال التحليل المالي: تستفيد المؤسسات المتخصصة بالتحليل المالي للأغراض الآتية:

- الاحتراف والتخصصية في مجال تحليل أوضاع المنشآت ومركزها المالي، وتدريب أفرادها على التحليل.
- مساعدة المنشآت في الوقوف على وضعها ومركزها المالي ومكانها في السوق. (الزعي، 2000، صفحة 164)

المبحث الثاني: خطوات التحليل المالي، مجالاته، مقوماته وأنواعه

يمر التحليل المالي بمجموعة من الخطوات ولا يشترط أن تتبع هذه الخطوات أو أن يتم التقيد بها حرفياً و إنما يستطيع المحلل أن يتجاوز بعضها وهذا راجع إلى دقة المعلومات المراد الوصول إليها ، و في مبحثنا هذا سنتطرق إلى خطوات التحليل المالي، مجالاته و مقوماته وكذا أنواعه .

المطلب الأول: خطوات التحليل المالي

بالرغم من أن طريقة التحليل المالي يجب أن تترك تفصيلاتها لرأي المحلل نفسه ليكون في استطاعته التعامل مع مختلف الحالات التي يمن أن يواجهها إلا أنه لا يمنع ذلك من وضع بعض المبادئ العامة لتكون أساسا لمدخل عام لمنهجية التحليل المالي، ومن هذه الأسس العامة ما يلي:

- 1- تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل.
- 2- تحديد الفترة التي يشملها التحليل للقوائم المالية.
- 3- تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول لغايته.
- 4- إختيار أسلوب التحليل الأنسب أداة التحليل القادرة على التعامل مع المشكلة موضوع البحث.
- 5- استعمال المعلومات والمقاييس التي جمعت لدى المحلل لاتخاذ الإجراء المطلوب.
- 6- إختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه ولا مانع من استخدام أكثر من معيار.
- 7- تحديد الإنحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية الإنحراف بالأرقام المطلق والنسبية.
- 8- تحليل أسباب الإنحراف وتحليلها.
- 9- وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل. (محمد عبد السلام و السيد، 2017، صفحة 82)

المطلب الثاني: مجالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي للتعرف على أداء المؤسسة موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها، هذا ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها: (محمد عبد السلام و السيد، 2017، الصفحات 78-79)

1- التحليل الإئتماني:

يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقرض (المدين)، وتقييمها واتخاذ قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا علي نتيجة هذا التقييم. وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة - بالإضافة إلى الأدوات الأخرى- الإطار الملائم والفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب، وذلك لما هذه الأدوات من قدرة على تعرف المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل.

2- التحليل الإستثماري:

إن من أفضل التطبيقات العلمية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الإستثمار في أسهم الشركات والسندات المختلفة ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاءة

عوائدها، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات وحسب بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والإستثمارات في مختلف المجالات.

3- تحليل الإندماج والشراء:

ينتج عن الإندماج والشراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لإحداهما. وفي حالة رغبة شركة بشراء شركة أخرى، تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم، فتقدر القيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها، كما تقدر الأداء المستقبلي لها. وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى مناسبه.

4- تحليل تقييم الأداء:

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وكفاءتها في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها للنمو وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال وفي مجالات أخرى ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة والمستثمرين والمقرضين... الخ.

5- التخطيط:

تعتبر عملية التخطيط أمراً ضرورياً لكل مؤسسة وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات، وتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء الشركة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دوراً مهماً في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع.

المطلب الثالث: مقومات ومعايير التحليل المالي

أولاً: مقومات التحليل المالي

كي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها. فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها كما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل المالي التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها.

بناءً لما تقدم يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي:

أ- المقومات الخاصة بمصادر المعلومات:

أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل معلوماته بقدر معقول من المصدقية أو الموثوقية، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.

ب- مقومات العملية التحليلية:

أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل. كما أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها. ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي:

1- أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المنشأة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الإقتصادية والاجتماعية والسياسية.

2- أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التحليل وكذلك المتغيرات الكمية والكيفية (النوعية) التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.

3- أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المشروع، بل أن يسعى وهو الأهم إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية. (مطر، 2006، صفحة 4)

ح- المقومات التي يجب أن يتمتع بها المحلل المالي:

1- أن تتوفر للمحلل المالي الخلفية العامة عن المؤسسة ونوعية النشاط الذي تقوم به.

2- أن يبين الفروض والمبادئ الرياضية والمالية التي يبني عليها عملية التحليل.

3- على المحلل المالي أن يتحلى بالموضوعية، المصدقية، وأن يعي أن دوره محصور بكشف الحقائق كما هي.

4- أن لا يكتفي ببيان الأوجه السلبية أو الإيجابية في نشاط المؤسسة، بل عليه أن يقوم بعملية تفسير لنتائج عملية

التحليل. (نعيم نمر، 2012، صفحة 12)

ثانيا: معايير التحليل المالي

المعايير هي أرقام تستخدم كمقياس للحكم بموجبها على ملائمة نسبة أو رقم ما، فعند استخراج نسبة السيولة فلا بد من الحكم عليها هل هي مرتفعة أو منخفضة، ومثل هذا القرار يحتاج إلى مقياس أو معيار محدد. ومن هذه المعايير ما يلي:

1- المعايير المطلقة:

هي النسب والمعدلات التي تستخدم كمعايير للحكم على وضع المؤسسة، بالرغم من اختلاف نوع الشركة وعمرها والصناعة ووقت التحليل وأغراض المحلل. ويؤخذ على هذه المعايير أنها مؤشر مالي ضعيف المدلول لصعوبة تطبيقها على كل الشركات.

2- معيار الصناعة:

وهو المعيار الذي يستخدم لصناعة محددة حيث يتم مقارنة أداء الشركة في صناعة ما بمعيار تلك الصناعة والذي عادة يوضع من قبل غرف الصناعة والإتحادات الصناعية في البلد فإذا تبين أن هناك تطابق أو فارق بسيط نقول بأن المؤسسة تعمل ضمن المعدل السائد، وإن كانت نسبة المؤسسة أعلى من المعدل فتقيم بأنها أعلى من المعدل، أما إذا كانت أقل فتقيم بأنها أقل من المعدل.

وقد واجه هذا المعيار بعض الصعوبات منها صعوبة تحديد وتصنيف الصناعات، وصعوبة تحديد المقصود بالصناعة الواحدة، واختلاف الظروف التاريخية والحجم واختلاف الأساليب المحاسبية والأهداف لكل مؤسسة.

3- المعيار التاريخي:

يعتمد هذا المعيار على دراسة أداء الشركة في الماضي واعتباره معياراً للحكم على أدائها الحالي واتجاهاته وعادة يستخرج هذا المعدل عن طريق إيجاد المتوسط الحسابي لنفس النسبة في فترات سابقة محددة، وبعد ذلك يستخدم المعدل المستخرج في تقييم النسبة الخاصة بالفترة الحالية. ويعاني هذا المعيار من بعض الصعوبات وهي:

- تقرير عدد الفترات الواجب استخدامها لاستخراج المعدل المطلوب.
- صعوبة انطباق الماضي على المستقبل في حالة تغير ظروف الشركة الداخلية والخارجية.

4- المعيار المخطط أو المستهدف:

يقوم هذا المعيار على أساس وضع أهداف لأنشطته معينه من قبل إدارة الشركة ومقارنة ما كان متوقعا وما حققته الشركة فعلا. (كراجة، رابعة، السكران، مطر، و يوسف، 2000، الصفحات 145-146)

المطلب الرابع: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة، يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التويب الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس ما يلي:

أولاً: حسب الجهة القائمة بالتحليل المالي

يتم تقسيم التحليل المالي استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى:

أ- التحليل الداخلي:

إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة من الأشخاص من داخل المشروع نفسه وعلى بيانات المشروع ولغايات معينة يطلبها المشروع. فيعتبر التحليل داخليا، وغالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة.

ب- التحليل الخارجي:

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك لتقييم المركز الائتماني للمشروع وقدرته على الوفاء بالتزاماته، والبنوك المركزية والغرف الصناعية... الخ. (الحياي، 2009، صفحة 19)

ثانياً: حسب البعد الزمني للتحليل المالي

إن للتحليل المالي بعدا زمنيا، يمثل الماضي والحاضر، وبناءً عليه يمكن تويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي:

أ- التحليل الرأسي (الثابت أو الساكن):

يقصد بهذا التحليل قائمة مالية واحدة ولفرة مالية واحدة، وإجراء التحليل عليها تحليلا رأسيا، ونعني بذلك تحديد نسبة كل عنصر أو بند من بنود القائمة المالية إلى إجمالي القائمة نفسها، وكذلك يمكننا تحديد نسبة أو بند من بنود القائمة المالية إلى إجمالي مجموعته التي ينتمي إليها داخل القائمة الخاصة بنفس المنشأة وعن نفس الفترة المالية الواحدة، وكما يمكننا تحديد نسبة كل مجموعة داخل القائمة إلى إجمالي القائمة نفسها.

❖ خصائص التحليل الرأسي:

1- يقتصر كل تحليل على قائمة مالية واحدة.

- 2- يقتصر كل تحليل على فترة مالية واحدة.
- 3- يهتم بتحليل نسبة العنصر إلى إجمالي القائمة، التي يجري عليها التحليل.
- 4- يهتم بتحليل نسبة العنصر إلى إجمالي مجموعة العنصر التي ينتمي لها.
- 5- يهتم بتحليل نسبة المجموعة إلى إجمالي القائمة، التي يجري عليها التحليل.

ب- التحليل الأفقي (المتغير):

نقصد بالتحليل الأفقي تقييم وتحليل وتقصي ومتابعة عنصر واحد بمفرده على مدار عدة فترات زمنية متتالية، لتحديد اتجاه ذلك العنصر وتحديد التغير الحاصل في قيمة ذلك العنصر إما في صورة مطلقة أو في صورة نسبة مئوية (%). وهذا التحليل يأخذ في الاعتبار مجموعة من القوائم المالية لعدد من الفترات لأعوام متتالية، إذ يتم تحديد إحدى تلك السنين كسنة (أساس) وبقية السنين كسنوات قياس، ويجبذ أن لا تقل سنوات القياس عن سنتين غير سنة الأساس، ومن ثم قياس التغير في ذلك العنصر ثم تحديد نسبة ذلك التغير.

❖ خصائص التحليل الأفقي:

- 1- يحتاج هذا التحليل إلى مجموعة قوائم مالية تحتوي نفس العنصر الذي سيجرى عليه التحليل.
- 2- يحتاج هذا التحليل إلى فترات زمنية طويلة تزيد على ثلاث سنوات أو ثلاث فترات مالية.
- 3- يقدم هذا النوع تحليل الاتجاه للعناصر التي سيجري عليها التحليل والذي يأخذ أحد الاحتمالات الآتية:
 - أ. اتجاه العنصر نحو الزيادة.
 - ب. اتجاه العنصر نحو النقصان.
 - ج. اتجاه العنصر متذبذب.
 - د. اتجاه العنصر ثابت.
- 4- يقدم هذا التحليل الإستقراء والتنبؤ لاتجاه هذه العناصر في المستقبل على اتجاهاتها في السنين الماضية.
- 5- يقدم تقييم إنجازات ونشاطات المنشأة على ضوء اتجاهات عناصرها.
- 6- يقد تقييماً لنجاح سياسات المنشأة في تحقيق أهدافها. (الزعي، 2000، الصفحات 224-227)

ثالثاً: حسب الفترة التي يغطيها التحليل المالي

يمكن تبويب التحليل المالي استناداً إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى ما يلي:

أ- التحليل المالي قصير الأجل:

قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات وإنجازات المشروع في الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائون والبنوك.

ب- التحليل المالي طويل الأجل:

يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة، والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية إلتزامات المشروع طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظام المشروع في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات، وتأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية. ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق بين مصادر الأموال وطرق استخدامها، مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل (عند دراسة مصادر التمويل قصيرة الأجل ومجالات استخدامها) وبين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل (داخلية وخارجية) ومجالات استخدامها. (الحيالي، 2009، الصفحات 20-21)

رابعا: حسب الهدف من التحليل المالي

يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع استنادا إلى الهدف من التحليل المالي:

- 1- تحليل قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.
- 2- تحليل قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.
- 3- التحليل المالي لتقوم ربحية المنشأة.
- 4- التحليل المالي لتقوم الأداء.
- 5- التحليل المالي لتقوم التناسق في الهيكل التمويلي العام للمشروع ومجالات استخدامها. (عبد الله و الحيالي، 2015، الصفحات 58-59)

خامسا: حسب المدى الذي يغطيه التحليل المالي

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل المالي منها:

أ- التحليل الشامل:

يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المشروع لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.

ب- التحليل الجزئي:

يغطي هذا التحليل جزءا من أنشطة المشروع لفترة زمنية معينة أو أكثر. (الحيالي، 2009، صفحة 21)

المبحث الثالث: مصادر وخصائص المعلومات المحاسبية الملائمة للتحليل المالي

تعتمد عملية التحليل المالي أكثر ما تعتمد على بيانات القوائم المالية (تلك التي تقوم المؤسسة بإعدادها، وهي ما تسمى بالمصادر الداخلية)، وكذلك على البيانات المحاسبية والمالية (وهذه قد تكون ذات منشأ داخلي، وقد تكون أيضا خارجية).

المطلب الأول: مصادر البيانات اللازمة للتحليل المالي

يمكن أن نقسم مصادر البيانات اللازمة للتحليل المالي إلى نوعين من المصادر :

أولاً: مصادر بيانات التحليل المالي العامة

تنقسم مصادر بيانات التحليل المالي إلى مصادر داخلية و أخرى خارجية :

أ- المصادر الداخلية للبيانات:

وهذه تضم جميع القوائم المالية، مثل: الميزانية العمومية وقائمة الدخل، وقائمة التدفق النقدي، وهذه جميعها بيانات محاسبية ختامية. ويشمل هذا البيانات التفصيلية الملحققة لتلك القوائم. ويمكن للمحلل المالي، إضافة لهذه القوائم استخدام بيانات تقوم المؤسسة بتنظيمها، أو يتم تنظيمها من خلال طرف آخر، باستعمال البيانات التي توفرها المؤسسة، ومن أهم هذه البيانات:

- تقارير مالية (غير إلزامية) تقوم المؤسسة بتنظيمها عن أنشطتها خلال الفترة التشغيلية.
- تقرير مدققي الحسابات.
- التقرير الختامي لمجلس الإدارة (في حال وجوده).

ب- المصادر الخارجية للبيانات:

وهذه المصادر تساعد المحلل المالي في عملية التقييم والتفسير التي يقوم بها لنتائج عملية التحليل، ومن أهم هذه المصادر:

- مراسلات المؤسسة مع العملاء والموردين، وموافقات الأرصدة الدائنة والمدينة.
- البيانات الصادرة عن أسواق المال والبورصة.
- بيانات عما تتمتع به المؤسسة في الأسواق من سمعة تجارية.
- أية بيانات يمكن الحصول عليها. (نعيم نمر، 2012، الصفحات 12-13)

ثانياً: القوائم المالية الهامة للتحليل المالي

أ- قائمة المركز المالي:

الميزانية هي تصوير الوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة (تاريخ إعداد القائمة)، وعليه فإن محتويات الميزانية هي عناصر لحظية وتعرف محاسبيا بمصطلح الأرصدة تمييزا لها عن التيارات أو التدفقات والتي تمثل مكونات القوائم المالية الأخرى: حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية. وللميزانية جانبان، ويسمى الجانب الأول بالخصوم أو المطلوبات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بخصوم المؤسسة والتزامات اتجاه الآخرين، و الثاني بالأصول أو الموجودات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بأصول المؤسسة وحقوقها على الآخرين.

ب- قائمة الدخل:

بجانب حسابات النتائج تستخدم في الحياة العملية العديد من المسميات المختلفة لوصف القائمة التي تعرض مكونات ورقم صافي الربح للفترة، مثل قائمة الدخل، قائمة الربح، قائمة الأرباح والخسائر، بيان المصروفات والإيرادات. ومهما كانت التسمية التي تطلق على تلك القائمة، فيجب أن تفصح بشكل كاف لقراء التقارير المالية عن مكونات صافي الربح المحقق في الخطوات متتابعة. ولقد عرف النظام المحاسبي المالي حساب النتائج بأنه: بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب التاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة).

ت- قائمة التدفقات النقدية:

نظرا للقصور في القوائم المالية السابقة الذكر في عرض الملخص التفصيلي لكل من التدفقات النقدية الداخلية والخارجية، أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة المالية، فقد طالبت هيئة معايير المحاسبة بقائمة مالية جديدة وهي قائمة التدفقات النقدية، وكذلك فعلت اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية التي أصدرت المعيار المحاسبي الدولي السابع والذي عنون باسم قائمة التدفقات النقدية. والغرض الرئيسي منها هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية، وذلك لمساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليلهم للنقدية، وتقرر هذه القائمة عما يلي:

- 1- الآثار النقدية لعمليات المؤسسة خلال الفترة
- 2- لصفقاتها الاستثمارية و صفقاتها التمويلية
- 3- صافي الزيادة أو النقصان في النقدية خلال الفترة. (طالب و بلمداني، 2020، صفحة 102)

المطلب الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية اللازمة للتحليل المالي

أولاً: الملائمة: يقصد بالملائمة وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية والأغراض التي تعد من أجلها، ويمكن صياغة تعريف محدد لمفهوم المعلومات الملائمة كالتالي: وهي تلك المعلومات التي توافق أو تتطابق إحتياجات متخذ القرار.

ثانياً: الثقة: تعد الموثوقية الخاصة الأساسية الثانية بعد خاصية الملائمة وتعرف هذه الخاصية بأنها خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة، وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله، كما أن خاصية الموثوقية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الإعتماد عليها وعليه يمكن تحقيق خاصية الثقة من خلال الآتي:

✓ صدق التعبير

✓ الحياد (عدم التحيز)

✓ قابلية التحقق

ثالثاً: الثبات: وهي تعني الثبات على استخدام نفس الطرق والأساليب المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى، وإذا ما دعت الحاجة إلى أي تغيير فيجب التنويه عن ذلك لكي يتم أخذ ذلك بنظر الإعتبار من قبل المستخدم.

رابعاً: قابلية المقارنة: أي الإتساق، إن هذه الخاصية متداخلة مع الخاصية السابقة، وهي تعني الإنتظام في تطبيق الأساليب والقواعد المحاسبية من فترة إلى أخرى لكي تمكن مستخدمي القوائم المالية من مقارنة نتائج أعمال المؤسسة على مر الزمن. (أحمد قايد و هلابلي، 2019، الصفحات 247-248)

المبحث الرابع: طرق وأساليب التحليل المالي

تعتبر طرق و أساليب التحليل المالي بمثابة الوسائل العلمية التي يستند عليها المحلل المالي في صياغة المعلومة المالية ويتوقف ذلك على مهارة و خبرة المحلل المالي في حسن إستخدام هذه الأساليب منفردة أو مجتمعة حسب الضروريات التي تتطلبها عملية التحليل. ويتم تصنيف الطرق و الأساليب المستخدمة في التحليل المالي إلى طرق تقليدية و أخرى حديثة .

المطلب الأول: الطرق التقليدية

أولاً: أسلوب المقارنات:

يعتبر أسلوب المقارنات من الأساليب التقليدية ويشمل استخدامه ضمن الأساليب الكمية، وهذا الأسلوب يستخدم في عدة مجالات ويتوقف ذلك على مدى حاجة المحلل المالي حيث يقوم بمقارنة البيانات الفعلية لسنة معينة ببيانات فعلية للسنوات السابقة، أو مقارنة بيانات فعلية لعنصر ما مع بيانات معيارية مستقبلية لنفس العنصر، وكذلك يمكن مقارنة بيانات عنصر معين مع بيانات فعلية لنفس العنصر ولكن مع منشأة أخرى أو منشأة منافسة.

لكن هناك بعض الأمور التي يجب أن يأخذها المحلل بنظر الإعتبار منها:

- 1- على المحلل أن لا يكتفي فقط بالأرقام المطلقة عند المقارنة بل ينبغي أن يستخدم القيمة النسبية للتغير لكي تكون الصورة أكثر وضوحاً.
- 2- لا يجوز إجراء مقارنات بين عناصر مختلفة بل يجب إجراء المقارنة بين عناصر لها طبيعة واحدة.
- 3- على المحلل أن يقدم تفسيرات مقتضبة عن التغيرات الحاصلة وينبغي أن تكون هذه التفسيرات واضحة وجليّة وأن تكون في متن التقرير المالي.

عملية التحليل المالي وفق أسلوب المقارنات تحتاج إلى إعداد جدول خاص يسمى بجدول المقارنات وعدد حقول هذا الجدول يعتمد على طبيعة البيانات المراد تحليلها وطول الفترة الزمنية المراد إجراء تحليل لها. غالباً ما يتكون هذا الجدول من أربعة حقول حقل للتفاصيل وثاني للبيانات التاريخية وهذا الحقل يتكون من خانة تعتمد على عدد طول الفترة الزمنية وحق ثالث يظهر التغيرات المطلقة فيه خانتين خانة للتغيرات الموجبة والخانة الثانية للتغيرات النسبية الموجبة وآخر للسالبة، ويمكن إضافة حقلين آخرين للجدول إذا ما أريد مقارنة النسب الفعلية مع النسب المعيارية فيكون حقل للتغيرات المعيارية المطلقة وحق للتغيرات المعيارية النسبية. وهذه الجداول تعتمد على المحلل المالي وطريقته في التحليل.

والمقارنات الرأسية لها فائدة كبيرة في مجال الرقابة باعتبارها ستحدد الانحرافات بصورة جلية و واضحة ومن ثم نستطيع دراسة الأسباب الكامنة وراء هذه الإنحرافات سيما إذا أجريت هذه المقارنات بالمقارنة مع نسب معيارية مستهدفة. (عبد الله و

الحيالي، 2015، الصفحات 94-96)

ثانيا: النسب المالية

سنقوم في ما يلي بذكر أهم النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي :

1-1- نسب السيولة: تقيس نسب السيولة الملاءة المالية للمنشأة و مدى مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية و ديونها المستحقة الدفع طويلة وقصية الأجل في ميعاد سدادها . وكذلك تقيس مدى كفاءة صافي رأس المال العامل في تغطية الديون أو الإلتزامات للمنشأة و هي موزعة لعدة نسب منها :

1-1-1- نسبة التداول : وتسمى نسبة صافي رأس المال العامل ، وهي تقيس عدد مرات تغطية الأصول المتداولة من الموجودات (المخزون السلعي ، العملاء ، النقدية ، أوراق القبض ، الاستثمارات ، مدفوعات مقدمة) للإلتزامات المتداولة (الموردون أوراق الدفع ، القروض قصيرة الأجل ، و المستحقات للدفع) و يجب أن تغطي الأصول المتداولة الديون المتداولة مرتين حسب المعيار النمطي و يتم استخراجها كما يلي :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \text{مرة}$$

1-1-2- نسبة السيولة السريعة : المخزون السلعي هو الأقل سيولة ، و تقيس هذه النسبة مدى مقدرة المنشأة في سداد الإلتزامات دون اللجوء إلى بيع المخزون السلعي ، و تستخرج كالتالي :

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة-المخزون السلعي}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \text{مرة}$$

1-1-3- نسبة النقدية : وهي تدرس ما يوفر من النقدية و ما هو في حكمها ، كاستثمارات في الأوراق المالية لسداد الإلتزامات المتداولة ، و يجب تغطية الديون مرة واحدة .

ولكن تكديس الأموال السائلة بالمنشأة من ناحية أخرى ربما يعطي مؤشرا على فشل هذه المنشأة في عملية استقلال أموالها بصورة سليمة . وتستخرج النسبة كالتالي :

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{النقدية+الإستثمار في الأوراق المالية}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \text{مرة} . \text{ (عبد الرحمن الكنزي، 2015، الصفحات 103-104)}$$

2-1- نسب الربحية : (كراجة، رابعة، السكران، مطر، و يوسف، 2000، الصفحات 176-178)

وهي تشير إلى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح ، كما أن نسب الربحية تثير اهتمام المستثمرين و الإدارة و المقترضين ، فالمقرضون مثلا يشعرون بالأمان بالنسبة للمؤسسات التي تحقق ربحا عاليا .

وتقسم نسب الربحية إلى :

1- النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى المبيعات .

2- النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى الاستثمارات .

أ- مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى المبيعات .

1- نسبة مجمل ربح العمليات إلى صافي المبيعات (حافة مجمل الربح).

ورياضيا = مجمل ربح العمليات / صافي المبيعات

وهذه النسبة تهتم بقياس كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة المبيعات ، وليس هناك معيار نمطي ولكن يمكن إجراء المقارنة مع نسب الشركة في السنوات السابقة ونسب المنشآت الأخرى في الصناعة.

2- نسبة صافي ربح العمليات إلى المبيعات

$$\text{ورياضيا} = \frac{\text{صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد و الضرائب}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وتبين هذه النسبة مدى الانخفاض الممكن في سعر البيع للوحدة قبل أن تبدأ المؤسسة بتحمل الخسائر لذا ينظر الى هذه النسبة على أنها مقياس عام للكفاءة في التشغيل .

وتقييم هذه النسبة يستلزم أيضا المقارنة مع نسب السنوات السابقة لنفس المنشأة ومع نسب المنشآت الأخرى في نفس الصناعة .

3- نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات

ورياضيا = صافي الربح (بعد الفائدة و الضريبة) / صافي المبيعات

وصافي الربح هنا يقصد به صافي الربح الشامل الذي يأخذ بعين الاعتبار المصروفات الأخرى و الإيرادات الأخرى .

وتبين إلى أي مدى يمكن أن ينخفض سعر بيع الوحدة قبل أن تتحمل المنشأة خسارة شاملة .

ب-مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الأرباح إلى الإستثمارات :

وهدف منها هو قياس ربحية الأموال المستثمرة في المنشأة ، كما أنها تعبر عن مدى كفاءة الإدارة في إستخدام المصادر المتاحة

هذا و يعبر العائد المرتفع عن الكفاءة في الإدارة . وهذه النسب هي :

1- العائد على الموجودات (ROA) Return on assets

$$\text{ورياضيا} = \frac{\text{صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد و الضرائب}}{\text{مجموع الموجودات (أو معدل مجموع الموجودات)}}$$

$$\text{معدل مجموع الموجودات} = \frac{\text{الموجودات في أول السنة} + \text{الموجودات في آخر السنة}}{2}$$

$$\text{وهناك من يرى بأن العائد على الموجودات} = \frac{\text{صاف الربح بعد الضرائب}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

وتعتبر هذه النسبة جيدة لمقارنة ربحية المؤسسات المختلفة في استخدامها للأصول العاملة وكذلك فهي معيار مناسب لقياس كفاءة الإدارة في استخدام أصول المنشأة و تحقق الغايات التالية :

1- المساعدة في اتخاذ القرارات الإدارية السليمة و الخاصة بالاقتراض .

2- تعكس الكفاءة التشغيلية .

3- العائد على حقوق المساهمين (ROE) Return on shareholders Equity

$$\text{ورياضيا} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{صافي حقوق المساهمين (معدل حقوق المساهمين)}}$$

وهناك من يرى خصم توزيعات الأسهم الممتازة من صافي الربح ليصبح القانون كالآتي :

$$\text{العائد} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة - توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{حقوق المساهمين}}$$

وحقوق الملكية = مجموع الموجودات - مجموع المطلوبات

وهي أيضا تتألف من رأس المال + الإحتياطات كالإحتياطي الإجباري و الإحتياطي الإختياري + الأرباح المدورة و تطرح الخسائر إن وجدت .

وهي مقياس شامل للربحية حيث تأخذ بعين الإعتبار صافي الربح الشامل و ليس صافي ربح العمليات ، كما أنه مؤشر على المدى الذي إستطاعت فيه الإدارة إستخدام هذه الإستثمارات بشكل مريح .

3- نسب النشاط : (عبد الله و الحياي، 2015، الصفحات 73-77)

نستفيد من هذه النسب و المعدلات في معرفة مدى كفاءة المنشأة في إدارة أصولها و استغلالها لهذه الأصول في توليد المبيعات و تعتبر معدلات الدوران من المؤشرات المهمة التي يتم عن طريقها معرفة كفاءة استخدام أصول المشروع في توليد إيرادات التشغيل .

3-1- معدل دوران رأس المال العامل :

هناك نوعان من رأس المال هما إجمالي رأس المال والذي هو مقدار الموجودات المتداولة و النوع الثاني هو صافي رأس المال و الذي هو الفرق بين الموجودات المتداولة و المطلوبات المتداولة و لمعرفة مدى كفاءة رأس المال العامل يتم تحديد عدد مرات دورانه أو المرات التي يدور فيها خلال السنة المالية و كلما دار رأس المال العامل أكثر كلما زاد هامش الربح حيث أن الدورة المالية تعني تحول النقد إلى سلعة عن طريق الشراء و من ثم تباع السلعة و يستلم قيمتها على شكل نقد ، فهذه العملية عملية تحول النقد إلى سلعة و السلعة إلى نقد تمثل الدورة المالية و لا شك أن المنشأة تشتري و تباع من أجل تحقيق الربح .

$$\text{معدل دوران رأس المال العامل} = \frac{\text{(الأصول المتداولة في أول المدة + الأصول المتداولة في آخر المدة)}}{2}$$

و يمكن احتساب معدل الدوران باليوم = (360 / معدل دوران رأس المال العامل) = يوم

3-2- معدل دوران المدينين : وهذا المعدل يقيس دوران المدينين و عادة ما تنشأ الذمم المدينة نتيجة تعامل المنشأة مع الغير أي عندما تباع منتجاتها إلى الزبائن على الحساب و غالبا ما تضع هذه المنشآت شروط لتسديد الديون إلى بذمة الزبائن لذلك ينبغي أن تكون هناك إدارة مالية و تمويل كفوة في إدارة هذا العنصر المهم من عناصر الموجودات المتداولة باعتبار أن عدم تسديد المدينين لديونهم سيؤدي إلى تحمل المنشأة كلفة باهظة لعدم تسديد أو تأخر التسديد أو عدم التسديد نهائيا لان ذلك سيضع المنشأة في عسر مالي . لذا فإن معدل دوران المدينين سيبرز دور إدارة التمويل و إدارة المبيعات في مدى نجاحها في وضع الشروط الجيدة في عدم ازدياد الديون المعدومة أو تأخر التسديد عن طريق دراسة وضع المدينين قبل إعطائهم بضاعة على الحساب .

$$\text{معدل دوران المدينين} = (\text{صافي المبيعات الآجلة} / \text{متوسط المدينين}) = \text{مرة}$$

حيث أن :

$$\text{متوسط رصيد المدينين} = \frac{\text{المدينين أول المدة} + \text{المدينين آخر المدة}}{2}$$

وهناك نسبة أخرى و التي تستخدم لأغراض تقييم نوعية ذيون المشروع هي :

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = (360 / \text{معدل دوران المدينين}) = \text{مرة}$$

3-3- معدل دوران المخزون السلعي :

وهذا المؤشر هو الآخر من المؤشرات المهمة و التي يمكن من خلالها معرفة كفاءة إدارة المبيعات في تسويق منتجاتها فكلما دار المخزون أكثر كلما حقق المشروع مبيعات أكبر و من ثم سيحقق هامش ربح أكبر

$$\text{معدل دوران المخزون} = (\text{تكلفة المبيعات} / \text{متوسط رصيد المخزون}) = \text{مرة}$$

$$\text{حيث أن : متوسط رصيد المخزون} = \frac{(\text{رصيد أول مدة} + \text{رصيد اخر مدة})}{2}$$

$$\text{معدل دوران المخزون باليوم} = (360 / \text{معدل دوران المخزون}) = \text{يوم}$$

3-4- معدل دوران الدائنين (الذمم الدائنة) :

وهذا المؤشر يستفاد منه لبيان مدى كفاءة المنشأة في تسديد إلتزاماتها .

حيث كلما كان المعدل مرتفعا كلما كان أداء المنشأة لالتزاماتها أفضل ، و هذا من المؤشرات التي يؤكد عليها الدائنون و المقرضون.

$$\text{معدل دوران الدائنين (الذمم الدائنة)} = \text{المشتريات الصافية} / (\text{الدائنين} + \text{أ. د}) = \text{مرة}$$

$$\text{معدل دوران الذمم الدائنة باليوم} = (360 / \text{معدل دوران الذمم الدائنة}) = \text{يوم}$$

3-5- معدل دوران الأصول :

معدل دوران الأصول المتداولة = (صافي المبيعات / الأصول المتداولة) = مرة

معدل دوران الأصول الثابتة = (صافي المبيعات / الأصول الثابتة) = مرة

معدل دوران مجموع الأصول = صافي المبيعات / إجمالي الأصول) = مرة

نستفيد من هذه المؤشرات في معرفة كفاءة الإدارة في استثمار مصادر التمويل في الإستخدامات ، وكما هو واضح من المعدلات أعلاه نستطيع استخراج معدل دوران الأصول المتداولة و الثابتة و إجمالي الأصول من أجل تحديد الدوران لكل فقرة من فقرات الأصول و بالتالي نستطيع تشخيص أي فقرة يكون دورانها أقل و أي فقرة هي أفضل من أجل تحديد الخلل إذا ما كان هناك خلل و من ثم تصحيح هذا الخلل .

4- نسب الرفع المالي:

وهذه النسب من النسب المهمة بالنسبة للمقرضين والمستثمرين بالإضافة طبعا للإدارة، حيث أن هذه النسب تظهر مدى مساهمة الديون - سواء ممثلة في الإلتزامات قصيرة الأجل أو الطويلة الأجل - في تمويل أصول المنشأة مقارنة بمساهمة الملاك، فعن طريق نسب الرفع المالي نستطيع معرفة نسب حقوق المساهمين وكذلك نسبة القروض أو الديون الخارجية. ومن هذه النسب الآتي: (عبد الله و الحياي، 2015، الصفحات 70-73)

4-1- نسبة الديون إلى إجمالي الأصول (معدل نسبة المديونية أو الإقتراض):

تقيس هذه النسبة نسبة الديون التي ساهم فيها الغير بالنسبة إلى إجمالي أصول المنشأة، طبعا كلما تدنت هذه النسبة كلما دل على أن المنشأة تعتمد في تمويل أصولها على الإمكانيات الذاتية والعكس صحيح. إن كبر هذه النسبة غير مرغوب باعتبار أن المنشأة ستتحمل فوائد وأقساط كبيرة على القروض التي حصلت عليها.

نسبة الديون إلى إجمالي الأصول = (المطلوبات المتداولة + المطلوبات طويلة الأجل) × 100 / إجمالي الأصول = %

يذكر أنه كلما زادت النسبة كلما قلت قدرة المنشأة على الاقتراض في المستقبل.

4-2- نسبة الديون إلى حقوق الملكية:

تقيس هذه النسبة نسبة الديون إلى حقوق الملاك ودرجة اعتماد المنشأة على التمويل من مصادرها الذاتية. تحاول كثير من الشركات ضبط هذه النسبة حتى تتمكن من التحكم بالدين الخارجي.

نسبة الديون إلى حقوق الملكية = [الديون (خصوم متداولة وطويلة الأجل) × 100] / حقوق الملكية (رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة) = %

4-3- معدل تغطية الفوائد:

هذا المعدل يوضح مدى قدرة المنشأة على خدمة ديونها وتحمل أعباء الفائدة، وكلما كان هذا المعدل كبيراً كلما دل على أن المنشأة قادرة على الإيفاء بالتزاماتها وهذا المعدل يؤكد عليه المقرضون والدائنون من أجل الإطمئنان قبل إعطاء أي قرض. معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفوائد والضريبة / الفوائد المدفوعة = مرة.

4-4- نسبة التغطية الشاملة:

هذه النسبة الغاية منها لمعرفة مدى قدرة المشروع على الإيفاء بمديونيتها (فوائد وأقساط) من الربح التشغيلي، وهذه النسبة تشبه النسبة السابقة إلا أنها تحسب بالإضافة إلى الفوائد قيمة أقساط الديون.

نسبة التغطية الشاملة = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب × 100 / الفوائد المدفوعة + أقساط القروض المدفوعة = %

المطلب الثاني: الطرق والأساليب الحديثة

تعني الأساليب الحديثة هي الطرق الكمية في التعبير وهذه الطرق والأساليب تكون أكثر دقة من الأساليب التقليدية بالإضافة إلى السرعة في الوصول إلى النتائج، والأساليب الحديثة تنقسم إلى:

أولاً: الأساليب الإحصائية

تعتمد الأساليب الإحصائية على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة من البيانات ولعدد من السنوات، والغاية من ذلك هو المعرفة وتوضيح العلاقة بين مؤشرات معينة، حيث يتم اختيار سنة أساس من بين السلسلة الزمنية وتتم المقارنة مع سنة الأساس. ولكن ينبغي اختيار سنة الأساس وفق معايير دقيقة وموضوعية وبعيدة عن التحيز لكي تكون عملية المقارنة عملية موضوعية وصحيحة.

أما رقم القياس فيعرف بأنه رقم أو مقياس إحصائي تم تصميمه بقصد إظهار التغير في متغير معين خلال فترة زمنية معينة.

يذكر أنه عند إجراء التحليل المالي لعدد من السنوات طبقاً للأرقام القياسية فيسمى بأسلوب المقارنات الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية، وينبغي ألا تتجاوز السلسلة الزمنية أكثر من خمس سنوات لكي تكون النتائج دقيقة سيما بعد بروز ظاهرة التضخم الإقتصادي التي ضربت غالبية دول العالم والتي تؤثر على القيمة الحقيقية للنقود وبالتالي يكون الفرق كبيراً عندما تجرى عملية المقارنة لفترة أكثر من خمس سنوات ومن ثم فإن عملية التحليل ستكون غير ذات جدوى.

ويمكن احتساب العلاقة بين المؤشرات وفقاً لأسلوب الأرقام القياسية بواسطة قيمة العنصر في سنة المقارنة إلى قيمة العنصر في سنة الأساس مضروباً في 100.

وتكون العلاقة كالتالي:

$$(\text{قيمة العنصر في سنة المقارنة} / \text{قيمة العنصر في سنة الأساس}) \times 100$$

عند إكمال الجدول التحليلي سنحصل على التغيرات التي حدثت لكل عنصر والذي يسمى بتحليل الاتجاهات، ونستطيع كذلك أن نعمل رسم بياني لكل مؤشر أو عنصر من أجل توضيح اتجاهات التغيرات التي حدثت للسلسلة الزمنية. (عبد الله و الحياي، 2015، الصفحات 96-97)

ثانياً: الأساليب الرياضية

أصبحت الأساليب الكمية في التحليل المالي الطريقة المثلى لحل أعقد المشاكل بأقل وبأسرع وقت، ولا يقصد بالطرق الرياضية الجانب النظري فيها فقط، بل يمتد ليشمل الجانب التطبيقي، خصوصاً عندما يكون مهماً دراسة العلاقة ومدى قوتها بين ظاهرتين أو أكثر، كالعلاقة بين الأرباح والمصروفات، أو العلاقة بين المبيعات والعاملين وغيرها من العلاقات التي تبحث فيها الرياضيات كمتغير مستقل ومتغير تابع وأثر أحدهما على الآخر خدمة للعلوم جميعاً بما فيها التحليل المالي.

وتوجد عدة طرق رياضية تستخدم في التحليل المالي، مثل البرامج المتغيرة وطريقة الإحداثيات، وطريقة البرامج الخطية وغيرها من الطرق، لذلك يجب على المحلل المالي أن يكون ملماً بهذه الطرق وكيفية الاستفادة منها في مجال عمله، وخصوصاً عندما تكون الأساليب التقليدية بمفرها غير قادرة على تقديم نتائج أكثر دقة وسرعة في دراسة الغرض من التحليل.

ومن بين الطرق الرياضية المستخدمة في التحليل المالي ما يلي: (الحياي، 2009، الصفحات 98-101)

1- طريقة الارتباط والإنحدار:

تستخدم هذه الطريقة على نطاق واسع لتحديد العلاقة بين النتائج المحققة من مقارنة ظاهرتين أو أكثر، ويمكن لهذه العلاقة التبادلية أن تظهر لقيمتين محدودتين، أو لمجموعتين محددين.

إن مهمة استخدام طريقة الارتباط، هي إظهار شدة العلاقة بين ظاهرة أو قيمة يرمز لها بـ (Y) وظاهرة أخرى يرمز لها بـ (X) ويعبر عن هذه العلاقة بمعادلة رياضية هي:

$$Y = F(X)$$

وهذه العلاقة الممثلة بالمعادلة السابقة يطلق عليها معادلة دراسة الإنحدار أو مستقيم الإنحدار، ففي العلاقة التبادلية لكل قيمة متغيرة مستقلة مثلاً (X) هناك قسمة واحدة تحدد قيمة (Y)، أما في حالة الإنحدار التراجعي فالفرق بين قيم المتغير (X) يقابلها تغير في قيم المتغير (Y) وعليه فإن جميع قيم المتغير (Y) تعتمد على قيم المتغير (X) أو العكس.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن دراسة الارتباط بين ظاهرتين تتطلب التأكد من وجود علاقة ترابطية بين الظاهرتين، وإلا فلا داعي لدراسة شدة الارتباط بينهما، مثلاً لا يجري دراسة العلاقة الارتباطية بين معدل دوران المدينين بعدد العاملين، حيث لا توجد علاقة منطقية تربط بين هاتين الظاهرتين.

2- طريقة البرامج الخطية:

تستخدم البرامج الخطية بشكل واسع في حل المشاكل المعقدة خاصة التي لها علاقة بالقضايا الاقتصادية ذات الشمول، وإن حل هذه المسائل غالباً ما يتطلب إيجاد القيم المتغيرة لإيجاد الدالة الأسية، ويمكن أن يعبر عن (Y = f c X) كالعلاقة في مشكلة اقتصادية تم الاقتصاد الوطني بصورة بيانية (مستقيم أو منحنى) لقيمة (Y) نتيجة التغيرات في (X). ولتحقيق ذلك لا بد من الاستعانة بمعادلة الإقتران الرياضي [b , a] X E والتي تعني أن المستقيم أو المنحنى المعبر عن العلاقة بين X و Y يمثل بالمحل الهندسي لجملة الثنائيات (X, Y) لأن أي ثنائية ستقع حتماً على بيان الإقتران عندما يكون X C [a, b].

والبرامج الخطية من هذا النوع تعتمد على حل المعادلات الخطية، عندما تكون العلاقة التبادلية بين جملة ظواهر محددة وواضحة، وتستخدم البرامج الخطية بشكل خاص في دراسة القيم المتغيرة الثنائية، سواء كانت على شكل معادلات رياضية (جبرية) أو معادلات منطقية، بهدف الاستفادة منها في تحديد جوهر القضية المدروسة، ويشترط لاستخدام البرامج الخطية في دراسة المشاكل الاقتصادية وجود عدة خيارات في العلاقات. أما في حالة الظواهر الاقتصادية التي تتميز بعدم وجود علاقة خطية مباشرة، فتطبق طريقة البرامج المنحنية، وتستخدم الأخيرة في البرامج المتغيرة أو المنحنية، في حل جميع المشاكل الاقتصادية التي توجد بين عناصرها علاقة خطية مباشرة، ولا تي تفترض تحديد القيم الكلية للمتغيرات اعتماداً على القيم الحقيقية الأولية للمتغيرات.

ولحل المشاكل الاقتصادية باستخدام البرامج الخطية يتم الاستعانة بمعادلة المستقيم التي هي:

$$Y = ax + b$$

ولأجل إيجاد معادلة المستقيم السابقة لا بد من تحديد قيمتي a و b من خلال جملة من المعادلتين الطبيعييتين التاليتين:

$$EY_i = a EX_i + nb$$

$$EY_i X_i = a 3EX_i^2 + bEX_i$$

حيث تمثل I تسلسل المتغيرات، X_i قيم المتغير الأول، Y_i قيم المتغير الثاني.

3- المصفوفات الخطية والموجهة:

تعتمد هذه الطريقة على حل المعادلات الجبرية الخطية والموجهة للمصفوفات، وتستخدم بشكل خاص في حل المعادلات المعقدة وذات الجاهيل الكبيرة خاصة في المعامل والمصانع الكبيرة والمؤسسات الإنتاجية الأخرى. أو حل المشاكل التي تواجه قطاعا اقتصاديا معيناً.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل تمكنا من معرفة طبيعة التحليل المالي وتطوره التاريخي، بحيث تطرقنا إلى عرض مختلف أنواعه ووظائفه والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها و الأطراف المهتمة به ، كما تبين لنا أن التحليل المالي من أهم الأساليب التي تهدف إلى تسليط الضوء على واقع المؤسسة الاقتصادية ، كما لاحظنا أن أهمية التحليل المالي قد تعاظمت أكثر خاصة مع ظهور مستجدات مالية جديدة، وهذا بدوره يتطلب استخدام أنواع جديدة من أدوات التحليل من أجل التنبؤ الجيد بالوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية .

الفصل

الثاني

تمهيد:

يمثل التعثر المالي للمنشآت والمؤسسات الاقتصادية ، أهمية كبيرة لرواد الأعمال، ومديري تنظيم وإدارة المشروعات ، وغيرهم لأنه قد يؤدي إلى انهيار المؤسسة إذا لم يتم التعامل معه بشكل علمي، فلطالما عمل الباحثون على دراسة هذه الظاهرة للتعرف عليها و على أسباب حدوثها ، فالتنبؤ المبكر بحدوثها يجنب المؤسسة من الوقوع في الإخيار . وسيتم في هذا الفصل التطرق الى مشكلة التعثر المالي من خلال التعرف على مفهومه و معرفة أسبابه و مظاهره و أنواعه إضافة إلى مراحلها والآثار المترتبة عنه وصولاً إلى طرق علاجه، ونماذج التنبؤ بالفشل المالي .

المبحث الأول : مفاهيم حول التعثر المالي ،مظاهره ،أسبابه و مراحل حدوثه.

يعتبر موضوع التعثر المالي أو الإفلاس المالي الفني من أهم المواضيع التي وجه الباحثون اهتمامهم لها وذلك لما قد ينتج عن ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني و على العديد من الفئات العاملة فيه .

وبالرغم من أن مفهوم الإفلاس هو مفهوم قانوني يرتبط بإعلان أو إشهار المؤسسات أو المنشآت إفلاسها , إلا أنه غالباً ما تختلط المفاهيم في هذه الأبحاث بحيث تستخدم العديد من المصطلحات ككلمات مترادفة المعنى مثل الإفلاس - الفشل - التعثر , و بالتالي تختلط المعايير المالية و القانونية و الاقتصادية التي توصف حالة المؤسسة المسماة بالفلسفة أو الفاشلة أو المعسرة أو المتعثرة ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى اختلاف الظروف التي تخضع لها الأبحاث من بلد إلى اخر .

وسنقوم في ما يلي بتقديم تعريفات مختصرة لهذه المفاهيم.

المطلب الأول : مفاهيم حول التعثر المالي .

1- مفهوم الإفلاس : هي حالة لا تستطيع فيها المؤسسة دفع ديونها و يتم التنازل عن أصولها و تسليمها قضائياً لإدارتها وهي إجراءات قانونية لتسهيل أو إعادة تنظيم الأعمال ، و أيضاً نقل لبعض أو كل أصول الشركة للدائنين . كما يشير الإفلاس من الناحية القانونية إلى حالة الإفلاس القضائي التي تتعرض له المنشآت كنتيجة لتوقفها على سداد ديونها في موعد استحقاقها ، بحيث يتم اشهار افلاسها و بحكم من المحكمة المختصة بغرض تصفيتها و بيعها تمهيداً لسداد ديونها . ويميز القانونيين بين حالتي الإفلاس و الاعسار حيث يفترضون في حالة الإفلاس ثبوت توقف المدين عن الدفع حتى لو كانت حقوقه تزيد عن مجموع ديونه ، أما في حالة الإعسار فإن أموال المدين لا تكون كافية للوفاء بديونه المستحقة الأداء . (كافي م،، 2017، الصفحات 117-118)

2- تعريف الفشل : عرف Dun & Bradstreet, s الفشل بأنه يحدث عندما تكون هناك عمليات أو أعمال للمؤسسة يتبعها تنازل عن ممتلكات أو الأصول لصالح الدائنين أو الإفلاس ، أو حدوث خسارة للدائنين بعد عمليات فاشلة ، أو عدم القدرة على إسترجاع العقار المرهون و الحجز على ممتلكات المؤسسة قبل إصدار الحكم عليه ، الانسحاب و ترك الإلتزامات على المؤسسة غير مدفوعة ، أو أن يتم وضع ممتلكات الشركة تحت الحراسة القضائية أو إعادة تنظيم للشركة و احداث إجراءات التسوية بين الشركة و دائنيها . (كافي م،، 2017، صفحة 115)

3- تعريف التعثر المالي : عرف محسن أحمد الحضيرى التعثر المالي على أنه : " ما هو إلا إختلال مالي يواجه المشروع نتيجة قصور موارده و إمكانياته عن الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير ، و إن هذا الإختلال ناجم أساساً عن عدم توازن بين موارد المشروع المختلفة (داخلية / خارجية) و بين التزاماته في الأجل القصير ، التي إستحققت أو تستحق السداد ، وإن هذا الإختلال بين الموارد الذاتية و بين الإلتزامات الخارجية يتراوح بين الإختلال المؤقت العارض و بين الإختلال الحقيقي الدائم

وكلما كان هذا الاختلال هيكليا أو يقترب من الهيكلي كلما كان من الصعب على المشروع تجاوز الأزمة التي سببها هذا الإختلال".

وعرفه أيضا بأنه "عملية و حالة فمن حيث كونه عملية فهو ليس نتاج اللحظة و لكن ناجم عن العديد من الأسباب و العوامل التي تفاعلت و تفاعل عبر المراحل الزمنية تطول أو تقصر و تؤدي إلى الحالة التي عليها المشروع من عدم مقدرته على سداد التزاماته و الحصول على التزامات جديدة ، بل أيضا العودة إلى ما كان عليه من قبل ، أو استعادة توازنه المالي و النقدي أو التشغيلي". (الخضيري، 1997، الصفحات 33-34)

وعرفه اخر بأنه عندما تكون أصول الشركة و إيراداتها أكثر من إلتزاماتها بمعنى أن صافي رأس المال أكثر من صفر و لكن الشركة غير قادرة على الوفاء بإلتزاماتها المالية كدفع الفوائد أو دفعات أساسية للديون أو دفعات استئجار بمعنى أن قائمة التدفق النقدي غير كفي لمقابلة احتياجاتها في الوقت المناسب أي أن المشكلة مشكلة إستحقاق حيث ان موعد استحقاق الإلتزامات أسرع من موعد استحقاق إيرادات المؤسسة أو أن تكون خصوم و إلتزامات الشركة أكثر من أصولها إيراداتها أي أن صافي رأس المال أقل من صفر . (كافي م.، 2017، صفحة 116)

و قد يستخدمه البعض كمصطلح مرادف لمفهوم الإفلاس القانوني أو الإعسار المالي، أو لوصف المرحلة التي تسبق الإفلاس في المؤسسة، في حين يستخدمه آخرون لوصف المؤسسة التي تعاني من تراكم الخسائر لعدد من السنوات تميزها له عن حالة عدم القدرة على سداد الإلتزامات والتي ترتبط بمفهوم الإفلاس. لذا يمكن تعريف التعثر المالي بأنه تلك المرحلة التي وصلت فيها المؤسسة إلى حالة من الاضطرابات المالية الخطيرة والتي تجعلها قريبة جدا من مراحل أو مستويات التعثر المالي التي يمكن التدرج بها إلى مستوى إشهار إفلاسها، سواء كانت هذه الاضطرابات تعني عدم قدرتها على سداد التزاماتها تجاه الغير، أو تحقيق خسائر متتالية سنة بعد أخرى مما يجعلها مضطرة إلى إيقاف نشاطها من حين إلي آخر.

وغالبا ما يحدث التعثر المالي كنتيجة لوجود المشكلتين معا وبالتالي نكون أمام حالة عسر مالي حقيقي. (ربحان، 2005، صفحة 30)

المطلب الثاني : أسباب التعثر المالي

توجد اختلافات عديدة في تقسيمات الباحثين لأسباب التعثر , لكن تبقى هذه التقسيمات مجرد سبل للتعرف على السبب الرئيسي للتعثر ومحاولة الوصول الى أساليب الوقاية اللازمة , و سنعرض في هذا المطلب أهم التقسيمات :

أولاً : الأسباب الداخلية : وتنقسم إلى قسمين : أسباب مالية و أسباب غير مالية . (شقيري، محمود، سوزان، و الحداد، 2012، الصفحات 130-131)

1- الأسباب غير المالية

- أ. ضعف الإدارة و عدم القدرة على إتخاذ القرارات .
- ب. عدم توفر الخبرة الإدارية .
- ج. عدم وجود معايير صحيحة للترقية و الترفيع .
- د. التوسع و الإنتشار غير المدروس .
- هـ. عدم كفاءة إدارة المشتريات .
- و. عدم كفاءة إدارة المبيعات .
- ز. عدم كفاءة إدارة الإنتاج .
- ط. إنخفاض في جودة و نوعية الإنتاج .
- ي. ضعف الرقابة و السيطرة على المخزون .
- ك. إستعمال تكنولوجيا قديمة .
- ل. الإختلاف في العملية الإنتاجية .
- م. إنخفاض الروح المعنوية للعاملين و ظهور بوادر القلق على مستقبلهم و أمنهم الوظيفي و ميلهم لترك العمل

2- الأسباب المالية

- أ. إدارة مالية ضعيفة
- ب. ارتفاع المديونية .
- ج. التوسع في توزيع الأرباح .
- د. إستهلاك الاليات و عدم صيانتها بشكل مناسب .
- هـ. التأخر في تحصيل الديون و ارتفاع نسبة الديون المعدومة .

و. زيادة فترة دورة الإنتاج و إنخفاض معدل دوران رأس المال و المخزون .

ز. زيادة الفجوة بين الربح و الإجمالي و الربح الصافي .

ثانيا: الأسباب الخارجية : (شقيري، محمود، سوزان، و الحداد، 2012، الصفحات 133-134)

وهي الأسباب التي تخرج عن سيطرة الشركة و تشمل ما يلي :

1. المنافسة الشديدة .
2. ظروف اقتصادية عامة إذ تزداد نسب الفشل في ظل الظروف الاقتصادية الصحيحة .
3. تغير الطلب على منتجات الشركة .
4. التغير في السياسات الحكومية .
5. إتباع البنوك سياسة متشددة في منح الإئتمان و ارتفاع التكلفة .
6. التوقعات المتشائمة للمستثمرين .
7. عدم مراعاة مراحل الدورة التجارية و خاصة عند مرحلة الاستقرار.
8. حدوث الكوارث الطبيعية .

المطلب الثالث : مظاهر التعثر المالي.

فيما يلي سنذكر أهم أعراض التعثر المالي بشكل مفصل : (الخضيري، 1997، الصفحات 54-56)

- 1- صعوبة تصريف المنتجات أو انخفاض القدرة التسويقية للمشروع سواء لانصراف المستهلك عن منتجات المشروع لعدم تناسبها مع تطور احتياجاته واشباع رغباته المتغيرة، أو لاكتشافه شيئا ما أدى إلى انصرافه عن هذه السلعة أو لحدوث انخفاض كبير في جودتها وطرق تقديمها، مما يؤدي إلى تباطؤ حركة المبيعات وانخفاض إيرادات البيع بدرجة ملموسة .
- 2- انخفاض القدرة الإنتاجية للمشروع أو وجود أعطال كبيرة في خطوط الإنتاج نتيجة لعدم انتظام ورود المواد الخام، أو لإعطال الطاقة، أو لتدني الإنتاجية الخاصة بالعمال بسبب ارتفاع معدل دوران العمالة أو لإتباع سياسات إنتاجية غير سليمة في المشروع .
- 3- إنخفاض القدرة التحصيلية للمشروع المتعثر ، و إنخفاض أرباحه فضلا عن عدم تناسبها مع مصاريف البيع .
- 4- انخفاض معدل دوران المخزون من البضاعة التامة الصنع المعدة للبيع وازدياد ارقامها عاما بعد اخر و ازدياد مدة تخزينها .

وهنالك مظاهر أخرى للتعثر المالي نذكر منها ما يلي: (الأنصاري، الصفحات 503-504)

- 1- دفع الفوائد على القروض المتوسطة الأجل عن طريق الاقتراض القصير الأجل.
- 2- توزيع الأرباح على المساهمين عن طريق القروض .
- 3- عدم تكوين المخصصات والاحتياطات الكافية لعمليات الإحلال والتجديد للأصول الثابتة.

4- تمويل الأصول الثابتة بقروض قصيرة الأجل.

5- تأجيل سداد أقساط القروض متوسطة الأجل.

المطلب الرابع : مراحل التعثر المالي

لقد قدم الكثير من الباحثين في هذا المجال أوصاف مختلفة للمراحل التي تمر بها المؤسسة قبل أن ينتهي بها الأمر بالخروج من النشاط الاقتصادي الذي تمارسه. باعتبار أن التعثر المالي لا يحصل نتيجة لقرار واحد وإنما هو انعكاس لسلسلة من القرارات الخاطئة، تمر بها المؤسسة بمراحل متعاقبة قبل أن تصل إلى هذه الحالة.

1- مرحلة حدوث الحدث العارض : وهو البداية الحقيقية للتعثر المالي حيث يحدث عارض ما يمثل لحظة إختبار و تحدي

للمدير المالي للمشروع فإذا تنبه له و أدرك خطورته لم يحدث التعثر ولكن إذا غفل عنه و استهتر به و إستهان بخطورته بدأ التعثر ، و كثيرا ما يبدو الحادث العارض أمرا عاديا هينا لا قيمة له، خاصة في ظل إتباع سياسة الإدارة يوم بيوم و التعامل مع أحدث اللحظة دون إستخدام الإدارة العلمية المستقبلية التي تقوم على التخطيط و التنظيم و التوجيه و الرقابة . (الخصيري، 1997، صفحة 39)

2- مرحلة التغاضي عن الوضع القائم : أي المرحلة التي تتجاهل فيها الإدارة الخطر الذي يحيط بها كنتيجة للحادث

العارض الذي ظهر في المرحلة السابقة، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الضعف في كفاءة هذه الإدارة. (ريحان، 2005، صفحة 34)

3- مرحلة إستمرار التعثر و التهوين من خطورته : وفي هذه المرحلة يزداد الوضع تفاقمًا ، ويزداد تجاهل القائمين على

المشروع لخطورة الوضع ، خاصة بعد سيطرة حاشية أو بطانة السوء على متخذي القرار و نجاحهم في عزل و تجنب العناصر المخلصة، ومن ثم تتحول المشاكل الوليدة إلى مشاكل بالغة النمو ، مكتملة الأركان و الجوانب .

4- مرحلة التعايش مع التعثر: وهي أخطر المراحل على الإطلاق ، وأكثرها تدميرا لمقومات التواجد داخل المشروع ، حيث

يصبح التعثر الطابع اليومي للحياة داخل المشروع ، و إن ما يتم داخله هو مجرد علامات حياة و دليل عليها ليس أكثر و في الوقت نفسه يكون المشروع يلفظ أنفاسه الأخيرة.

5- مرحلة حدوث الأزمة المدمرة : وتبدأ هذه المرحلة بتسرب أنباء التعثر إلى الجمهور الخارجي ،وكسر حلقة أو حاجز

التعتيم الإعلامي و الإرهابي الذي وضعته إدارة المشروع المتعثرة و تحدث الأزمة عندما يواجه المشروع حادث ضخم لا يمكن مواجهته بطرق الإمتصاص و التعتيم ، و بالتالي يقوم جمهور المتعاملين مع المشروع بالمطالبة بأموالهم أو مواجهة إدارة المشروع و التعامل معها ، أو الإستفسار و التحقق من صحة المعلومات التي وردت إليهم عن موقف المشروع و عدم قدرته على سداد إلتزاماته الحالية و المستقبلية .

6- مرحلة معالجة الأزمة و تصفية المؤسسة : وفي هذه المرحلة يبدأ أصحاب المشروع بالإجتماع مع كل من إدارة المشروع الحالية و أصحاب الحقوق على المشروع ، و إستدعاء عدد من الخبراء و المتخصصين لدراسة أسباب التعثر و علاجها .

وعادة ما تبدأ عملية المعالجة بإعفاء مجلس الإدارة الحالي الذي كان سببا في إحداث الأزمة و الوصول بها إلى هذه المرحلة مع تقديم بعضهم للمحاكمة عن المخافات التي إرتكبوها سواء بالقيام بعمل معين من شأنه إحداث التعثر ، أو الإمتناع عن عمل معين كان يمكن أن يعالج التعثر أو يحول دون تفاقم الأوضاع ووصولها إلى هذه الدرجة ، ثم تعيين مفوض على المشروع ومنحه كافة السلطات و الصلاحيات للقيام بعملية الإصلاح المطلوب ، سواء من خلال عمليات الدمج ، أو التصفية أو عمليات الإقالة من التعثر و إعادة المشروع إلى مسيرته الطبيعية ، إستعادته لحيويته و أرباحه و قدرته على النمو و التوسع و الإنتشار و سداد إلتزاماته المستحقة بعد إعادة جدولتها و بما يتناسب مع قدرته الجديدة على السداد. (الخضيرى، 1997، الصفحات 41-44)

المبحث الثاني : أنواع التعثر المالي و الاثار المترتبة عنه

حدد الباحث carole gresse ثلاثة أنواع للتعثر المالي ، والمتمثلة في الآتي : التعثر الاقتصادي ، التعثر المالي والتعثر القانوني (سليمان، 2015، الصفحات 25-27).

المطلب الأول :أنواع التعثر المالي .

أولاً: التعثر الإقتصادي

ويمكن تعريفه بالخسائر الهيكلية، أي أن المؤسسة لم تعد تحقق أرباحا فهي تتحمل مزيدا من التكاليف بدلا من الإنتاج، إضافة إلى كون نتيجة النشاط لا تُثري المؤسسة ولا تساهم إيجابا في الاقتصاد. والطريقة المثلى للكشف عن عدم ربحية المؤسسة هي استعمال مؤشر قريب من الاستغلال ولا يأخذ بعين الاعتبار السياسات المالية والضريبية المختارة من طرف المسيرين، بالإضافة إلى حساب قيمة الإيرادات والنفقات المتعلقة بالنشاط الصناعي والتجاري أي إجمالي فائض التشغيل. والذي يمكن حسابه بالعلاقة التالية :

إجمالي فائض التشغيل = القيمة المضافة + الإعانات - ضرائب ورسوم - تكاليف الموظفين.

حيث: القيمة المضافة = المبيعات خارج الرسوم + إنتاج مخزن + الإنتاج غير المباع - المشتريات - تغيرات في المخزون - مشتريات أخرى.

إذن مرحلة التعثر الاقتصادي ما هي إلا قيمة سالبة للقيمة المضافة، إذ تقوم المؤسسة باستهلاك الموارد عوضا عن الإنتاج .

ثانيا : التعثر المالي.

التعثر المالي هو الحالة التي لا تستطيع فيها المؤسسة مواجهة نفقاتها كون قيمة خصومها أكبر من قيمة أصولها في المدى القصير، إضافة إلى عدم توفر الحلول المناسبة لتسديد الديون. فحالة انعدام السيولة تؤدي إلى استحالة الالتزام مع الدائنين. إذن، يظهر التعثر هنا عن طريق مقارنة النسب المالية للأصول والخصوم لنفس الفترة.

ثالثا: التعثر القانوني

وهي مرحلة تطبيق العقوبات القانونية والاعتراف القانوني بتعثر المؤسسة الواقعة تحت الرقابة القضائية، وهذه المرحلة تعني في أغلب الحالات اختفاء كيان المؤسسة في المدى القصير. ولا يوجد إلا مبدئين قانونيين يميزان المؤسسة المتعثرة، وهذا حسب درجة خطورة الوضعية التي توجد عليها. أولهما الإقلاع عن الدفع وثانيهما الوضعية المالية الصعبة.

1- الإقلاع عن الدفع: وهو حالة الوقف الفعلي والنهائي لنفقات المؤسسة، فهي هنا في وضع لا يمكن إصلاحه. ويتم إطلاق مصطلح الإقلاع عن الدفع في حالة توقف خدمات الخزينة. كما أن هناك تعريف اقتصادي أكثر وضوحاً لهذه الحالة وهو التدهور المالي الذي لا يمكن المفر منه.

ويمكن القول، أن فتح الإجراء القانوني مرتبط كل الارتباط بحالة الإقلاع النهائي والفعلي عن تسديد الالتزامات.

2-الوضعية المالية العسيرة:

هذه الحالة تستثني حالة الإقلاع عن الدفع، فهي تخص المؤسسات التي لديها وضعية مالية ضيقة ناجمة أساساً عن مشاكل في السيولة النقدية، بالإضافة إلى عدم احترام التوازن العام للميزانية.

المطلب الثاني : الآثار المترتبة عن التعثر المالي

يعتبر وقوع التعثر المالي أو التصفية القانونية مؤدياً إلى تأثيرات عديدة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وسنتناول في هذا المبحث الآثار المترتبة عن التعثر المالي على الاقتصاد والجهاز المصرفي وأثره الاجتماعي .

أولاً : أثر التعثر المالي على الاقتصاد

من الصعب قياس الخسائر الإجمالية للاقتصاد الناتجة عن التعثر المالي للمؤسسة الاقتصادية.

ويمكن القول أنه يوجد رابط بين النشاط الاقتصادي وتعثر المؤسسات، فمن منظور تطور التعثر المالي مع الناتج المحلي الإجمالي يتبين وجود علاقة عكسية بين الخسارة والنشاط الاقتصادي ، أي أن انخفاض النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي يتعايش مع ارتفاع معدل المتوسط السنوي لعدد الإخفاقات، وبالعكس فإن انتعاش النشاط الاقتصادي يتصاحب مع انخفاض في النمو السنوي لعدد الإخفاقات، والتفسير الاقتصادي لذلك يتمثل في أن حدوث أي انخفاض دوري يتوجب على المؤسسة وضع توقعات مستقبلية لهذا الانخفاض (انخفاض الطلب المحلي، قيود مالية صارمة وغيرها) الذي قد يأخذها إلى طريق التعثر، وبالعكس تماماً ففي فترة التوسع، تتجه أرباح المؤسسة نحو التحسن، ارتفاع استهلاك الأسر وزيادة الطلب الموجه للمؤسسة. ولا شك أن التوقف الجزئي أو الكلي لخطوط إنتاج المؤسسات المتعثرة وخروجها على نحو تدريجي من حلبة الإنتاج، يؤدي إلى الحد من الزيادة في العرض الكلي من بعض السلع والخدمات نتيجة لذلك، ناهيك عن أن هذا الوضع يسهم في تبيد جانب من الثروة القومية. (قدي، 2005، صفحة 51)

وللتعثر المالي آثار وخيمة على الاقتصاد القومي منها ما يلي : (الخضيري، 1997، الصفحات 49-50)

-التبيد في الموارد النادرة.

-الإسراف غير العقلاني في الإنفاق، لعدم جدوى الاستثمار المستقبلي والاكتفاء بما تحققه اللحظة الحاضرة.

-شروع الطاقات العاطلة واتساع نطاقها في مراكز الإنتاج، والتسويق في الوحدات الاقتصادية المختلفة.

- هدر وتضييع الفرص التسويقية المتواجدة في السوق، واتجاه العملاء والمؤزعين إلى منتجين آخرين في الخارج.
- زيادة التكاليف الإنتاجية والتسويقية المختلفة بدرجة مغالى فيها، واتساع نطاق المؤسسات الخاسرة على مستوى الاقتصاد القومي.
- تدني الإنتاج وانخفاض الإنتاجية، وتدهور قيم العمل وفساد مناخ الإدارة.

ثانيا : أثر التعثر المالي على الجهاز المصرفي

يمكن أن يلحق عجز المؤسسة عن تسديد ديونها المصرفية على الجهاز المصرفي، النقاط التالية (الخصيري، 1997،

الصفحات 45-48):

- تجميد جانب هام من أموال البنوك نتيجة عدم قدرة العملاء المتعثرين على سداد التزاماتهم، ومن ثم تعطيل دورة رأس المال في البنوك، وحرمانها من عائد استثمارها ومن توظيف هذه الأموال سواء مع العملاء المتعثرين الحاليين أو في مشروعات أخرى جديدة تضيف جديدا في شكل ناتج سلعي أو خدمي وقيمة مضافة إلى الاقتصاد القومي.
- تعريض البنك المقدم لهذه التسهيلات إلى خسائر باهظة التكاليف، تشمل جانبين من مقومات تواجده أولهما مادي والآخر معنوي، حيث أن الجانب المادي ينصرف إلى تقليل الربحية وانخفاض قدرة المصرف على التوسع والانتشار وتغطية تكاليفه، والجانب المعنوي ينصرف إلى عامل الثقة في كفاءة القائمين عليه، وبالتالي اهتزاز درجة الثقة فيه كبنك قادر على توظيف الأموال وحساب مخاطر الاستثمار بدقة.
- تحتاج القروض المتعثرة إلى معالجات خاصة وهي بدورها تحتاج إلى كفاءة إدارية واش ارفية وتنفيذية مؤهلة ومدربة ولديها الخبرة والمعرفة والدراية، والإمام بمختلف جوانب المشروع أو النشاط الاقتصادي الذي يمارسه العميل سواء من الناحية الإنتاجية والتسويقية أو المالية أو البشرية.. الخ، وهي كفاءات باهظة التكاليف، نادرة الوجود، يصعب توفيرها من جانب بنك يواجه حالة إعسار أو إفلاس.
- تحتاج الديون المتعثرة إلى استفسارات اقتصادية وقانونية وفنية، وهو ما يعني تكاليف وأعباء إضافية تقلل من ربحية البنك، فضلا عن ما قد تشير إليه من عدم وجود متخّصين لدى البنك واتجاهه إلى الاستعانة بأصحاب الخبرة من الخارج.
- تؤثر القروض المتعثرة على الجو النفسي للعمل فتؤدي إلى إيجاد مناخ من التوتر وعدم الاستقرار والعصبية والتشدد.
- تؤدي هذه الديون إلى ارتفاع معدل دوران العملاء والعاملين المتميزين الحاليين، حيث يسارع كل منهم إلى البحث عن مصرف أو بنك جديد مستقر يحقق رغباته ويشبع احتياجاته ويساعده على تحقيق أهدافه وطموحاته، خاصة وأن اشتداد حجم وعبء وتكلفة الديون المتعثرة قد تؤدي إلى إفلاس البنك أو تعرّضه لمتاعب، أو قيام السلطات النقدية بفرض قيود عليه وعلى حركة التعامل و السحب على التسهيلات القائمة والممنوحة فعلا.
- قد تؤدي الديون المتعثرة إلى انكماش أعمال البنك، وتواجهه والى غلق بعض فروع وبيع بعض أصوله العينية.

ثالثاً: الأثر الاجتماعي

لم تتطرق مختلف البحوث والدراسات المرتبطة بتعثر المؤسسات الاقتصادية إلى الآثار الاجتماعية فمشكلة تسريح العمال تعتبر من أهم الآثار التي قد تنجم عن تعثر المؤسسة، وبدوره تسريح العمال له سلبيات كثيرة منها (الأزمة المالية و تسريح الموظفين ، 2009):

- أنه سبب رئيسي لانتشار البطالة.

-تزايد معدلات الجريمة من سرقة ورشوة وبيع للأغراض بسبب الدين.

-عجز بعض الأسر عن تأمين حاجاتها الأساسية.

-أضرار عظيمة على اقتصاد البلد وعلى المؤسسات نفسها.

-بروز الطبقة في المجتمع.

-القلق الحاصل للموظفين الباقين خوفاً من تسريحهم.

المبحث الثالث : طرق علاج التعثر المالي

سوف نتناول بإيجاز مختلف الوسائل المستخدمة في علاج التعثر المالي و التي تتضمن الوسائل أو الخيارات التالية وهي:
(شحات، 2010)

المطلب الأول : إعادة الهيكلة

هناك وسائل عديدة يمكن استخدامها لعلاج التعثر المالي الحادث، غير أن الاستخدام الصحيح لهذه الوسائل يتطلب القيام بدراسة جيدة ومستفيضة لأسباب التعثر حتى يمكن اختيار الأفضل والأنفع منها للعلاج. وسوف نتناول بإيجاز مختلف الوسائل المستخدمة في علاج التعثر المالي وهي:

1-إعادة الهيكلة المالية: وتتضمن ما يلي :

1-1-إعادة تقييم الأصول: إن إعادة تقييم الأصول جميعها أو بعضها بما يعكس قيمتها السوقية حيث أن زيادة هذه القيمة عن القيمة الدفترية يؤدي إلى تحسين نسبة المديونية بالنسبة لحقوق الملكية، الأمر الذي يتيح للمؤسسة مجالاً أوسع للاقتراض.

2-1-إعادة هيكلة الديون : ويساعد المؤسسة في إعادة هيكلة الديون أن تتفاهم المؤسسة مع دائنيها على أحد أو بعض هذه الأمور:

- تحويل الديون القصيرة إلى ديون طويلة الأجل مما يتيح للمنظمة فترة أطول لاستثمار هذه الديون.

-وقف سداد أقساط الدين مؤقتاً أو إعطاء فترة سماح جديدة ويساعد ذلك في وقف جزء من التدفقات النقدية الخارجية مؤقتاً حين تحسن الأحوال .

-تخفيض سعر الفائدة أو التنازل عن الفوائد المستحقة.

1-3- مبادلة المديونية بالملكية:

وفي هذه الحالة يتم تحويل كل أو جزء من الديون الحالية إلى مساهمات في رأس مال المؤسسة عن طريق إصدار أسهم ملكية بما يعادل قيمة هذه الديون، وهذا يتوقف على مدى تفهم وتقبل الدائن لهذا الاقتراح وكذلك الملاك حيث ملاك جدد سيكون لهم تأثير مباشرة على إدارة المؤسسة والتصويت والانتخاب.

1-4-زيادة رأس المال: تلجأ المؤسسة إلى إصدار أسهم جديدة لتوفير بعض السيولة وعلى الأخص إذا كانت هذه المؤسسة تستطيع تحقيق أرباح مستقبلاً في ضوء توفير السيولة وذلك عن طريق زيادة رأس مال المؤسسة بإصدار أسهم جديدة، ولكن يواجه هذا البديل بعض الانتقادات منها:

- لا يصلح هذا الحل إلا في حالات الفشل المالي أو التعثر المؤقت.
- لا تجد الأسهم الجديدة إقبالا من قبل المساهمين خوفاً من حالة المؤسسة وظروفها المستقبلية.
- أن حملة الأسهم يمثلون قياداً جديداً على الإدارة يقلل من قدرتها على التحرك بمرونة كافية للخروج بالمؤسسة من ظروفها الحالية.

1-5-زيادة التدفقات النقدية الداخلة:

ويمكن تحقيق ذلك من خلال العديد من الاستراتيجيات أو التصرفات المطلوبة التي تؤثر إيجاباً على النقدية الداخلة ومثل ذلك:

- زيادة المبيعات لزيادة إيرادات المؤسسة.
- تغيير استراتيجيات التحصيل لديون المؤسسة ومنح بعض خصومات تعجيل الدفع.
- التخلص من المخزون الراكد كالببيع بالمزاد أو بالقسط أو مبادلتها بآخر تحتاج إليه المؤسسة.
- بيع الأصول القليلة أو المنعدمة القيمة كالحردة والتالف والمعيب.
- بيع وإعادة استئجار بعض الأصول غير الرئيسية (الثانوية).

1-6-خفض التدفقات النقدية الخارجة: تستطيع المؤسسة أن تخفض مدفوعاتها النقدية أو تؤجل بعضها للتغلب على

- بعض الصعوبات المالية ومن الوسائل الممكن استخدامها في ذلك:
- الاتفاق مع الدائنين على تأجيل سداد بعض الأقساط وفوائد الدين.

- التفاوض مع الموردين للمواد الخام والأجزاء على الشراء بالتقسيط أو بالائتمان أو بدون مقدم.
- الحصول على فترات سماح جديدة من الدائنين.
- ترشيد مختلف بنود الإنفاق المباشر وغير المباشر.
- تأجيل سداد الالتزامات قصيرة الأجل أو تحويلها إلى التزامات طويلة الأجل.
- خفض كمية المشتريات عن طريق الشراء الفوري بدلا من الشراء المّقدم ومحاولة البحث عن مواد بديلة أقل تكلفة من المواد الحالية.

2-إعادة الهيكلة الإدارية: وتعتبر إعادة الهيكلة الإدارية جزءا متمم لإعادة الهيكلة المالية ورغم أنّ إعادة الهيكلة الإدارية بعيدة نسبيا عن إعادة الهيكلة المالية مما يدفعنا لعدم التوسع فيها ولكننا نختصر في القول أنها يمكن أن تتم بوحدة أو أكثر من طريقة كما يلي:

- إعادة دراسة استراتيجيات الإنتاج بغرض تحسين الإنتاج وخفض تكاليفه.
- إعادة دراسة استراتيجيات التسويق لزيادة الفعالية التسويقية وخفض تكاليف التسويق.
- إعادة دراسة سياسات الأفراد لزيادة فعاليتها وخفض تكاليف عنصر العمل.
- زيادة المبيعات لخفض نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة مما يخفض التكاليف الكلية.
- خفض التكاليف الإدارية المختلفة.
- دراسة التخلّص من الأنشطة والمجالات غير الاقتصادية.

المطلب الثاني: التطهير المالي .

إن التطهير المالي هو عملية القضاء على العجز المالي وعلى مديونية المؤسسة العمومية تجاه البنوك التجارية والخزينة العمومية ليصبح لها هيكل مالي متوازن. ويقصد بتحقيق التوازن المالي للمؤسسة إعادة التوازن للأصول والخصوم في ميزانيتها وذلك من خلال تمويل الأصول الثابتة بموارد طويلة أو متوسطة الأجل، والأصول المتداولة بموارد قصيرة الأجل مع توفير بعض الشروط مثل القدرة على الوفاء بالديون المستحقة، وتوفير السيولة النقدية الكافية. وعليه، فإن التطهير المالي يعتبر مقياس خارجي يرافق المقاييس الداخلية لمخطط تعديل المؤسسات العمومية التي تعاني من صعوبات مالية، وهو تقنية تعتمد الدولة لإعادة التوازن المالي لميزانيات المؤسسات بغرض إعانتها والنهوض بها، من أجل تحقيق أهداف أساسية على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي. (بوخدوني، 2006، صفحة 34)

المطلب الثالث: الاندماج و تغيير الشكل القانوني :

إن الاندماج أو تغيير الشكل القانوني للمؤسسة من شأنهما أن يساعدا في التخلّص من التعثر المالي، وفيما يلي شرح بسيط لكل منهما: (شحات، 2010)

1- الاندماج:

إن حركة الاندماج بين المؤسسات وصلت ذروتها في نهاية الستينيات واستمرت هذه الظاهرة حتى نهاية السبعينات، وقد ظهر خلال هذه الفترة اندماجات عملاقة كان لها تأثير كبير على أسواق الدول التي تمت فيها كما حدث في البيئة الأمريكية. والمقصود بالاندماج: انصهار شركتين أو أكثر في كيان جديد وهو عكس الاتحاد الذي تظل شخصية المؤسسات الداخلة فيه على ما كانت عليه قبل الدخول في الاتحاد.

وفي حقيقة الأمر أن دوافع وأهداف الاندماج متعددة ومتنوعة وتحتاج إلى دراسة كل حالة اندماج على حدى للوقوف على الدوافع الرئيسية والثانوية للاندماج، ولكن رغم أن لكل حالة دوافعها الخاصة إلا أنه يمكن تحديد ووضع دوافع وأهداف الاندماج مصنفين تحت مجموعتين:

-المجموعة الأولى (دوافع وأهداف علاجية) : ومن أمثلة ذلك ما يلي:

-مواجهة بعض حالات الفشل المالي.

-مواجهة شدة المنافسة.

-خفض التكاليف الضريبية.

-المجموعة الثانية(دوافع وأهداف تطويرية) :ومن أمثلة ذلك ما يلي:

-التوسع وتطبيق نظام الإنتاج الكبير.

-تنويع المنتجات.

-السيطرة على حصة أكبر من السوق.

وعلى الرغم من مزايا الاندماج العديدة والمتنوعة إلا أنه ليس بالأمر الهين أو الخالي من السلبيات والمخاطر. ولذلك يمكننا القول، أن قرار الاندماج يحتاج إلى دراسة جدوى معمقة لمعرفة آثاره المختلفة وتكاليفه وردود المنافسين، وكذلك الجوانب القانونية والإدارية لعملية الاندماج والآثار المالية والضريبية والمحاسبية، كما يتوجب، وضع الحلول المقترحة لمختلف المشاكل الناجمة عن الاندماج.

2- تغيير الشكل القانوني:

يعتبر تغيير الشكل القانوني من الطرق الفعالة في علاج الخلل أو الفشل المالي لبعض المنظمات والمقصود هنا التحويل من شكل أقل مرونة إلى شكل أكثر مرونة، حيث يتيح للإدارة حرية اتخاذ العديد من القرارات.

المطلب الرابع : التصفية و البيع

من بين طرق وأساليب علاج التعثر المالي في المؤسسة أيضا إما القيام بالتصفية أو البيع، وفيما يلي شرح مبسط لكل منهما (شحات، 2010):

1-التصفية:

في كل طريقة من الطرق الأربعة السالفة الذكر حيث الدرجات الخفيفة (غير المستعصية) تكون القيمة الاستمرارية للمؤسسة أعلى من القيمة الافلاسية أو التصفوية لها. عكس الحال في التصفية حيث الفشل مستعصي وخطير. وهنا تكون قيمة التصفية لهذه المؤسسة أعلى من قيمة استمرارها. وبالتالي، لا بد من إجراء عملية تصفية وتحقيق الإفلاس، وتُتخذ الإجراءات القانونية لذلك لسداد التزامات المؤسسة تجاه الغير. وقد يكون الاتجاه إلى تصفية المؤسسة أمر اختياري أو إجباري، فإذا قام المالك بذلك بنفسه ودون إجبار يكون من النوع الأول، وإذا كان من النوع الثاني فيعني عجز المالك عن الوفاء بالتزاماته تجاه الغير و عدم الوصول لحل مع دائنيه. وعند إجراء التصفية أو الإفلاس فإن من أهم النقاط التي تكون موضع اهتمام "أولويات السداد" هي كالاتي:

-تكاليف إجراءات الإفلاس و التصفية.

-الضرائب المستحقة للدولة.

-الديون المضمونة من ناتج بيع ضماناتها.

-الديون غير المضمونة أو العامة.

-حقوق حاملي الأسهم الممتازة.

-حقوق حاملي الأسهم العادية.

وللإفلاس إجراءات تختلف من دولة إلى أخرى. وعندما يتعرض المشروع للتصفية، فإن ذلك يدل على عدم وجود مشترين لهذا المشروع عن طريق البيع لسبب أو لآخر ومن أهمها استمرار الخسائر وخفض الإنتاجية مع وجود دلائل متشائمة حول استمرار هذه الخسائر وصعوبة إعادة هيكلة المشروع حتى يعود بفعالية لدائرة العمل والإنتاج .

2-البيع:

قد لا يجد الملاك أمامهم من طريق سوى إنهاء ملكيتهم للمشروع عن طريق البيع ورغم أن أول ما يتبادر إلى الذهن هو البيع من الدولة إلى أطراف أخرى، إلا أنه في الواقع قد يكون من الدولة للأفراد أو من الأفراد للدولة. يطلق على الحالة الأولى بـ "الخصخصة" في حين أن الحالة الثانية يطلق عليها العممة. " وفي حالة البيع يقرر الملاك نقل الوحدة أو المؤسسة أو المشروع بحالتها الفاشلة أو غير المرضية إلى ملاك جدد (المشترين) ليتولوا هم المؤسسة بحالتها وهنا نرى أن البائع لم يستطع علاج ما أصاب المشروع من أمراض. وفي المقابل نجد أن المشتري يحذوه الكثير من الأمل في إصلاح وعلاج هذه الأمراض بما يحقق له عوائد مرضية، ولذلك فهو يقدم على عملية الشراء مدفوعا بالعديد من الأسباب والدوافع. ويمكن أن يتم البيع لأحد الأفراد، للعاملين، للجمهور، للعملاء والدائنين.

وتعد أساليب البيع وطرق التقييم من أجل إتمام عملية البيع بأعلى عائد ممكن للمالك وقد يكون البيع كلي أو جزئي للمشروع ولذلك نستخدم عدة أساليب في عملية البيع نذكر منها:

أ- طرح المشروع للبيع عن طريق المزاد أو الممارسة: وتلتزم هذه الطريقة بمبادئ العلانية والشفافية وتكافؤ الفرص بين مختلف المستثمرين المتقدمين لعملية الشراء عند إدارة المزاد.

ب- طريقة الدعوة لتقديم عروض الشراء (الأظرف المغلقة) : وهي طريقة تهدف إلى اختيار أفضل المشتريين سواء من الناحية المالية أو القدرة على تشغيل المشروع أو استغلاله، وتقوم هذه الطريقة أيضا على المنافسة الحرة المشروعة وعلى المساواة أيضا.

ث- طرح المشروع للاكتتاب العام وبيع الأسهم في البورصة: وفيها يتم توسيع قاعدة الملكية وزيادة مساهمة الأفراد والعاملين إذا أرادوا. ويتم بإعلان نشرة لدعوة الجمهور إلى الاكتتاب في أسهم المؤسسة العامة محل البيع بعد تقييمها وتحديد سعر السهم المعروض وعدد السهم لكل شخص مدعو للاكتتاب ومكان ذلك بعد اخذ موافقة السلطات الرسمية. وتحتاج هذه الطريقة إلى سوق مالية نشطة وواعية وبذلك تكون من أفضل الطرق والأساليب لبيع المؤسسات المطروحة للبيع.

المطلب الخامس : أدوات السياسة الاقتصادية العامة

يمكن للحكومة القيام بسياسات نقدية ومالية من شأنها معالجة التعثر لدى المؤسسة من خلال ما يلي: (سليمان،

2015، صفحة 34)

1- تشجيع المصارف من أجل زيادة استعدادها لمنح الائتمان والتوسع في الإقراض المصرفي وقبول درجات عليا من المخاطر. ويتم ذلك، عن طريق تخفيض هيكل أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وفي الوقت نفسه حث الأفراد والمؤسسات على الدخول في مجالات الاستثمار المختلفة غير المصرفية الأمر الذي من شأنه أن ينشط السوق ويُبعث الطلب على المنتجات المختلفة، وبالتالي تشجيع المؤسسات القائمة على التوسع في إنتاجها وهذا ما يؤدي إلى توظيف المزيد من الأيدي العاملة العاطلة، ورفع الطلب على الأيدي العاملة الماهرة مما يؤدي إلى زيادة أجورهم ومنه ارتفاع الدخل القومي. وبالتالي، زيادة قدرة المجتمع على الاستهلاك، الإنتاج والاستثمار.

2- تخفيف العبء الضريبي على عمليات الاستثمار والاستهلاك حتى يتم تشجيع المنتجين على الدخول في عمليات الاستثمار وقبول المخاطر التي تكتنفه. وفي الوقت ذاته، تشجيع الأفراد على استهلاك السلع والخدمات التي تُميها المؤسسات، ومن ثم توسيع نطاق السوق أمام هذه المؤسسات، مما يؤدي إلى زيادة قدرة المشروع الاستثماري على تصريف وتسيق منتجاته، وضمان عائد يكفي ليس فقط لسد التزاماته ولكن أيضا لتحقيق ربحية مناسبة.

كما أن هذه السياسة تهدف أيضا إلى إقالة المؤسسات المتعثرة من عثرتها عن طريق :

- تقديم الدعم المادي المباشر لها؛

- السماح لها باستهلاك خسائرها على عدة سنوات؛

- إعفائها من تحمل الضرائب لفترة معينة عند إعادة هيكلتها؛

- إقراضها مبالغ من المال بموجب مستندات تستهلك على عدد من السنوات بأسعار فائدة منخفضة، أو

بدونها؛

- إلزام جميع الهيئات الحكومية شركات قطاع الأعمال العام بشراء السلع والخدمات المحلية بدلا من استيرادها من الخارج، وذلك

للنهوض بالصناعة المحلية وتصريف فائض إنتاج المصانع.

-إنعاش الطلب على منتجات مشروع معين بذاته، من خلال شراء ما ينتجه، أو إقامة مؤسسات تتولى توزيع هذه المنتجات، أو تتولى إنتاج مستلزمات هذا المشروع وبيعها إليه بسعر رخيص يمكنه من إنتاج منتجاته بسعر مناسب يرفع الطلب عليها. ويلاحظ أن، دخول الدولة في الاستثمار المباشر لإنشاء مشاريع معينة ليس استثمار دائماً ومرتبطة للأبد بها، إذ أنه يفضل عندما يدخل الاقتصاد الوطني مرحلة الراج أن تقوم الدولة ببيع هذه المشاريع للخواسب، لأن الغرض من تدخل الدولة قد حقق هدف محدد وهو إنعاش الاقتصاد الوطني وروج السوق.

المبحث الرابع : نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

يهدد خطر الفشل المالي الشركات الغافلة عن حقيقة وضعها المالي حيث يؤدي بها تدريجياً الى إشهار إفلاسها، لذا فهو محل تركيز واهتمام ودراسة عدة باحثين، لكنه حضي بإطار ميداني تجريبي أكثر منه تصوري نظري، وقد جسد الإطار الميداني إمكانية تجنب وقوع الفشل المالي أو على الأقل تخفيض معدله من خلال إيجاد المؤشرات تكشف عنه وتنبؤ به مسبقاً، وسنقوم من خلال هذا المبحث بعرض أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي .

المطلب الأول: نموذج Kida1981:

يمثل نموذج كيدا (1981) أحد أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي، والذي يأخذه الشكل الرياضي معتمداً في تكوينه على خمسة نسب بتحليل مالي، حيث كان اول تطبيق له على عينة من الشركات مكونة من 40 شركة نصفها ناجحة، والنصف الاخر فاشل مالياً، حيث تم بناء النموذج وفق خمس متغيرات مستقلة لتحديد قيمة (Z) وقد تم استخدام النسب المالية التالية في صياغة النموذج بموجب معادلة مكونة من خمسة نسب مالية رئيسة مكونة من مؤشر ربحية، ورفع، ونشاط، ومؤشرين سيولة، ولكل نسبة وزنها النسبي الخاص بها، كما هو موضح في جدول رقم (01) ويأخذه نموذج كيدا شكل المعادلة التالية .

$$Z = 1.042 * X_1 + 0.42 * X_2 + 0.42 * X_3 + 0.463 * X_4 + 0.271 * X_5$$

جدول رقم (01): النسب المالية والوزن النسبي لنموذج كيد (kida):

الوزن النسبي	نوع المؤشر	النسبة	المتغير
1.042	ربحية	النتيجة الصافية/إجمالي الأصول	X1
0.42	رافعة مالية	الأموال الخاصة/إجمالي الخصوم	X2
0.42	سيولة	النقديات/الخصوم المتداولة	X3
0.463	نشاط	المبيعات/مجموع الأصول	X4
0.271	سولة	إجمالي الأصول النقدية/إجمالي الأصول	X5

فإذا كانت نتيجة المتغيرات ممثلة بقيمة Z سالبة تكون الشركة مهددة بالفشل المالي، أما إذا ظهرت النتيجة موجبة تكون الشركة

بأمان من الفشل المالي، وقد ثبتت قدرة هذا النموذج في التنبؤ بالفشل المالي بنسبة تصل إلى 90% قبل سنة من حدوثه، ويعتبر هذا النموذج من النماذج الكفؤة التي أثبتت قدرتها العالية بالتنبؤ بالفشل المالي للشركات المدروسة . (محمد، 2020، صفحة 277)

المطلب الثاني : نموذج ألتمان 1968: Altman

يعد نموذج altman من أكثر النماذج شيوعاً في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات المالية، قام بإختيار مجموعة من النسب المالية (22 نسبة) ينتشر استخدامها في الدراسات المالية و اعتبرها أهم المؤشرات المالية التي تشير إلى قدرة المؤسسة أو عدم قدرتها على الإستمرار ، ثم قسم هذه النسب الى خمس مجموعات رئيسية و هي : السيولة ، التمويل الذاتي ، الربحية ، توازن هيكل التمويل ، النشاط ، ثم قام بإختيار نسبة مالية واحدة من كل مجموعة و ذلك عن طريق استخدام التحليل العاملي التمييزي.

عرف بمصطلح (Z-score) و تتمثل صيغة النموذج :

$$Z=0.12X_1+0.14X_2+0.33X_3+0.06X_4+0.999X_5$$

حيث أن :

$Z =$ مؤشر الفشل الذي يتم من خلاله التنبؤ بفشل المؤسسة.

أما النسب المستعملة في هذا النموذج نوضحها من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (02) : النسب المالية المكونة لنموذج Altman:

الوزن النسبي	النسبة	المتغير
0.12	صافي رأس المال العامل/مجموع الأصول	X1
0.14	الأرباح المحتجزة/مجموع الأصول	X2
0.33	صافي الربح قبل قبل الفوائد و الضرائب/مجموع الأصول	X3
0.06	القيمة السوقية لخصوص المساهمين/إجمالي الديون	X4
0.999	صافي المبيعات/إجمالي الأصول	X5

بموجب هذا النموذج تصنف المؤسسات إلى ثلاث فئات من أجل الحكم على مدى قدرتها على الإستمرارية من عدمها:

- إذا كانت قيمة Z أكبر أو تساوي (2.99) تعتبر مؤسسة ناجحة.
- إذا كانت قيمة Z أقل من (1.81) تعتبر مؤسسة فاشلة.
- إذا كانت قيمة Z أكثر من (1.81) و أقل من (2.99) تعرف بالمنطقة الرمادية و يصعب تحديد وضع المؤسسة و بالتالي تخضع لدراسة تفصيلية .

يعد هذا النموذج من النماذج الجيدة لإجراء دراسة الفشل المالي، حيث أثبت قدرته على التنبؤ بالفشل المالي بنسبة عالية قبل حدوث الإفلاس قبل سنتين من وقوعه . كما يمكن استخدامه من قبل محافظي الحسابات كأداة مساعدة في تقييم قدرة المؤسسات على الإستمرارية من عدمها . (أبركان، 2020، الصفحات 90-91)

المطلب الثالث: نموذج 1987 sherrod.

يستخدم هذا النموذج لمعرفة مخاطر الإئتمان في البنوك عند منح القروض للمؤسسات و التنبؤ بالفشل المالي ، ولكل مؤشر وزن ترجيحي معين حسب أهمية كل مؤشر ، يعتبر أحد أهم النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي ، ويعتمد النموذج على ستة مؤشرات مالية مستقلة ، بالإضافة إلى الأوزان النسبية لمعاملات دالة التمييز التي أعطيت لهذه المتغيرات ، حسب الصيغة التالية :

$$Z=17X_1+9X_2+3.5X_3+20X_4+1.2X_5+0.10X_6$$

حيث أن:

Z: مؤشر الإفلاس ، مؤشر درجة مخاطر القروض.

X₁ : رأس المال العامل / إجمالي الأصول

X₂: النقديات / إجمالي الأصول

X₃: الأموال الخاصة / إجمالي الأصول

X₄: الأرباح قبل الضرائب / إجمالي الأصول

X₅: إجمالي الأصول / إجمالي الخصوم

X₆: الأموال الخاصة / القيم الثابتة المادية

إذا كانت القيمة الفاصلة للمؤشر Z:

- أ. أكبر أو تساوي من 25 فإن القروض ممتازة و لا توجد مخاطر، أو المؤسسة غير معرضة لمخاطر الإفلاس .
- ب. بين 20 و 25 فإن القروض قليلة المخاطر، أو احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس .
- ت. بين 5 و 20 فإن القروض متوسطة المخاطر ، أو يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس .
- ث. أقل من 5 فإن القروض عالية المخاطر ، أو المؤسسة معرضة لمخاطر الإفلاس .

من خلال الأوزان التي أعطيت نلاحظ بأن الوزن الأكبر ربط بنسب السيولة لأن النموذج له هدفين قياس مخاطر القروض، وقياس الفشل المالي و الإستمرارية ، حيث يستخدم الهدف الأول من طرف البنوك لقياس مخاطر منح القروض ، أما الهدف الثاني

فيستخدم للتأكد من مبدأ استمرار المؤسسة في نشاطها مستقبلاً. بالإضافة إلى ذلك فإن هذا النموذج لم يميز بين مؤسسات صناعية و أخرى غير صناعية أو مؤسسات مدرجة في البورصة و أخرى غير مدرجة. مما يعني بأنه نموذج صالح للتطبيق على كافة أنواع المؤسسات . (حنان، 2020، صفحة 27)

المطلب الرابع : نموذج بيفر 1966 Beaver

تكونت العينة من 79 زوج من الشركات الناجحة والفاشلة (شركة أفلست أو أنها تأخرت في تسديد التزاماتها البنكية أو عوائد أسهمها) للفترة (1954-1964) التي تراوح مبلغ إجمالي أصولها ما بين 0,6 مليون و 45 مليون، حيث هدفت الدراسة بالإضافة إلى التنبؤ بالفشل المالي لإيجاد العلاقة بين حجم الأصول والصناعة واحتمال الفشل المالي، كانت نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون الأولى في ترتيب النسب حسب الأهمية للتفسير والتنبؤ بالفشل المالي والتصنيف الجيد لشركات العينة، بلغت نسبة التنبؤ بالفشل المالي 87% قبل سنة من حدوثه، تميز هذا النموذج الأحادي المتغير بالبساطة لأنه لا يتطلب معرفة إحصائية معمقة لكن اعتماده على نسبة واحدة ليس أمراً منطقياً كما أنها لا يعطي صورة شاملة أو إجمالية للشركة. (بوضياف، صفحة 270)

خلاصة الفصل :

من خلال ما سبق يتضح لنا أن التعثر المالي ومهما اختلف الباحثون في وصفه وتوظيفه وتعريفه فكلها تصب في قالب واحد وهو خطر الوقوع في الإفلاس ، وأنه مهما اختلفت أسباب التعثر فالكل يتفق على أنها مشكلة يجب تجنبها مبكرا لتفادي إختيار المؤسسة .

فمن خلال هذا الفصل تبين لنا أن حدوث التعثر المالي لا يعني بالضرورة أن المؤسسة قد أفلسست فقد تصادفها العديد من أنواع التعثر التي ذكرناها سلفا فمنها من تستطيع علاجه و منها من لا يكمن علاجه وبذلك تكون قد وقعت في حالة التدهور المالي .

ويظهر من خلال دراستنا لمراحل التعثر أنه ليس بالضرورة أن تمر كل المؤسسات بنفس المراحل لأن المراحل المؤدية له تختلف باختلاف تعامل كل مؤسسة ، وبإختلاف أسباب حدوثه ، كما انه يجب على إدارة المؤسسة الاقتصادية ليس فقط التفكير في كيفية رفع مستوى كفاءة الأداء، بل التفكير كذلك وبجدية في كيفية التعرف على التعثر المالي في مراحله الأولى وذلك لمواجهة مخاطره والتغلب عليها في حينها، لان التعثر المالي قد يحدث في أي لحظة من حياة المؤسسة لذا يجب أن تعد له كل العدة لتحمي نفسها من مخاطره وآثاره السلبية التي قد تمتد ليس فقط إلى الأطراف المعنية من ملاك ودائنين وعاملين وعملاء، بل تمتد آثاره السلبية أيضا إلى الاقتصاد الوطني و الاقتصاد الدولي ككل.

الفصل

الثالث

تمهيد:

بعدها تطرقنا في الفصل الأول إلى الأسس النظرية لتحليل المالي من خلال عرض طرق و أساليب التحليل المالي، و الفصل الثاني الذي تناولنا فيه مفاهيم عن التعثر المالي للمؤسسات الاقتصادية . سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع، وقد وقع اختيارنا لمؤسسة الزيبان للأشغال باعتبارها مؤسسة خاصة ذات طابع اقتصادي وتجاري محاولين التعرف على حقيقة الوضع المالي لها والإجراءات المتخذة بناء عليه، ومن أجل الوصول إلى الهدف و سيتم التطرق في هذا الفصل إلى التعريف بالمؤسسة محل التربص "مؤسسة الزيبان للأشغال"، بالإضافة إلى تحليل الوثائق المحاسبية للمؤسسة وذلك باستخدام بعض أساليب وأدوات التحليل المالي. وذلك حسب المباحث التالية :

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة.

المبحث الثاني: استخدام الأدوات التقليدية لتحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسة محل الدراسة.

المبحث الثالث : : تحليل الميزانيات المالية بواسطة نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

المبحث الأول : التعريف بالمؤسسة محل الدراسة.

يتناول هذا المبحث تقديم عام لمؤسسة الزيبان للأشغال كوحدة من وحدات مجمع الإخوة عموري للأجر الأحمر، حيث يعتبر مجمع الإخوة عموري للأجر الأحمر من المؤسسات المتخصصة في مجال صناعة المواد الحمراء في الجزائر، وفي هذا المبحث سنتطرق الى التعريف والهيكلة التنظيمي وأهداف مؤسسة الزيبان للأشغال.

المطلب الأول : تعريف مؤسسة الزيبان للأشغال:

الفرع الأول : تعريف مجمع الإخوة عموري للأجر الأحمر:

يعد مجمع الإخوة عموري للأجر الأحمر من أكبر وأهم الجمعيات على المستوى الوطني، وهو عبارة عن مجموعة مؤسسات ذات نشاطات مختلفة ومتعددة منها 6 وحدات لصناعة الآجر بمختلف الثقوب، حيث شهد عدة توسعات وتطورات أثناء وجوده حتى انتقل من مؤسسة إلى مجمع في سوق المواد الحمراء في الجزائر. وفيما يلي نقدم عرضا للوحدات المكونة للمجمع كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (3): الوحدات المكونة لمجمع الإخوة عموري للأجر الأحمر:

الوحدة	بداية النشاط
1	وحدة عموري للأجر الأحمر برانيس / بسكرة 1995/01/01
2	وحدة الزيبان للأشغال سيدي غزال / بسكرة 2001/01/01
3	وحدة الآجر العصري عموري الحاجب / بسكرة 2003/04/15
4	وحدة الآجر والخزف قورصو / بومرداس 2004/05/30
5	وحدة فخار الجنوب جامعة / الوادي 2004/10/20
6	وحدة الآجر عموري لعروسي الحاجب / بسكرة 2005/05/01
7	وحدة فاك ماكو / الأغواط 2008/11/02
8	وحدة الآجر عموري للفخار الحاجب / بسكرة 2009/06/01
9	وحدة الحاجب للأجر / بسكرة حلال 2010

المصدر: المصلحة المالية للمؤسسة محل الدراسة.

الفرع الثاني : تعريف مؤسسة الزيبان للأشغال:

وهي مؤسسة تعود ملكيتها للإخوة عموري كشركاء. ذات طبيعة قانونية: مؤسسة ذات مسؤولية محدودة (S.A.R.L) للإخوة عموري لأجر. انطلقت بها أشغال التهيئة في 1999/01/01، وانطلقت في الإنتاج بشكل فعلي في 2001/01/01، برأس مال اجتماعي: 4.000.000.00 دج، وطاقة إنتاجية قدرت بـ 70.000 طن سنويا من المواد الحمراء. وتعود مساهمة كل شريك في بداية النشاط ومنصبه الوظيفية كما يلي:

جدول رقم (4): الشركاء، الحصص، والمناصب الوظيفية بمؤسسة الزيبان للأشغال:

اسم ولقب الشريك	المنصب الوظيفي	حصة كل شريك دج
عموري لعروسي	شريك / مسير	1.130.000.00
عموري لعيد	شريك / نائب المسير	400.000.00
عموري لزهارى	شريك	870.000.00
عموري فيصل	شريك	800.000.00
عموري سليم	شريك	800.000.00
المجموع		4.000.000.00

المصدر: المصلحة المالية للمؤسسة محل الدراسة.

و تقع المؤسسة بالمنطقة الصناعية رقم 63 بحي سيدي غزال في ولاية بسكرة، وتربع على مساحة إجمالية : 40.000 م² منها جزء عبارة عن مساحة مغطاة تقدر بـ 6.000 م² خاصة بالإنتاج. والجزء الثاني عبارة عن مساحة حرة ، وجزء يشمل مخازن إضافية والجزء الآخر موقف للسيارات ومختلف معدات النقل. كما تقوم هذه المؤسسة على التدريب التقني والعلمي لعمال المجمع في حالة وجود مشروع مؤسسة جديدة. أما فيما يخص منتجات المؤسسة فهي تركز على الأجر من نوع 8 أنقب، و 12 ثقب.

حيث إن المؤسسة استمرت في التوسع والتطور منذ وتأسيسها حيث شهدت في مارس 2003 أهم عملية توسع وتطوير على مساحة مغطاة تقدر بـ 4.554 م² داخل المؤسسة، تمثلت في إضافة فرن جديد لطهي الأجر لزيادة طاقة إنتاجية جديدة بـ 50.000 طن سنويا، لتصبح 490000 طن سنويا. ومن خلال التوسع سواء من ناحية التجهيزات أو من ناحية العملاء أضحى من الضروري زيادة رأسمال المؤسسة ،حيث شهدت عدة زيادات وتعديلات ففي سنة 2001 تم رفع رأسمال المؤسسة إلى 36000000.00 دج ، وفي سنة 2006 تم تعديل الحصة بالنسبة للشركاء لتصبح متساوية ليصل رأس مال الوحدة إلى 52.000.000.00 دج بعد إعادة الإكتتاب، أما آخر تعديل فقد تم في 2014/10/15 حيث تم تغيير مسير

المؤسسة من السيد عموري لزهارى إلى السيد عموري فيصل، وتعود مساهمة كل شريك والمنصب الوظيفي بالنسبة لآخر تعديل كما يلي:

جدول رقم (5): الشركاء، الحصص، والمناصب الوظيفية في آخر تعديل بؤسسة الزيبان للأشغال:

اسم ولقب الشريك	المنصب الوظيفي	حصة كل شريك دج
عموري فيصل	شريك / مسير	20 %
عموري سليم	شريك / نائب المسير	20 %
عموري لعروسي	شريك 28	28 %
عموري لعيد	شريك 10	20 %
عموري لزهارى	شريك 22	22 %
المجموع		100 %

المصدر: المصلحة المالية للمؤسسة محل الدراسة.

و هي تشغل حاليا 378 عاملا، موزعين كما يلي:

جدول رقم (6): توزيع العاملين بمؤسسة الزيبان للأشغال:

عدد العمال	المستوى الوظيفي
11	الإطارات
144	أعوان التحكم
223	أعوان تنفيذ
378	المجموع

المصدر: مصلحة الموارد البشرية للمؤسسة محل الدراسة

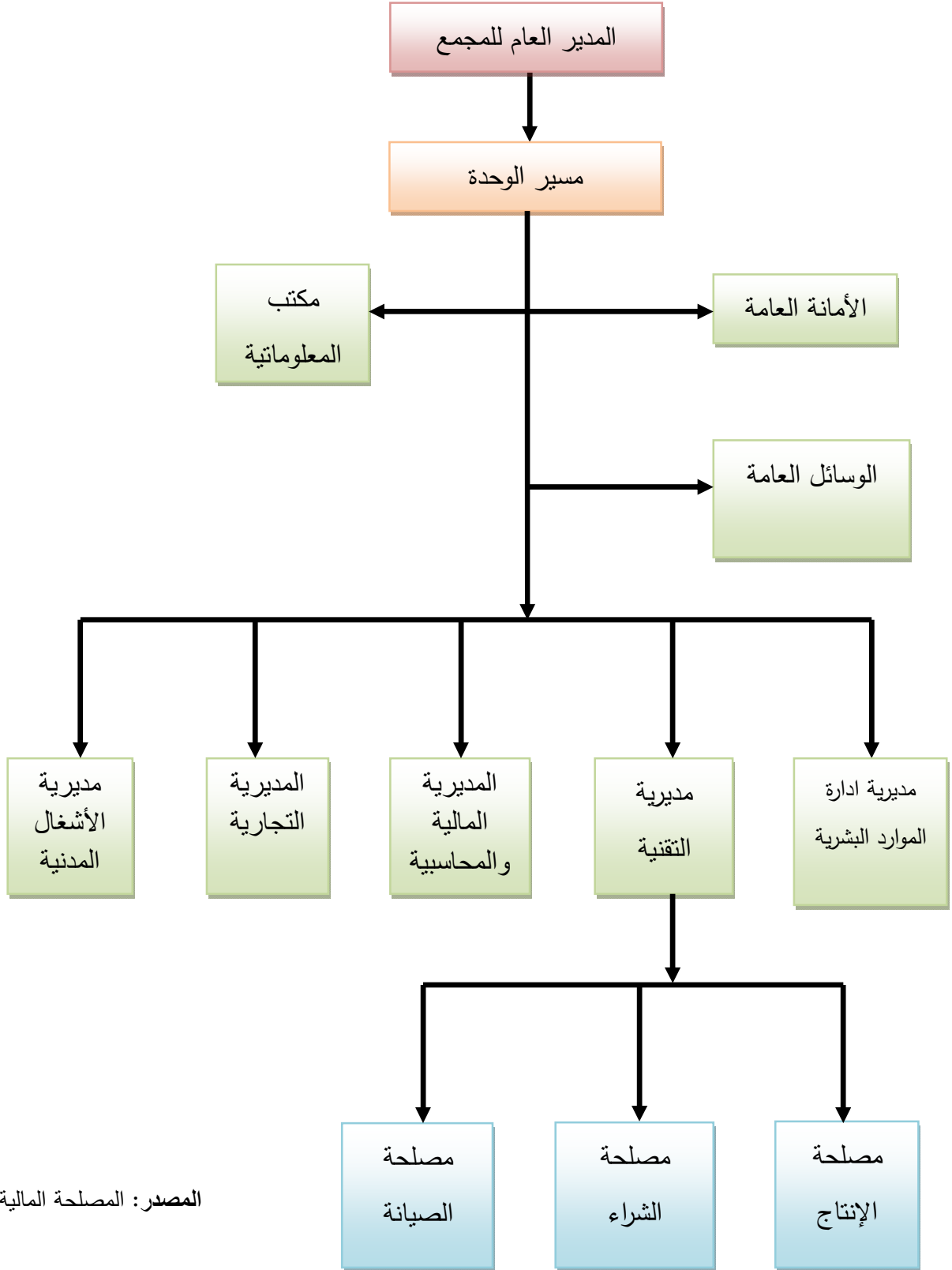
أما فيما يخص منتجات الشركة فهي تركز على الأجر من نوع 8 ثقب ، و 12 ثقب.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة

إن التعريف بأي مؤسسة لا يخلو من تقديم هيكلها التنظيمي ، إذ هو وسيلة و ليس غاية يسمح بتحقيق أهداف المؤسسة ، فالهيكل التنظيمي للمؤسسة "يحدد كيفية توزيع المهام و الواجبات و المسؤول الذي يتبع له كل موظف، و أدوات التنسيق الرسمية و أنماط التفاعل الواجب إتباعها و تطبيقها..

الفرع الأول : عرض الهيكل التنظيمي لمؤسسة الزيبان للأشغال:

شكل رقم (1): الهيكل التنظيمي لمؤسسة الزيبان للأشغال:



المصدر: المصلحة المالية.

الفرع الثاني : المستويات الوظيفية:

انطلاقاً من الشكل السابق يمكن تحديد المهام الرئيسية لكل المستويات التنظيمية للوحدة كما يلي:

أولاً: المدير العام للمجمع.

السيد عموري العروسي يوجد على رأس المجمع وهو مركز القيادة والتسيير، يتكفل بوضع استراتيجيات المجمع وتمثيله مع الأطراف الخارجية، وكذلك اتخاذ القرارات الإستراتيجية، وتحقيق التناسق، والتكامل بين مختلف الوحدات.

ثانياً: مسير الوحدة.

يوجد على رأس كل وحدة مسير، مهمته القيادة والإشراف، والتنسيق بين مختلف أقسام الوحدة، ويتكفل بتقديم تقارير مفصلة ودقيقة حول مختلف أوضاعها إلى المدير العام للمجمع، قصد اتخاذ القرارات المناسبة.

ثالثاً: الأمانة العامة.

مكلفة بتسيير شؤون الأمانة بما فيها تسجيل البريد الصادر والوارد، وكذا استقبال العملاء والزوار لتسهيل الاتصال بمسير الوحدة، واستقبال المكالمات الهاتفية، وتحويلها بين مختلف المديرات والمصالح، وتبليغ المعلومات إلى مختلف المصالح.

رابعاً: الوسائل العامة.

وتتولى كل من:

1/ الوقاية والأمن:

يسعى المكلف بالأمن بالوحدة للحفاظ على الأمن والاستقرار داخل الوحدة، ويتكفل بأجهزة فرعية على مراقبة أجهزة الدخول، والخروج كما يعمل على المحافظة على أجهزة، وممتلكات الوحدة.

2/ دائرة النقل:

تتم هذه الدائرة بمختلف عمليات النقل من وإلى الوحدة، فهي تقوم بإيصال الوحدة المواد الأولية إلى الوحدة.

خامساً: مصلحة المعلوماتية.

تقوم بما يلي:

- ✓ صيانة الشبكات المعلوماتية للوحدة.
- ✓ الإشراف على مختلف التطبيقات المعلوماتية.
- ✓ المساهمة في عمليات التدريب على المعلوماتية.
- ✓ تقديم النصح والاستشارة في المجالات المعلوماتية.

سادسا: مديرية إدارة الموارد البشرية.

هذه المديرية مكلفة بتنمية و تطوير نظم تسيير الموارد البشرية ، وتحديد السياسات و الأساليب المتبعة في الأجور، وترقية العمال ، وكل ما يتعلق بمسيرة العمال.

كما تهتم بتدريب و تأهيل العمال، الإطارات بشكل مستمر حسب متطلبات الوحدة و تلخص مهامها في ما يلي:

- ✓ المساهمة في تحديد سياسات الوحدة داخليا وخارجيا.
- ✓ العمل على توفير الوسائل الضرورية لسير سياسة الوحدة.
- ✓ التوجيه، التنسيق، والسهر على تسيير العاملين في الوحدة.
- ✓ مراقبة حركات العاملين في الوحدات.
- ✓ ضمان الجو الاجتماعي الجيد والتحفيز والترابط بين العاملين ، وروح التضامن التي بينهم.
- ✓ العمل على خلق جو مناسب ومحفز للعمل وهذا بتحفيز العمال ، وتوفيرها لهم للضروريات.

سابعا: المديرية التقنية.

وتضم هذه المديرية الوظائف التالية:

1/ قسم الشراء:

وتتمثل مهمة هذا القسم في تمويل الوحدة بالمواد الأولية ، وقطع الغيار و التجهيزات ، وذلك طبقا للبرنامج المحدد، من طرف الوحدة، وتحقيق هذه المشتريات بالشروط الحسنة، والموضوعية للأسعار ، النوعية، والكمية، وبالإضافة إلى دور قسم الشراء في ضمان التدفق المنتظم ، والجيد للمواد الأولية ، وقطع الغيار الموجهة للإنتاج، كي لا يتوقف أو يضطرب، وهي أيضا تهتم بالأنشطة التالية:

- تسيير مخزون المواد الأولية الموجهة لعمليات الإنتاج.
- تسيير مخزون قطع الخيار الخاص بالات الإنتاج.

2/ قسم الإنتاج.

يتكفل بـ:

- مراقبة و متابعة العملية الإنتاجية كما و نوعا و الوقت المحدد.
- تحديد موعد إنهاء الطلبية و موعد تسليمها للعميل.
- تقدير كمية المواد الأولية و المدة اللازمة لتوفيرها.

3. قسم الصيانة :

و يتفرغ إلى :

أ. مصلحة المنهجية و التنسيق:

تقوم هذه المصلحة بالتنسيق بين فرق العمل، التي بعمليات التدخل على مستوى ورشات العمل، حيث تقوم هذه المصلحة و بناء على الطلب من الورشات، بإصدار أمر القيام بمهمة تدخل إلى كل الأقسام المعنية بهذا التدخل (آليات، كهرباء، ميكانيك)، حيث يتم تشكيل فريق عمل كل حسب اختصاصه ، و يقوم بالتنقل إلى مكان العمل لإجراء مختلف التعديلات أو الإصلاحات اللازمة ، إذن فإن المهمة الأساسية لهذه المصلحة هي متابعة مراحل العمل المختلفة قبل ، أثناء، و بعد الانتهاء، حيث تقوم بالتأكد من كل ظروف العمل لملائمة التنفيذ، و ذلك بالتأكد من توفر قطع الغيار، الكفاءات البشرية المعنية بعملية التدخل، توفر العتاد و وسائل النقل... الخ، كما تقوم هذه المصلحة بالإشراف على انطلاق الأشغال و متابعتها وفق الفترات الزمنية المحددة لها و نسب الإنجاز من فترة لأخرى.

و تقوم هذه المصلحة بدورها بإعداد تقارير أخرى مفصلة في شكل لوحات قيادة عن الأعمال المنجزة في كل عملية تدخل ، و يتم إرسالها إلى المسؤولين في المستويات العليا.

إن الهدف من عمل هذه المصلحة، هو المتابعة الميدانية للأشغال، و التأكد من أن الموارد المتوفرة تتناسب مع طبيعة العمل و تسمح بتنفيذه على أحسن وجه. و معرفة أسباب الخلل في حالة وجود انحراف بين ما هو مسطر و ما هو مؤدى فعلا لتفاديه مستقبلا.

ب. مصلحة الصيانة الصناعية :

تتكفل بصيانة جميع عتاد الوحدة سواء كان عتاد صناعي للإنتاج أو وسائل نقل كالسيارات و الشاحنات فهي

تشرف على أربع خلايا :

- خلية الصيانة .
- خلية الصيانة الميكانيكية .
- خلية الصيانة الكهربائية.
- خلية عتاد النقل.

ثامنا : المديرية التجارية :

مهمتها هي رسم السياسة التجارية للوحدة و تحقيق الأهداف التجارية المسطرة و ذلك عن طريق تنشيط الوظيفة التجارية و تتمثل مهامها في:

- ✓ تعظيم معدل مبيعاتها.
 - ✓ التنسيق بين كل الوحدات الإنتاجية للمجمع.
 - ✓ التعريف بالسياسة الترويجية للمنتج و بأحسن صورة للوحدة.
 - ✓ تحديد احتياجات السوق حسب الكم و النوع.
- كما أنها تقوم بـ :

- استلام الطلبات الداخلة (مواد أولية، مواد مساعدة).
- تحويل الطلبات إلى مصلحة المشتريات مع أمر بالشراء.
- تسليم الطلبات الخارجة إلى العملاء.
- مناقشة سعر البيع بعد الإطلاع على التكلفة (سعر التكلفة) و إعداد فواتير العملاء.
- تحديد موعد التسليم و إرسال الطلبات.

تاسعا : مديرية المالية و المحاسبة :

تتكفل هذه المديرية بتجميع العمليات المالية و المحاسبية و تقوم كذلك بوضع الميزانية و تسيير جميع الحسابات و مراقبتها. كما تقوم بحساب الجرد السنوي و إعداد التنبؤات و التقديرات حسب نتائج السنوات الماضية، كما تقوم بعملية التدقيق و مراجعة الحسابات المختلف للوحدة و تسهر أيضا على:

- ✓ تصحيح أسعار البيع المتعلقة بالكلفة الحقيقية المقترحة من طرف الوحدة .
- ✓ تسهر على مراقبة الحالة المالية للوحدة و النتائج المتحصل عليها من النشاطات.
- ✓ تقوم بوضع تقديرات الميزانية المقبلة .
- ✓ تسيير الموجودات المالية للوحدة.
- ✓ ضمان و توفير الموارد المالية المستحقة في الوقت المناسب.
- ✓ تساعد المدير العام في علاقاته مع المؤسسات الخارجية، و تزوده بالمعلومات حول:
- التقارير الدورية.

○ تحليل الوضعية المالية للوحدة.

عاشرا: مديرية الأشغال و الهندسة المدنية:

و تهتم بالدراسات و الأشغال الهندسية، حيث أن المجمع يقوم بإجراء الدراسات المعمارية و دراسات الهندسة المدنية بنفسه لكل الوحدات المنشأة.

المبحث الثاني: استخدام الأدوات التقليدية للتحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة محل الدراسة :

سننظر في هذا المبحث إلى واقع التحليل المالي للمؤسسة محل الدراسة .

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية المختصرة و جدول حسابات النتائج و تحليله:

سنقوم في هذا المطلب بعرض الميزانية المالية المختصرة الخاصة بسنتي (2018-2019) لمؤسسة الزيبان للأشغال بعد عرض الميزانية المالية المفصلة للمؤسسة، كما سنقوم بعرض و تحليل جدول حسابات النتائج.

الفرع الأول: عرض الميزانية المالية (2018-2019):

1- الميزانية المالية للمؤسسة 2018-2019:

جدول رقم (7) ميزانية الأصول لمؤسسة الزيبان للأشغال لسنة (2018-2019): المبالغ بـ "دج"

الأصول	2019		2018
	المبلغ الإجمالي	إهلاكات و مؤونات وخسائر القيمة	المبلغ الصافي
أصول غير جارية			
فارق الإقتناء-المنتوج الإيجابي أو السلبي			
تثبيتات معنوية	81,038.00	57,627.00	23,411.00
تثبيتات عينية			
أراضي	9,805,450.00		9,805,450.00
مباني	302,175,511.13	6177982.01	240,446,651.80
تثبيتات عينية أخرى	327,375,193.49	155,569,061.73	1,785,021,323.04
تثبيتات ممنوح امتيازها			
تثبيتات جاري إنجازها			
تثبيتات مالية			
سندات موضوعة موضع معادلة			
مساهمات أخرى و حسابات			

				دائنة ملحقه بما
				سندات أخرى مثبتة
24,820,167.21	24,820,167.21		24,820,167.21	قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
				ضرائب مؤجلة على الأصل
2,060,117,003.05	1,993,107,426.09	1,617,526,670.74	3,610,634,096.83	مجموع الأصول غير الجارية
				أصول جارية
642,240,852.00	636,144,860.13		636,144,860.13	مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
				حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
415,147,064.65	482,818,734.63		482,818,734.63	الزبائن
175,235,729.50	160,179,141.73		160,179,141.73	المدينون الآخرون
16,489,233.27	15,908,167.42		15,908,167.42	الضرائب وما شابهها
				حسابات دائنة أخرى
				الموجودات وما شابهها
				الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
26,550,662.92	29,119,470.79		29,119,470.79	الخزينة
1,275,663,542.34	1,324,170,374.70		1,324,170,374.70	مجموع الأصول الجارية
3,335,780,545.39	3,317,277,800.79	1,617,526,670.74	4,934,804,471.53	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة .

جدول رقم (8) ميزانية الخصوم لمؤسسة الزيبان للأشغال (2018-2019): المبالغ بـ "دج"

2018	2019	الخصوم
		رؤوس الأموال الخاصة
54,660,000.00	54,660,000.00	رأس مال تم إصداره
		رأس مال غير مستعان به
388,264,737.00	429,649,722.13	علاوات واحتياطات - احتياطات مدججة(1)
		فوارق إعادة التقييم
		فارق المعادلة(1)
4,203,617,.49	3,296,719.78	نتيجة صافية / نتيجة صافية حصة المجمع 1
37,181,367.64		رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
		حصة الشركة المدججة(1)

		حصة ذوي الأقلية 1
484,309,722.13	487,606,441.91	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
		الخصوم غير الجارية
		قروض وديون مالية
		ضرائب مؤجلة ومرصود لها
		ديون أخرى غير جارية
		مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
		مجموع الخصوم غير الجارية
		الخصوم الجارية
422,299,206.38	431,393,989.56	موردون و حسابات ملحقه
10,434,392.37	15,616,342,49	ضرائب
2,410,700,672.40	2,375,190,672.40	ديون أخرى
8,036,552.11	7470,354.43	خزينة سلبية
2,851,470,823.26	2,829,671,358.88	خزينة الخصوم الجارية
3,335,780,545.39	3,317,277,800.79	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة .

2- عرض الميزانية المالية المختصرة 2018-2019:

جدول رقم (9): الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول (2018-2019): المبالغ بـ "دج"

2018		2019		الأصول
النسب المئوية	المبالغ الصافية	النسب المئوية	المبالغ الصافية	
61.75%	206011700305	60.08%	199310742609	الأصول غير الجارية
	127566354234		132417037470	الأصول الجارية
15.66%	64224085200	13.17%	63614486013	قيم الإستغلال
18.19%	60687202742	20.26%	67211734715	قيم قابلة للتحقيق
0.79%	2655066292	0.87%	2911947079	قيم جاهزة
100%	33357805439	100%	331727780079	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة .

التعليق :

من خلال إطلاعنا على الميزانية المختصرة لجانب الأصول (2018-2019) نلاحظ ما يلي :

- انخفاض نسبة الأصول الثابتة لمؤسسة الزيبان حيث كانت في سنة 2018 بنسبة 61.75% لتتخفف إلى 60.08% سنة 2019 ويعود سبب ذلك إلى تنازل المؤسسة عن بعض الأصول .
- ارتفاع نسبة الأصول المتداولة ارتفاعاً معتبراً سنة 2018 حيث كانت بنسبة 38.24% لترتفع إلى 40.32% في 2019 ويعود سبب ذلك إلى تزايد في قيمة المخزون وارتفاع القيم الجاهزة بسبب زيادة عدد الزبائن في المؤسسة وكذلك نسبة القيم الجاهزة ترجع إلى ارتفاع نسبة الخزينة ما يدل على انتعاشها .

جدول رقم (10) الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم (2018-2019): المبالغ بـ "دج"

2018		2019		الخصوم
النسب المئوية	المبالغ الصافية	النسب المئوية	المبالغ الصافية	
13.69%	45430972213	14.69%	48760644191	الأموال الدائمة
13.69%	45430972213	14.69%	48760644191	الأموال الخاصة
00	00	00	00	الديون طويلة الأجل
85.95%	285147082326	85.30%	282967135888	الديون قصيرة الأجل
100%	33357805439	100%	331727780079	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة .

التعليق:

من خلال إطلاعنا على الميزانية المختصرة لجانب الخصوم (2018-2019) نلاحظ ما يلي :

- تسجيل ارتفاع في نسبة الأموال الخاصة لمؤسسة الزيبان في سنة 2018 بنسبة 13.69% لترتفع إلى 14.69% سنة 2019 ويعود هذا الارتفاع إلى النتيجة الصافية التي حققتها المؤسسة .

سجلت المؤسسة ارتفاعاً في الأموال الدائمة سنة 2018 بنسبة 13.69% لترتفع إلى 14.69% سنة 2019 ويعود سبب هذا الارتفاع إلى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة دون اللجوء إلى الديون طويلة الأجل.

الفرع الثاني: عرض جدول حسابات النتائج و تحليله:

جدول رقم (11): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة (2018-2019): المبالغ بـ "دج"

سنة 2018	سنة 2019	البيان
285,984,205.18	414,108,417.12	المبيعات و المنتوجات الملحة
12,893,007.17	847,021.30	تغييرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع
		الإنتاج المثبت
		إعانات الإستغلال
298,877,212.35	414,955,438.42	1- إنتاج السنة المالية
-21,829,736.00	-161,120,401.90	المشتريات المستهلكة
-3,850,840,.88	-9327,030.00	الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى
-25,680,576.88	-170,747,431,.90	2- إستهلاك السنة المالية
273,196,635.47	244,208,006.52	3- القيمة المضافة للإستغلال (2+1)
-182,849,223.09	-163,957,604.79	أعباء المستخدمين
-2,982,856.00	-1,813,955.00	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
87,364,556.38	78,436,446.73	4- إجمالي فائض الإستغلال
6,501,056,14	274,070.00	المنتجات العملية الأخرى
-10,938.98	-46,562,15	الأعباء العملية الأخرى
-89,406,195.05	-75,297,853,.80	مخصصات الإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة
		الاسترجاع على خسائر القيمة و المؤونات
4,448,478,49	3,366,100.78	5- النتيجة العملية
		المنتوجات المالية
		الأعباء المالية
		6- النتيجة المالية
4,448,478,49	3,366,100.78	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
-244,861.00	-69,381,00	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
		الضرائب المؤجلة -تغيرات- حول النتائج العادية
305,378,268.49	415,229,508.42	مجموع منتوجات الأنشطة العادية
-301,174,651.00	-411,932,788,.64	مجموع أعباء الأنشطة العادية
4,203,617.49	3,296,719.78	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
		العناصر غير العادية - منتوجات
		العناصر غير العادية - أعباء

		9- النتيجة غير العادية
4,203,617.49	3,296,719.78	10- النتيجة الصافية للسنة المالية

التعليق:

من جدول حسابات النتائج للمؤسسة محل الدراسة يمكننا ملاحظة التالي:

- بالنسبة لرقم الأعمال: نلاحظ رقم أعمال معتبر للمؤسسة محل الدراسة خلال سنتي الدراسة (2018-2019)، فقدارتفع من 285,984,205.18 دج سنة 2018 إلى 414,108,417.12 دج سنة 2019 بفارق قدره 128,124,212.00 دج وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة الإنتاج المباع و الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة.
- بالنسبة للقيمة المضافة للإستغلال: نلاحظ أن القيمة المضافة للإستغلال للمؤسسة خلال سنتي الدراسة قد انخفضت من 273,196,635.47 دج سنة 2018 إلى 244,208,006.52 دج سنة 2019 بفارق قدره 28,988,629.00 دج و هذا راجع إلى زيادة إستهلاك السنة المالية .
- بالنسبة لإجمالي فائض الاستغلال: نلاحظ انخفاض إجمالي فائض الإستغلال من 87,364,556.38 دج سنة 2018 إلى 78,436,446.73 دج سنة 2019 بفارق قدره 8,928,109.65 دج وهذا تحصيل حاصل لانخفاض القيمة المضافة للاستغلال رغم انخفاض أعباء المستخدمين و الضرائب و الرسوم.
- بالنسبة للنتيجة العمليانية: نلاحظ أيضا انخفاض النتيجة العمليانية للمؤسسة من 4,448,478,49 دج سنة 2018 إلى 3,366,100.78 دج سنة 2019 بفارق قدره 1,082,377.71 دج نتيجة لانخفاض النتائج سابقة الذكر .

المطلب الثاني: دراسة وضعية مؤسسة الزيبان من خلال مؤشرات التوازن المالي:

سنحاول من خلال هذا المطلب دراسة وضعية مؤسسة الزيبان للأشغال من خلال مؤشرات التوازن المالي، من أجل اتخاذ القرارات الصائبة من خلال تقييم الأداء المالي لها و المتمثلة في رأس المال العامل، الإحتياج في رأس المال العامل و الخزينة.

الفرع الأول: رأس المال العامل:

يعتبر رأس المال العامل مؤشرا أساسيا للتحليل و اتخاذ القرارات من خلاله داخل المؤسسة. حيث يوجد أربعة أنواع وهي :

- رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة - الأصول غير الجارية
- رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول غير الجارية
- رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول الجارية
- رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

و الجدول التالي يوضح مختلف قيم رؤوس الأموال العاملة :

جدول رقم (12): رأس المال العامل لسنتي 2018 و 2019:

سنة 2018	سنة 2019	البيان
-160580728092	-150550098418	رأس المال العامل الدائم
-160580728092	-150550098418	رأس المال العامل الخاص
127566354234	132417037470	رأس المال العامل الإجمالي
285147082326	282967135888	رأس المال العامل الأجنبي

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة محل الدراسة.

التعليق:

1- بالنسبة لرأس المال العامل الدائم:

نلاحظ أن رأسمال العامل الدائم سالب وهذا يدل على أن استخدامات الدورة قصيرة الأجل لاتغطي بموارد الدورة قصيرة الأجل، يعني أن المؤسسة لا تمتلك هامش أمان يمكنها من مواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة، وأن باقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، بحيث حققت رأسمال عامل دائم سالب طيلة فترة الدراسة و هو في انخفاض حيث نجده سنة 2018 يساوي -160580728092، و تم انخفاض سنة 2019 حتى بلغ -150550098418 .

2- بالنسبة لرأس المال العامل الخاص:

نلاحظ أن رأسمال العامل الخاص سالب وهذا يدل على أن الأموال الخاصة لاتغطي الأصول غير الجارية، وذلك من خلال الجدول السابق بحيث حققت رأسمال عامل خاص سالب خلال الفترة محل الدراسة، ولكنه في إرتفاع، حيث نجد أنه خلال سنة 2018 يساوي -160580728092، و تم ارتفاع سنة 2015 حتى بلغ -150550098418، ومنه نستنتج أن المؤسسة لم تستطع تمويل أصولها غير الجارية انطلاقا من أموالها الخاصة و الجزء الباقي يغطي من الأموال الخارجية.

3- بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي:

نلاحظ أن الأصول الجارية خلال سنة 2018 تساوي 127566354234 أقل بكثير من الأصول غير الجارية، وهذا يعني أن تكلفة النشاط الاستغلالي للمؤسسة كبيرة جدا بحيث حققت رأسمال عامل إجمالي منخفض خلالها، و تم ارتفاع سنة 2019 حتى بلغ 132417037470 وهذا نتيجة الزيادة في المخزونات والعملاء.

4- بالنسبة لرأس المال العامل الأجنبي:

نلاحظ أن رأسمال العامل الأجنبي تعتمد عليه المؤسسة بصورة كبيرة جدا إذا ما قارناه بالأموال الخاصة، فهي تعتمد على الديون قصيرة الأجل بشكل كبير و تعتمد على ديون الطويلة الأجل بشكل ضعيف وبذلك ضيقت فرصة للحصول على موارد، و بالتالي ضيقت فرصة زيادة الإستثمار و من خلال الجدول السابق نلاحظ أن رأسمال العامل الأجنبي في انخفاض خلال سنوات الدراسة، حيث كان سنة 2018 مساويا لـ 285147082326 ومن ثم انخفض إلى 282967135888 سنة 2019.

الفرع الثاني: احتياجات رأس المال العامل BFR:

يجب على المؤسسة أن تغطي مخزوناتهما و مديونيتها بالديون قصيرة الأجل خلال دورة الاستغلال، فإذا كان الفرق موجب بين الطرفين فذلك يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى و هو ما يسمى ب: احتياجات رأس المال العامل، و يحسب وفق العلاقة التالية:

$$BFR = (\text{الأصول الجارية} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{سلفيات بنكية})$$

حيث تتمثل السلفيات البنكية في الخزينة السالبة للمؤسسة.

جدول رقم (13): حساب احتياجات رأس المال العامل BFR (2018-2019):

سنة 2018	سنة 2019	البيان
124911287942	129505090391	الأصول الجارية - القيم الجاهزة
285147082326	282967135888	الديون قصيرة الأجل - سلفيات بنكية
-160235794384	-153462045497	الاحتياج في رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة محل الدراسة.

التعليق:

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيم احتياجات رأس المال العامل سالبة خلال سنتي الدراسة، حيث يقدر هذا الاحتياج بـ **-160235794384** سنة 2018 ليزيد في الانخفاض إلى **-153462045497** سنة 2019، وهذا يدل على أن استخدامات الدورة أقل بكثير من احتياجات الدورة. وهذا يعني أن المؤسسة لا توظف أموالها في الأجل القصير، وهذه الأموال لا توجد استخدامات قصيرة الأجل تغطيها، وهذا يؤثر على الخزينة الصافية للمؤسسة حيث تحتاج إلى موارد أخرى.

الفرع الثالث: الخزينة الصافية TR:

الخبزينة الصافية = رأس المال العامل الدائم - احتياجات رأس المال العامل

جدول رقم (14): الخزينة الصافية للمؤسسة (2018-2019):

سنة 2018	سنة 2019	البيان
-160580728092	-150550098418	رأس المال العامل
-160235794384	-153462045497	احتياجات رأس المال العامل
344933708	2911947079	الخبزينة الصافية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدولين رقم (10) و (11) .

التعليق:

نلاحظ أن خزينة المؤسسة الصافية خلال سنتي الدراسة موجبة و هي وضعية حسنة فقد ارتفعت من 344933708 سنة 2018 إلى 2911947079 سنة 2019 بفارق قدره 2567013368 دج و هذا راجع ارتفاع القيم الجاهزة.

ومن خلال ما سبق يمكن الحكم على المؤسسة وهذا مما يعني بأن الموارد المحققة بواسطة دورة الإستغلال تمول جزء من الأصول الثابتة، وبمعنى آخر يمول الموردون استثمارات المؤسسة، وتتطلب هذه الحالة زيادة للموارد الدائمة.

المطلب الثالث: التنبؤ بالتعثر المالي من خلال النسب المالية:

تعتبر النسب المالية أهم المؤشرات المهمة للتنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة، حيث تحلل معلومات عن ربحية وخدمة الدين والتي تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة، حيث يقوم متخذ القرار باختبار حجم معين من النسب المالية على نحو يكفي لتزويده بالمعلومات وكل نسبة لها دور في التنبؤ.

الفرع الأول: نسب السيولة المالية لمؤسسة الزيبان للأشغال:

نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها أي مدى تغطية التزامات المؤسسة بواسطة الأصول الجارية في مواعيد استحقاقها. ويمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم (15): نسب السيولة المالية للمؤسسة (2018-2019):

سنة 2018	سنة 2019	العلاقة	النسب
0.44	0.46	الأصول الجارية / الديون قصيرة الأجل	السيولة الجارية (العامة)
0.22	0.24	(الأصول الجارية - المخزونات) / الديون قصيرة الأجل	السيولة السريعة
0.009	0.010	القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل	السيولة الجاهزة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة محل الدراسة.

التعليق:

1- بالنسبة للسيولة الجارية:

نلاحظ من الجدول أعلاه أنه ليس للمؤسسة سيولة جيدة إنطلاقاً من النسبة 0.44 سنة 2018 فهي تدل على أن المؤسسة ليس بقدرها مواجهة كل التزاماتها قصيرة الأجل أي عدم مقدرتها على سداد ديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها الجارية، إلا أن هذه النسبة قد ارتفعت قليلاً لتصل إلى 0.46 سنة 2019، وهذا يدل على ارتفاع مقدرة المؤسسة على سداد هذه الالتزامات بنسبة 0.02 نتيجة لارتفاع الأصول الجارية.

2- بالنسبة للسيولة السريعة:

نلاحظ عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في الأجل القصير بواسطة أصولها الجارية بحيث تم استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها لأنه كما سبق والإشارة إليه أن هذا الأخير هو أقل العناصر سيولة من بين الأصول الجارية، فالنسبة 0.22 و 0.24 خلال السنتين غير مقبولة فهي تعبر عن كثرة حقوق المؤسسة لدى الغير التي يجب عليها استحقاقها في آجال أقرب.

3- بالنسبة للسيولة الجاهزة:

هذه النسبة تعد أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزوناتنا أو تحصيل مدينيها، فالنسب 0.010 و 0.009 المتحصل عليها من الجدول أعلاه غير مقبولة وهي تدل على عدم مقدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل إنطلاقاً من قيمها الجاهزة.

الفرع الثاني: نسب المديونية لمؤسسة الزيبان للأشغال:

و تقيس هذه النسب مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل أنشطتها ويتم حسابها كالتالي:

جدول رقم (16): نسب المديونية للمؤسسة (2018-2019):

نسب	العلاقة	سنة 2019	سنة 2018
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول غير الجارية	0.24	0.22
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة / الأصول غير الجارية	0.24	0.22
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الديون	0.17	0.15

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة محل الدراسة.

التعليق:

1- نسبة التمويل الدائم:

تعبّر هذه النسبة عن مدى تغطية الأصول غير الجارية بواسطة الأموال الدائمة، فنلاحظ النسبتين 0.22 سنة 2018 لترتفع النسبة إلى 0.24 سنة 2019، وهذا يدل على أن المؤسسة استطاعت أن تغطي أصولها غير الجارية و مولتها بواسطة أموالها الدائمة.

2- نسبة التمويل الخاص:

تعبّر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول غير الجارية، ومن الجدول أعلاه يمكننا ملاحظة أن النسبتين غير مقبولتين 0.22 و 0.24 خلال سنتي الدراسة، أي أنها لم تستطع تغطية أصولها الثابتة عن طريق أموالها الخاصة بل اعتمدت في ذلك على الخصوم الجارية.

3- نسبة الإستقلالية المالية:

تقيس هذه النسبة مدى استقلالية المؤسسة اتجاه الديون بالمقارنة مع الأموال الخاصة، فنلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة استقلالية المؤسسة ماليا مساوية لـ 0.15 سنة 2018 لترتفع ارتفاعا طفيفا إلى 0.17 سنة 2019 خلال سنتي الدراسة، وهذا يدل على أن المؤسسة لها تبعية للديون، بالتالي لا تستطيع الحصول على قروض إضافية.

الفرع الثالث: نسب المردودية للمؤسسة:

هي النسب التي تقيس الربحية والكفاءة التشغيلية للمؤسسة فالهدف من حساب نسب المردودية هو معرفة قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في تطوير المؤسسة للوصول إلى نتائج جيدة. ويمكن تلخيص نسب المردودية لمؤسسة الزيبان للأشغال كما يلي:

جدول رقم (17): نسب المديونية للمؤسسة (2018-2019):

سنة 2018	سنة 2019	العلاقة	النسب
0.001	0.0009	النتيجة الصافية / الأصول	نسبة مردودية الأصول
0.007	0.007	النتيجة الصافية / رقم الأعمال	نسبة مردودية النشاط
0.009	0.006	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	نسبة مردودية الأموال الخاصة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

التعليق:

1- بالنسبة لمردودية الأصول:

نلاحظ أن نسبة مردودية الأصول تساوي 0.001 سنة 2018 معناه أن كل 1 دج من الأصول يولد 0.001 ج من النتيجة الصافية غير أن هذه النسبة قد انخفضت لتصل إلى 0.0009 سنة 2019 وهذا راجع إلى انخفاض في نتيجة السنة المالية المحققة من قبل المؤسسة.

2- بالنسبة لمردودية النشاط:

نلاحظ أن نسبة مردودية نشاط المؤسسة للسنتين مساوية لـ 0.007 وهي تدل على أن كل 1 دج من رقم الأعمال يساهم في تحقيق 0.007 ج من النتيجة الصافية، 2017 و هذا راجع إلى انخفاض نتيجة المؤسسة.

3- بالنسبة لمردودية الأموال الخاصة:

حيث تقيس هذه النسبة العائد المالي المحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة، حيث نلاحظ أن النسبة منخفضة سنة 2018 ب 0.009 وهذا راجع هذا إلى عدم كفاءة المؤسسة في استغلال الأموال الخاصة ثم انخفضت النسبة في السنة الموالية لتصل إلى 0.006 سنة 2019 و هذا راجع لانخفاض النتيجة و الأموال الخاصة.

المبحث الثالث : تحليل الميزانيات المالية بواسطة نماذج التنبؤ بالفشل المالي .

سنقوم من خلال هذا المبحث بتطبيق نموذجين من نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

المطلب الأول : تطبيق نموذج (ALTMA N 1996) :

حساب المؤشرات التي استخدمت في صياغة مكونات المعادلة.

صافي رأس مال العامل = الأصول الجارية- الخصوم الجارية

جدول رقم (18): تطبيق نموذج ALTMAN للسنوات 2016-2017-2018-2019.

المتغير	النسبة	2016	2017	2018	2019
X1	صافي رأس المال العامل/مجموع الأصول	%0.15	%0.19	%2.46	%0.25
X2	الأرباح المحتجزة/مجموع الأصول	%0	%0	%0	%0
X3	صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب/مجموع الخصوم	0.95%	0.09%	%1.33	%0.10
X4	القيمة السوقية لخصوص المساهمين/مجموع الخصوم	%0	%0	%0	%0
X5	صافي المبيعات/إجمالي الأصول	%0.19	0.12	%0.85	%0.12

المصدر : من إعداد الطبعة بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة .

تأخذ معادلة الارتباط التي تعبر عن هذا النموذج الشكل التالي :

$$Z=0.012X_1+0.014X_2+0.033X_3+0.006X_4+0.01X_5$$

حساب النتائج:

Z 2016	0.012(0.15)+0.014(0)+0.033(0.95)+0.006(0)+0.01(0.19)	0.03505
Z 2017	0.012(0.19)+0.014(0)+0.033(0.09)+0.006(0)+0.01(0.1)	0.00625
Z 2018	0.012(2.46)+0.014(0)+0.033(1.33)+0.006(0)+0.01(0.85)	0.07461

Z 2019	$0.012(0.25)+0.014(0)+0.033(0.10)+0.006(0)+0.01(0.12)$	0.0075
-------------------------	--	---------------

- نلاحظ من خلال الجدول أن نتائج التقييم خلال السنوات 2016-2017-2018-2019 موجبة و بالتالي المؤسسة تكون في أمان من الفشل المالي على المدى القريب .

المطلب الثاني: تطبيق نموذج (KIDA 1981) :

حساب المؤشرات التي استخدمت في صياغة مكونات المعادلة.

جدول رقم (19): تطبيق نموذج KIDA للسنوات 2016-2017-2018-2019 .

النسب	العلاقة	2016	2017	2018	2019
X₁	صافي الربح بعد الضريبة/مجموع الأصول	%0.09	%0.87	%1.26	%0.09
X₂	مجموع حقوق المساهمين/مجموع الخصوم	%0	%0	%0	%0
X₃	الأصول الجارية/الخصوم المتداولة	%0.40	%0.42	%0.44	%0.46
X₄	المبيعات/الأصول	%1.95	%0.12	0.85%	%0.12
X₅	النقدية/مجموع الأصول	%1.33	%0.90	%0.079	%0.87

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة .

تأخذ معادلة الارتباط التي تعبر عن هذا النموذج الشكل التالي :

$$Z=1.042X_1+0.42X_2+0.461X_3+0.463X_4+0.271X_5$$

حساب النتائج:

Z 2016	$1.042(0.09)+0.42(0)+0.461(0.40)+0.463(1.95)+0.271(1.33)$	1.54146
Z 2017	$1.042(0.87)+0.42(0)+0.461(0.42)+0.463(0.12)+0.271(0.90)$	1.39962
Z 2018	$1.042(1.26)+0.42(0)+0.461(0.44)+0.463(0.85)+0.271(0.079)$	1.930719
Z 2019	$1.042(0.09)+0.42(0)+0.461(0.46)+0.463(0.12)+0.271(0.87)$	0.59717

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة.

نلاحظ أن قيمة Z خلال السنوات 2016-2017-2018-2019 موجبة و بالتالي فإن المؤسسة في حالة أمان من الفشل المالي .

خلاصة الفصل:

من خلال قيامنا بتحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي وكذا نماذج التنبؤ بالفشل يمكن القول أن المؤسسة قد تمكنت من تحقيق توازن مالي جزئي من خلال بعض المؤشرات ، لكن رغم هذا إلا أن المؤسسة تبقى تعاني من بعض الاختلالات التي تم التوصل إليها من خلال ما تم حسابه من نسب ومؤشرات توازن مالي وهي كالتالي:

- عدم كفاءة المؤسسة في استغلال أموالها الخاصة.
 - تعاني المؤسسة من كثرة الديون خاصة قصيرة الأجل مما يضعها أمام إمكانية فقدانها للاستقلالية المالية.
 - عجز مالي كبير في رأس المال العامل وكذلك الاحتياجات في رأس المال العامل.
 - خزينة صافية موجبة لكنها تتعرض لضغط كبير مما يؤكد بأن المؤسسة لم تقم بتطوير وحداتها نتيجة عدم توظيف رأسمالها.
- وفي الأخير يمكن القول أنه رغم هذه النقائص التي تم تسجيلها فيما يخص أداء المؤسسة إلا أنها لا تعاني من التعثر أي أنها تبقى في وضعية مالية تسمح لها بالقيام بوظائفها المختلفة بدون صعوبات بالغة التأثير.

النخامة

العامه

قمنا من خلال هذا البحث بدراسة موضوع التحليل المالي و التعرف على أهميته في المؤسسة من خلال ما جاء به من إضافات كبيرة ومهمة للمؤسسات الاقتصادية لأنه يحتوي على مؤشرات من شأنها تقدير الوضعية المالية وحجم النقدية المتوفرة في المؤسسة يمكن استخدامها لأغراض التوسع أو سداد مختلف الالتزامات وتحديد نقاط القوة والضعف للمؤسسة.

يعتبر التحليل المالي أداة دقيقة نظرا لما يتميز به من الإفصاح عن المعلومات اللازمة وتوفر للمحلل المالي أغراضه من معلومات ما تساعده على التحليل مما ينتج عنه رفع الكفاءة في المؤسسة.

1- إختبار الفرضيات:

- يعتبر استخدام أدوات التحليل المالي مهمة في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة، حيث تم إثبات صحة هذه الفرضية لأن التحليل وسيلة فعالة في عملية التنبؤ، حيث أنه يساعد المحلل المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة، والكشف عن الظروف التي تمر بها المؤسسة.

- إن التحليل المالي وسيلة تقدم لنا المعلومات الضرورية لتعديل السياسة المالية، تم إثبات صحة هذه الفرضية حيث يتم الإعتماد على النسب المالية المتمثلة في (نسبة السيولة و المديونية و المردودية) للكشف عن الوضعية المالية للمؤسسة .
- إن التحليل المالي يؤدي إلى الفهم الصحيح للوضعية المالية في المؤسسة محل الدراسة و بالتالي تحديد نقاط القوة و الضعف فيها، تم إثبات صحة هذه الفرضية حيث اتضحت الصورة المالية للمؤسسة من خلال مؤشرات التوازن المالي فهذه الأخيرة تمكننا من التعرف على مدى تغطية المؤسسة لأصولها غير الجارية من خلال أموالها الدائمة. و هل تعتمد في تغطيتها على الديون أم لا. و كذلك يوضح التحليل المالي نقاط الضعف لدى المؤسسة، وتم تأكيد صحتها من خلال أدوات تحليل المالي و التي تمكن المحلل المالي من معرفة ثغرات السياسة المتبعة و كذلك نقاط القوة.

2- النتائج النظرية :

- يعتبر التحليل المالي من أنسب التقنيات التي يتم من خلالها عرض نتائج الأعمال و المساهمة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، و كذلك اعتماده على النسب و المؤشرات المناسبة .
-يعتبر التحليل المالي وسيلة للتحقق من المركز المالي للمؤسسة و الأخطار المالية التي قد تتعرض إليها في المستقبل من خلال التوازنات و المؤشرات المالية .
-إن التعثر المالي ينجم عن أخطاء تتم داخل المؤسسة وهي نتيجة لسياسات خاطئة متخذة من قبل المسؤولين أو لأسباب أخرى ناجمة عن المحيط الذي تنشط فيه المنشأة .

- يعتبر الإستسلام للتعثر المالي من ضمن الأسباب المؤدية للوقوع في الإفلاس ، ففوق هذا الأخير قد يكون بمثابة نهاية الأمل في إصلاح الوضع إذ لا بد للمؤسسة مواجهة التعثر بكافة الطرق و العلاجات .

3- النتائج التطبيقية :

- تعاني المؤسسة من عجز في السيولة خلال فترة الدراسة.
- تبين من خلال حساب نسبة المردودية المالية أن هذه الأخيرة في تراجع و يعود ذلك إلى انخفاض كبير في نسبة هامش صافي الربح
- إن كلا من رأس مال العامل و احتياجات رأس مال العامل ذو قيمة سالبة. أما الخزينة موجبة و هو ما يعني تمويل الموردين لاستثمارات المؤسسة.

4- التوصيات :

- استخدام مؤشرات التحليل المالي ككل من أجل تقييم الأداء المالي و الكشف عن أداء المؤسسة بصورة صحيحة .
- تكوين الإطارات في جانب التحليل المالي لما له من أهمية في تصحيح الإنحرافات السلبية التي قد تؤثر على مردودية و أداء المؤسسة .
- يجب على المؤسسة الإفصاح عن جميع المعلومات المالية التي تفيد في عملية التحليل ، و إيصالها لكل طرف ذو مصلحة معها .
- تحسين المردودية المالية من خلال تشغيل و توظيف الأموال الجمودة و الاعتماد على أموالها الخاصة لتمويل الاستخدامات.
- ضرورة القيام بإجراءات وقائية تمكن المؤسسة من تجنب الوقوع في مخاطر التعثر.

5- افاق الدراسة :

وفي الأخير يمكننا التوصل الى نتيجة مفادها انه لا يمكن الإستغناء عن التحليل المالي كونه يعطي صورة عن الوضع المالي للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة ، وبالتالي نأمل فتح افاق للبحث في دراساتنا القادمة بتوسيع مجال الدراسة ليشمل التنبؤ بالوضع المالية لمجموعة من المؤسسات للوصول إلى نتائج دقيقة .

وفي ذات السياق نوصي بإجراء دراسات أخرى تتعلق بما يلي :

- دور نماذج التنبؤ المالي في التقليل من مخاطر الإئتمان .
- بناء نماذج للتنبؤ بالتعثر المالي في قطاعات إقتصادية متخصصة .

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الشكر و التقدير
	ملخص الدراسة
	قائمة الجداول و الأشكال
أ-د	المقدمة العامة
02	الفصل الأول: التحليل المالي لغرض التنبؤ بالتعثر المالي
03	المبحث الأول: نشأة التحليل المالي، مفهومه ، أهدافه و الأطراف المهمة به
4-3	المطلب الأول: نشأة التحليل المالي
05	المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي
06	المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي
9-7	المطلب الرابع: الجهات المستفيدة من التحليل المالي
09	المبحث الثاني: خطوات التحليل المالي، مجالاته، مقوماته و أنواعه
10	المطلب الأول: خطوات التحليل المالي
11-10	المطلب الثاني: مجالات التحليل المالي
13-11	المطلب الثالث: مقومات و معايير التحليل المالي
16-14	المطلب الرابع: أنواع التحليل المالي
17	المبحث الثالث: مصادر و خصائص المعلومات المحاسبية الملائمة للتحليل المالي
18-17	المطلب الأول: مصادر البيانات اللازمة للتحليل المالي
19-18	المطلب الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية اللازمة للتحليل المالي
20	المبحث الرابع: طرق و أساليب التحليل المالي
26-20	المطلب الأول: الطرق التقليدية
29-26	المطلب الثاني: الطرق والأساليب الحديثة
30	خلاصة الفصل الأول
32	الفصل الثاني: مفاهيم حول التعثر المالي للمؤسسات الاقتصادية
33	المبحث الأول: مفاهيم حول التعثر المالي، مظاهره ،أسبابه و مراحل حدوثه
34-33	المطلب الأول: مفاهيم حول التعثر المالي
36-35	المطلب الثاني: أسباب التعثر المالي
37-36	المطلب الثالث: مظاهر التعثر المالي
38-37	المطلب الرابع: مراحل التعثر المالي
39	المبحث الثاني: أنواع التعثر المالي و الاثار المترتبة عنه
40-39	المطلب الأول: أنواع التعثر المالي

42-40	المطلب الثاني: الأثار المترتبة عن التعثر المالي
42	المبحث الثالث: طرق علاج التعثر المالي
44-42	المطلب الأول: إعادة الهيكلة
44	المطلب الثاني: التطهير المالي
45-44	المطلب الثالث: الإندماج و تغيير الشكل القانوني
47-45	المطلب الرابع: التصفية و البيع
47	المطلب الخامس: أدوات السياسة الاقتصادية العامة
48	المبحث الرابع: نماذج التنبؤ بالفشل المالي
47	المطلب الأول: نموذج Kida1981
50-49	المطلب الثاني: نموذج Altman 1968
51-50	المطلب الثالث: : نموذج sherrod 1987
51	المطلب الرابع : : نموذج Beaver 1966
52	خلاصة الفصل الثاني
54	الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة الزيبان للأشغال
55	المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة
57-55	المطلب الأول : تعريف مؤسسة الزيبان للأشغال
63-57	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة
63	المبحث الثاني: استخدام الأدوات التقليدية لتحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة محل الدراسة
68-63	المطلب الأول: عرض الميزانية المالية المختصرة و جدول حسابات النتائج و تحليله
71-68	المطلب الثاني: دراسة وضعية مؤسسة الزيبان من خلال مؤشرات التوازن المالي
75-71	المطلب الثالث: التنبؤ بالتعثر المالي من خلال النسب المالية
75	المبحث الثالث : تحليل الميزانيات المالية بواسطة نماذج التنبؤ بالفشل المالي
76-75	المطلب الأول : تطبيق نموذج (ALTMA N 1996)
77-76	المطلب الثاني: تطبيق نموذج(KIDA 1981)
78	خلاصة الفصل الثالث
81-80	خاتمة عامة
84-83	فهرس المحتويات
88-86	قائمة المراجع
	الملاحق

فَائِمَةٌ

المراجع

1. أحمد محمد عبد السلام، و إبراهيم السيد. (2017). إدارة الموارد المالية. الإسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي.
2. داوود نعيم نمر. (2012). التحليل المالي دراسة نظرية وتطبيقية (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار البداية ناشرون وموزعون.
3. سالم صلال راهي الحساوي. (2016). أساسيات الإدارة المالية (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: الدار المنهجية للنشر والتوزيع.
4. شعيب شنوف. (2014). التحلي المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
5. صابر تاج السر محمد عبد الرحمن الكنزي. (2015). التحليل المالي (الأصول العلمية والعملية) (الإصدار الطبعة الأولى). جدة، السعودية: خوارزم العلمية للنشر والتوزيع.
6. عبد الحليم كراجة، علي رابعة، ياسر السكران، موسى مطر، و توفيق عبد الرحيم يوسف. (2000). الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات) (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
7. عبد الغفار حنفي. (2004). أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
8. عدنان تايه النعيمي، و أرشد فؤاد التميمي. (2008). التحليل والتخطيط المالي، إتجاهات معاصرة (الإصدار الطبعة العربية). عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
9. علي خلف عبد الله، و وليد ناجي الحياي. (2015). التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الإنحرافات (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.
10. غسان السبلاني. (2011). التحليل المالي وآليات صنع القرار (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: دار المنهل اللبناني.
11. محمد مطر. (2006). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
12. ناصر دادى عدون. (1999). تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي). الجزائر: دار المحمدية العامة.
13. هيثم محمد الزعبي. (2000). الإدارة والتحليل المالي (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

14. وليد ناجي الحيايبي. (2009). *الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي* (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: إثراء للنشر والتوزيع.
15. أحمد محسن الخضيرى. (1997). *الديون المتعثرة الظاهرة، الأسباب، العلاج*. هيليوبوليس غرب - مصر الجديدة، إيتراك للنشر و التوزيع.
16. الدكتور شقيري نوري موسى. (2012). *إدارة المخاطر*. عمان، عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.
17. عبد المجيد قدي. (2005). *المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية
18. مصطفى يوسف كافي. (2017). *إدارة رأس المال العامل*. قسنطينة-الجزائر، ألفا للوثائق نشر - استيراد وتوزيع الكتب.

ثانيا الأَطروحات و الرسائل :

1. نتصار سليمانى. (2015). *التنبؤ بالتعثر المالى فى المؤسسات الإقتصادية (أطروحة دكتوراه)*. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، باتنة: جامعة باتنة 1.

ثالثا المواقع الإلكترونية :

1. أسامة عبد الخالق الأنصاري، *الإدارة المالية ، تاريخ الإسترداد 2021,05,23* كتاب إلكتروني :
<https://docs.google.com/viewerng/viewer?hl=ar&t=59&url=https://www.alarabimag.com/books/15199.pdf>
2. جمال شحات. (2010). *طرق ووسائل علاج الفشل المالى للشركات*. تاريخ الاسترداد 23, 05, 2021، من ألفا بيطا: <https://alphabeta.argaam.com/article/detail/19934>
3. محمد صالح المنجد. (2009) *الأزمة المالية و تسريح الموظفين*. تاريخ الإسترداد 24.05.2021 جريدة العرب الإقتصادية الدولية : http://www.aleqt.com/2009/04/25/article_220640.html

رابعا المجالات :

1. عبد العزيز طالب، و محمد بلمداني. (10, 2020). *مساهمة حوكمة الشركات فى تحسين جودة القوائم المالية*. الدراسات المحاسبية و المالية المتقدمة ، الرابع (الثاني)، الصفحات 93-110.

2. نور الدين أحمد قايد، و إسلام هلايلي. (15, 06, 2019). دور نظام المعلومات الحاسوبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية. مجلة إقتصاد المال والأعمال ، 04 (01)، الصفحات 241-252.
3. ريجان الشريف. (2005). التعثر المالي: المراحل، الأسباب والطرق وإجراءات المعالجة، ص 116.
4. محمد نواف (2020). استخدام نموذج كيدا للتنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. مجلة الباحث الاقتصادي ، المجلد 08/العدد 13، ص 277.
5. محمد أبركان، و محمد سفير (2020). التنبؤ بالفشل المالي بإستخدام نموذج كيدا و أثمان. مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 01 ص ص 90-91.
6. أ.بوضياف صفاء. الفشل المالي للشركات ونماذج التنبؤ به، ص 270.
7. حنان رزاق سالم (2020). إستخدام نموذج kida و Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي لتفادي الوقوع في الإفلاس. مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة العدد 02 ص 27.

خامسا الملتقيات و المؤتمرات :

1. بوخدوني وهيبية .(2006). التطهير المالي وخصوصة المؤسسات العمومية الجزائرية .ملتقى دولي حول :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة .(ص 34). الشلف :جامعة الشلف.

الملا لوف

SARL ZIBANS TRAVAUX

ZONE INDUSTRIELLE N° 36 BISKRA BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:000907024289419

EDITION_DU:19/05/2021 10: 9

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2019			2018
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		81 038.00	57 627.00	23 411.00	23 411.00
Immobilisations corporelles					
Terrains		9 805 450.00		9 805 450.00	9 805 450.00
Bâtiments		302 175 511.13	61 777 982.01	240 397 529.12	240 446 651.80
Autres immobilisations corporelles		3 273 751 930.49	1 555 691 061.73	1 718 060 868.76	1 785 021 323.04
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		24 820 167.21		24 820 167.21	24 820 167.21
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 610 634 096.83	1 617 526 670.74	1 993 107 426.09	2 060 117 003.05
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		636 144 860.13		636 144 860.13	642 240 852.00
Créances et emplois assimilés					
Clients		482 818 734.63		482 818 734.63	415 147 064.65
Autres débiteurs		160 179 141.73		160 179 141.73	175 235 729.50
Impôts et assimilés		15 908 167.42		15 908 167.42	16 489 233.27
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		29 119 470.79		29 119 470.79	26 550 662.92
TOTAL ACTIF COURANT		1 324 170 374.70		1 324 170 374.70	1 275 663 542.34
TOTAL GENERAL ACTIF		4 934 804 471.53	1 617 526 670.74	3 317 277 800.79	3 335 780 545.39

SARL ZIBANS TRAVAUX

ZONE INDUSTRIELLE N° 36 BISKRA BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:000907024289419

EDITION_DU:19/05/2021 10:19

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		54 660 000.00	54 660 000.00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		429 649 722.13	388 264 737.00
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		3 296 719.78	4 203 617.49
Autres capitaux propres - Report à nouveau			37 181 367.64
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		487 606 441.91	484 309 722.13
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II			
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		431 393 989.56	422 299 206.38
Impôts		15 616 342.49	10 434 392.37
Autres dettes		2 375 190 672.40	2 410 700 672.40
Trésorerie passif		7 470 354.43	8 036 552.11
TOTAL III		2 829 671 358.88	2 851 470 823.26
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		3 317 277 800.79	3 335 780 545.39

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

SARL ZIBANS TRAVAUX

ZONE INDUSTRIELLE N° 36 BISKRA BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:000907024289419

EDITION_DU:19/05/2021 10:19

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2019	2018
Ventes et produits annexes		414 108 417.12	285 984 205.18
Variation stocks produits finis et en cours		847 021.30	12 893 007.17
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		414 955 438.42	298 877 212.35
Achats consommés		-161 420 401.90	-21 829 736.00
Services extérieurs et autres consommations		-9 327 030.00	-3 850 840.88
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-170 747 431.90	-25 680 576.88
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		244 208 006.52	273 196 635.47
Charges de personnel		-163 957 604.79	-182 849 223.09
Impôts, taxes et versements assimilés		-1 813 955.00	-2 982 856.00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		78 436 446.73	87 364 556.38
Autres produits opérationnels		274 070.00	6 501 056.14
Autres charges opérationnelles		-46 562.15	-10 938.98
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-75 297 853.80	-89 406 195.05
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		3 366 100.78	4 448 478.49
Produits financiers			
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		3 366 100.78	4 448 478.49
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-69 381.00	-244 861.00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		415 229 508.42	305 378 268.49
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-411 932 788.64	-301 174 651.00
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 296 719.78	4 203 617.49
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		3 296 719.78	4 203 617.49

ملحق رقم 04 :

SARL ZIBANS TRAVAUX
ZONE INDUSTRIELLE N° 36 BISKRA
BISKRA

TABEAU DES INVESTISSEMENTS

PAGE:1
EDITION DU 19/05/2021 10:22
EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

CODE	LIBELLE	Début exercice	+Acquisition	Total fin période
20-Immobilisations incorporelles				
204000	Logiciels informatiques et assimilés	81 038.00	0.00	81 038.00
20		81 038.00	0.00	81 038.00
21-Immobilisations corporelles				
211000	Terrains	4 159 050.00	0.00	4 159 050.00
211100	TERRAINS EN CONCESSION	3 826 400.00	0.00	3 826 400.00
213000	Batiments Industriel	59 029 588.34	0.00	59 029 588.34
213100	BATIMENT ADMINISTRATIF	6 233 903.44	0.00	6 233 903.44
213200	BATIMENTS INDUSTRIELS	233 605 487.35	0.00	233 605 487.35
213300	AUTRES Constructions	466 812.00	0.00	466 812.00
215100	INSTALLATION COMPLEXE	757 698 528.01	0.00	757 698 528.01
215200	MATERIEL&OUTILLAGES INDUSTRIELS	1 666 421 147.66	6 446 706.84	1 672 867 854.50
215300	AUTRES MATERIELS INDUSTRIELS	43 232 734.48	390 000.00	43 622 734.48
215700	AMENAGEMENTS ET AMENAGEMENTS MAT. INDUSTRIELS	33 069 698.60	0.00	33 069 698.60
215800	AUTRES MAT. ET OUTILLAGES INDUSTRIELS	33 507 271.38	0.00	33 507 271.38
218300	Matériel de terrassement	91 325 253.24	0.00	91 325 253.24
218310	MAT.Production trans.energ	10 569 202.46	0.00	10 569 202.46
218320	MAT.travaux air comprimé	3 342 155.61	0.00	3 342 155.61
218330	MAT.levage Manutention	23 971 552.48	0.00	23 971 552.48
218340	MAT.mesure et controle	6 398 394.12	0.00	6 398 394.12
218350	MAT.nett debours Productions	73 972 152.76	0.00	73 972 152.76
218360	Matériel Atelier Production	156 576 380.72	1 131 570.00	157 707 950.72
218400	VEHICULES LEGERS TOURISTIQUES	8 758 829.48	0.00	8 758 829.48
218410	VEHICULES UTILITAIRES	8 348 128.18	0.00	8 348 128.18
218440	VEHICULES LOURDS ET SEMI REMORQUES	239 022 223.92	0.00	239 022 223.92
218450	VEHICULES SPECIALS & ENGINS	90 236 889.52	0.00	90 236 889.52
218500	Mobiliers de Bureaux	573 581.22	0.00	573 581.22
218510	MATERIELS DE BUREAUX	2 726 786.71	320 000.00	3 046 786.71
218700	Agencement et Installation	3 676 578.28	0.00	3 676 578.28
218710	Installation Electricite	9 496 807.63	0.00	9 496 807.63
218720	Installation Gaz et Eau	9 699 424.14	0.00	9 699 424.14
218740	Equipement Social-Infirmerie	176 290.00	0.00	176 290.00
218800	AUTRES EQUIPEMENTS	11 057.00	0.00	11 057.00
21		3 580 132 308.73	8 288 276.84	3 588 420 585.57
22-Immobilisations en concession				
221000	Terrains en concession	1 820 000.00	0.00	1 820 000.00
22		1 820 000.00	0.00	1 820 000.00
TOTAL GENERAL (#31)		3 582 033 346.73	8 288 276.84	3 590 321 623.57

SARL ZIBANS TRAVAUX

ZONE INDUSTRIELLE N° 36 BISKRA BISKRA

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

N° D'IDENTIFICATION:099907019005815

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2017			2016
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		81 038.00	57 627.00	23 411.00	23 410.98
Immobilisations corporelles					
Terrains		9 805 450.00		9 805 450.00	9 805 450.00
Bâtiments		302 175 511.13	61 042 078.64	241 133 432.49	246 492 322.93
Autres immobilisations corporelles		3 263 363 093.65	1 391 722 916.25	1 871 640 177.40	1 954 681 218.68
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		24 820 167.21		24 820 167.21	24 820 167.21
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 600 245 259.99	1 452 822 621.89	2 147 422 638.10	2 235 822 569.80
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		510 026 387.83		510 026 387.83	425 591 405.50
Créances et emplois assimilés					
Clients		436 248 525.48		436 248 525.48	408 758 745.53
Autres débiteurs		118 295 585.02		118 295 585.02	103 665 349.68
Impôts et assimilés		14 385 053.92		14 385 053.92	10 142 205.92
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		29 609 263.43		29 609 263.43	42 954 132.08
TOTAL ACTIF COURANT		1 108 564 815.68		1 108 564 815.68	991 111 838.71
TOTAL GENERAL ACTIF		4 708 810 075.67	1 452 822 621.89	3 255 987 453.78	3 226 934 408.51

ملحق رقم 06:

SARL ZIBANS TRAVAUX

ZONE INDUSTRIELLE N° 36 BISKRA BISKRA

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

N° D'IDENTIFICATION:099907019005815

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2017	2016
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis		54 660 000.00	54 660 000.00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		388 264 737.00	388 264 737.00
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		2 935 235.05	28 613 219.40
Autres capitaux propres - Report à nouveau		34 246 132.59	5 632 913.19
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		480 106 104.64	477 170 869.59
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières		138 030 691.10	306 975 046.35
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II		138 030 691.10	306 975 046.35
<u>PASSIFS COURANTS:</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés		390 384 904.92	386 023 232.59
Impôts		12 916 600.49	16 413 208.59
Autres dettes		2 230 300 672.41	2 040 352 051.39
Trésorerie passif		4 248 480.22	
TOTAL III		2 637 850 658.04	2 442 788 492.57
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		3 255 987 453.78	3 226 934 408.51

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

ملحق رقم 07:

SARL ZIBANS TRAVAUX

ZONE INDUSTRIELLE N° 36 BISKRA BISKRA

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

N° D'IDENTIFICATION:099907019005815

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2017	2016
Ventes et produits annexes		422 054 152.92	630 062 358.85
Variation stocks produits finis et en cours		47 174 007.53	65 704 681.66
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		469 228 160.45	695 767 040.51
Achats consommés		-129 949 685.65	-235 188 873.59
Services extérieurs et autres consommations		-3 646 571.84	-13 722 940.39
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-133 596 257.49	-248 911 813.98
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		335 631 902.96	446 855 226.53
Charges de personnel		-191 579 784.77	-211 362 211.14
Impôts, taxes et versements assimilés		-2 357 146.00	-7 393 905.00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		141 694 972.19	228 099 110.39
Autres produits opérationnels		18 794 879.61	2 353 830.79
Autres charges opérationnelles		-1 973.26	-835 252.06
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-147 567 868.85	-156 801 881.84
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		12 920 009.69	72 815 807.28
Produits financiers			
Charges financières		-9 781 927.64	-42 100 031.88
VI-RESULTAT FINANCIER		-9 781 927.64	-42 100 031.88
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		3 138 082.05	30 715 775.40
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-202 847.00	-2 102 556.00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		488 023 040.06	698 120 871.30
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-485 087 805.01	-669 507 651.90
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 935 235.05	28 613 219.40
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DEL'EXERCICE		2 935 235.05	28 613 219.40

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
عمادة الكلية
الرقم : 42 / ك.ق.ت.ت / 2021



بسكرة في : 18 - 05 - 2021
إلى السيد : مدير مؤسسة الزيبان
للأشغال, سيدي غزال - بسكرة -

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي, نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطلاب:

1 - بن عبد القادر عبد الحق

2 - جباري سفيان

المسجلان بالسنة : ثانية ماستر
تخصص : محاسبة وتدقيق

و ذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة الماستر المعنونة بـ:

" استخدام أدوات التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات الاقتصادية "

تحت إشراف : د/ تومي ابراهيم

في الأخير تقبلوا منا أسى عبارات التقدير والاحترام

عميد الكلية

تأشيرة المؤسسة المستقبلة



نائب العميد المكلف
بالمسائل المرتبطة بالدراسات
والمسائل المرتبطة
بالطلبة
أ. جنان عبد الحجة

